جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

علوم سياسية
علاقات دولية

رقم: 015/ ع س/2019

إعداد الطالبة:
خضراوي اكرام

يوم: 2019/07/03

أبعاد السياسة التركية تجاه أزمة اللاجئين السوريين منذ 2011

لجنة المناقشة:

جدو فؤاد	**أستاذ محاضر ب**	بسكرة	رئيسا
فوزي نورالدين	أستاذ محاضر أ	بسكرة	مشرفا
حمدان محمد الطيب	أستاذ مساعد أ	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 – 2019

مقـــــــدّمة

تتناوب حالة الدّول بين سلم و حرب ،و إذا ما حدثت هذه الأخيرة ،ستكون هي السّبب الرّئيسي الذّي يدفع بالإنسان إلى مغادرة موطنه باحثاً عن الاستقرار والاستتباب الأمني في مكان آخر. وبما أنّ الحروب حالة طبيعيّة وظاهرة قديمة ، يعني ذلك أيضًا أنّ أزمة اللاّجئين ظاهرة اعتادت عليها المجتمعات البشرية، وقد حفل التأريخ بأمثلة عديدة و متنوعة منها ، من بينها تاريخ الشّرق الأوسط الذّي تعاقبت عليه عديد أزمات اللّجوء نظراً للحروب التّي عرفتها المنطقة، بدايةً من أزمة اللاّجئين الفلسطينيين، مروراً بالعراقيين وصولاً إلى السوريين حالياً أحد إفرازات الأحداث الدامّية في سوريا منذ سنة 2011 م ، الأمر الذّي حتّم تدخّلاً عاجلاً من طرف الدّول لاحتوائها، و كانت أوّلها تركيا على الصعيد الإقليمي.

تركيا، ومنذ تأسيس جمهوريّتها الحديثة الأولى عام 1923م وهي تحاول ممارسة سياسة خارجيّة ذات فلسفة سياسيّة جديدة بشكل أكثر فاعليّة و تأثير. ومن خلال مجموعة من المقوّمات و الأهداف والمرجعيّات الفكريّة المتغيّرة و المتطوّرة مع تعاقب الحكومات إلى غاية الآن، تمّ وضع نشاط سياسي خارجي و تكييفه مع المستجدّات الدولّية و خاصّة الإقليمية المتمثّلة في أزمة اللاجئين السوريين. هذه الأخيرة تزامن حدوثها و حكم حزب العدالة و التنمية الذي استفاد منها كثيراً على المستويين الدّاخلي و الخارجي.

أهمية الموضوع:

تأتي هذه الدّراسة لمعرفة العلاقة الموجودة بين تركيا و سوريا انطلاقاً من أزمة اللاّجئين السّوريين منذ سنة 2011م، وكيف أنّ الاهتمام التركي أصبح ينصبّ على القضايا العربّية بعدما شهدت العلاقة بين الطّرفين فترة من الانقطاع لسنوات عديدة، غير أنّ التوجّه الجديد الذي بدأت تأخذه السّياسة الخارجية التركية منذ فترة حكم الرّئيس تورغوت أوزال إلى غاية فترة الرئيس الحالي رجب طيّب أردوغان عكست رغبتها في إعادة الانفتاح من جديد على العالم العربي بشكل خاص.

موضوع السياسة الخارجية التركية أصبح اليوم احد القضايا الشائكة، سواء على مستوى صنّاعة القرار، أو على المستوى الأكاديمي انطلاقا من السمات الجديدة لسياستها الخارجية تجاه أهم القضايا التي تحدث ضمن دوائرها الإستراتيجية خاصة سوريا التي كانت في يوم ما احد منافسيها سعياً على الريادة الإقليمية. فمسألة اللاجئين أصبحت ترى فيها تركيا الفرصة المواتية للمبادرة بدلا من الاكتفاء بدور المراقب، من أجل صنع إقليم تتواجد فيه يراعي ثوابتها التاريخية و القومية وحتى المصلحية حاضرا و مستقبلاً.

أسباب اختيار الموضوع:

أ/ الأسباب الذاتية:

تتمحور في:

- مواكبة القضايا المعاصرة و معرفة كيفية التعاطي معها خاصة منها التي تلقى استقطابا دولياً.
- الاهتمام بأزمة اللاجئين في العالم و خاصة في العالم العربي بداية من أحداث الحراك العربي 2011م.

ب/ الأسباب الموضوعية:

- معرفة سبب تركيز السياسة التركية كلّ اهتمامها حول أزمة اللاجئي ن السوريين دون غيرهم رغم استيعابها للاجئين الآخرين من جنسيّات مختلفة.
- الإحاطة بمخلّفات أزمة اللاجئين و انعكاساتها على الأمن الإنساني.

أهداف الدراسة:

أ/ الأهداف العلمية:

- تسليط الضوء على موقف السياسة التركية من الأزمة السورية الذّي تجلّى و برز بشكل أكبر من خلال ملف اللاجئين.
- –توضيح كيفية تعامل حزب العدالة التنمية برؤيته الجديدة مع الجوار الإقليمي المعني الأول و الرئيسي بهذه السياسة.

ب/ الأهداف العملية:

- قياس مدى التزام الدول المضيفة للاجئين بالنصوص القانونية والاتفاقيات الخاصة باللاجئين المنضوية تحتها وحتى تلك الاتفاقيات الجديدة المُبرمة تزامنا مع الأزمة، ومطابقة ذلك بما هو موجود فعليا على أرض الواقع.
- معرفة الانعكاس و الأثر الذي ستتركه هذه السياسات على اللاجئي ن أنفسهم، وعلى الجبهة الداخلية التركية كذلك.
- رصد البدائل التي ستتعامل بها الدولة التركية مع الأزمة على الأمد البعيد في حال استمرارها و تطوّرها.

أدبيات الدراسة:

يفرض تأكيد التأصيل المعرفي للموضوع الإشارة إلى الأعمال الأكاديمية السابقة التي تناولته من زوايا مختلفة، ومن هذه الدراسات:

– دراسة سنة 2016 للباحثة زينب محمد محمد الحسن في مقال بعنوان:"المحدّدات المفسّرة لتغيّر سياسات الدول إزاء أزمة اللاجئين السوريين: دراسة حالة تركيا و ألمانيا" التي تناولت تعامل تركيا مع ملف اللاجئين السوريين، ومن منطلق ذلك وصلت إلى نتيجة أنّ تعامل تركيا معهم اختلف عن الموقف الذي قامت به تجاه

اللاجئين العراقيين عام 1991م، لكن رغم ما صلت إليه من نتائج من خلال عرضها لمختلف الآليات القانونية و اللوجستية، إلاّ أنها لم تشر إلى الانعكاسات المترتّبة عن هذه الآليات حتىّ يتم الجزم في الأخير باختلاف تعامل تركيا مع الأزمتين. إضافة إلى أنّ النخبة الحاكمة في تركيا – فترة التسعينيات– كانت لها نظرة مغايرة للعلاقات الإقليمية و العربية و تتجه دائما إلى تجنّبها وهو عامل آخر محدّد لاختلاف تعاملها مع القضيتين. أما القيادة التركية الحالية فكان لها موقف مختلف وهو ما سيتمّ تفصيله في هذه الدراسة.

– هادي الشيب، و سميرة ناصري في المقال المعنون بـ" مسألة اللاجئين بين الحل القانوني و الواقع السياسي :اللاجئين الفلسطينيين و السوريين نموذجاً" لعام 2017 الذي ركّز فيه الباحثان على المقارنة بين اللاجئ السوري و الفلسطيني من الناحية القانونية و السياسية، وتوصلّ الباحثان إلى تمتّع اللاجئ السوري بالعمل اللوجيستي الذي تقوم به تركيا تجاههم ، في حين أنهما أغفلا الجهود الأخرى الموازية التي ستضيفها هذه الدّراسة.

– أطروحة الدكتوراه للباحثة إيمان دنّي الموسومة بـ "البعد الإقليمي و الدولي للسياسة الخارجية التركية 2002–2023 " لعام 2017، التي كانت في مُجملها دراسة استشرافية لما ستكون عليه السياسة الخارجية التركية بعد 21 سنة لتتوصّل في الأخير إلى مجموعة من الأسس و المبادئ الجديدة التي ستقوم عليها السياسة الخارجية لتركيا في محاولة الوصول إلى أخذ مكانة بين القوى الإقليمية و الدولية، لكن و في خضمّ ذلك، كان من الضّروري أيضاً إعطاء تصوّر لمستقبل هذه السياسة في ظلّ الوضع الإقليمي المضطرب خاصة ضمن الدوائر المحيطة بها لما سينعكس عليه من آثار سلبية عليها، خاصة في ظلّ تعقدّ الأزمة في سوريا، ما يعني عدم وجود بوادر لنهاية أزمة اللاجئين ، لذلك كان من الواجب على الدراسة الإشارة إلى كيفية تعامل السياسة الخارجية التركية مع ذلك، وهو ما سيكون في آخر الدراسة ضمن السيناريوهات.

–مقال الباحث محمّد الدجين لسنة 2018 بعنوان: قوانين الهجرة التركية والوضع الحالي لازمة اللاجئين السوريين في تركيا:اللاجئون السوريون أم المواطنون الأتراك المستقبليّون حراسة حالة اسطنبول. هنا ألمّ

الباحث بكل جوانب الموضوع سواء من الناحية القانونية و اللوجستية وحتى ردة فعل الشارع التركي و تعامله مع الوضع،إضافة إلى قيامه بالعمل الميداني الذي سمح بمعرفة الواقع الحقيقي و الفعلي للاجئين السوريين و درجة استفادتهم من المساعدات المقدّمة لهم. وتوصّل في خاتمة الدراسة إلى أن تركيا ستحاول استصدار قوانين و تشريعات جديدة حيال الوضع طالما انه لا يزال مستمرّا، لكن هذا الأمر غير حتمي الوقوع، فإلى جانب سيناريو بقاء الوضع المتأزم على حاله، قد ينفرج ويعود السوريوّن إلى موطنهم، فهناك سيناريوهات أخرى للازمة ستعترّض لها هذه الدراسة.

الإشكـــالية:

موضوع اللجوء أصبح من أهم الإشكاليات المطروحة ، سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى أجندات الدول، خاصة تلك التي تأوي أعدادا كبيرة من اللاجئين.

فتركيا ، ومع السياسة الجديدة التي ينتهجها الحزب الحاكم برئاسة رجب طيب أردوغان، أصبحت لها طريقة خاصة في كيفية التعاطي مع مختلف القضايا خاصة تلك التي تدور ضمن دوائرها الإستراتيجية ، وكان أبرزها الأزمة السورية من خلال اللاجئين السوريين.

ومن خلال ما سبق، و بربط متغيّري الدراسة، تكون الإشكالية :

ما هي الدوافع الإستراتيجية للسياسة التركية تجاه أزمة اللاجئين السوريين منذ 2011؟

الأسئلة الفرعية:

قصد تسهيل دراسة العلاقة بين المتغيّرين الواردين في الإشكالية، من الضروري أن يُتبع ذلك بأسئلة فرعية مفادها:

1/ كيف تشكّلت أزمة اللاجئين السوريين في تركيا؟

2/ ما هي بدائل الاستجابة التركية لاحتياجات اللاجئين السوريين؟

3/ إلى أيّ مدى حقّقت السياسة التركية توازناً بين الحفاظ على علاقاتها مع سوريا، وبين استغلالها للاجئين السوريين؟

4/ هل ستتمكّن السلطات التركية من التحكّم في عدد اللاجئين السوريين و أوضاعهم في حال استمرار توافدهم إليها؟

الفرضيّات:

تبعاً للأسئلة الفرعية،وضعت إجابات أوّلية في صيغة فرضيّات هي:

1/ يرتبط ظهور أزمة اللاجئين السوريين في تركيا بانعدام الأمن و الاستقرار في سوريا.

2/ كلّما تبنّت تركيا بدائل استجابة بشكل ايجابي مع أزمة اللاجئين السورين، كلّما زاد ذلك من فرص سعيها لتحقيق القيادة الإقليمية.

3/ كلّما كان هناك التزام تركي في الحفاظ على علاقاتها مع سوريا، كلّما كان موقفها تجاه اللاجئين السوريين أكثر إنسانية.

4/ قد لا تستطيع السلطات التركية التحكّم في استمرار توافد اللاجئين السوريين نظراً للركود الاقتصادي الذي تعرفه.

حدود الدراسة:

أ/ الحدود المكانية:

يركّز موضوع الدراسة على أزمة لاجئين داخل حدود الجمهورية التركية، مركز الحكم العثماني سابقاً.دولة تقع في منطقة الشرق الأوسط ،تصل قارة آسيا بأوروبا عبر حدودها مع دول من القارّتين، فإلى جانب جوارها لدول عربية على شاكلة سوريا و العراق ، تُجاور أيضا الغربية منها كاليونان و بلغاريا....ونظرا لهذا الموقع ، تأثرت هي الأخرى بالأحداث المضطربة الحاصلة في الدول المحيطة بها وكان لها نصيب من مُخلّفاتها مثل ما حصل لها مع الفارّين من سوريا.

ب/ الحدود الزمانية:

تبدأ حدود الدراسة منذ سنة 2011 وبداية اضطراب الأحداث في سوريا في إطار موجة الحراك العربي، إلى غاية وصولها إلى ما هي عليه اليوم. فمنذ ذلك التاريخ الذي كان نقطة تحوّل في سوريا و تركيا معاً لا يزال الوضع على حاله بعد مرور 8 سنوات، و على مداها ستتمّ دراسة هذه الفترة و كلّ ما تخلّلته من سياسات و مواقف تركيّة حيال الأزمة في سوريا ، و على أراضيها باعتبارها مضيفة لهم. على أن تتوقّف حدود هذه الدراسة في شهر جوان لعام 2019.

الإطار المنهجي للدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع، و إطاره الزمكاني ، استلزم ذلك استخدام الإطار المنهجي التالي:

أ/المنهج: اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة. ولأنه منهج يقوم على جمع بيانات حول حالة معيّنة واحدة فقط و التفصيل الدقيق فيها ،سيتمّ إسقاط ذلك على حالة الدراسة التي تركّز على اللاجئين السوريين كحالة واحدة من عديد حالات اللجوء التي يعرفها العالم اليوم، و بصورة أدق ، تحاول الدراسة من خلال هذا المنهج معرفة وضعية اللاجئين السوريين لدى الدول المضيّفة لهم، و وضعيّاته م ، نوعية المساعدات المقدّمة ، و طريقة معاملتها لهم بغض النّظر عن الدولة الموجودين فيها كلاجئين.

ب/التقنيات البحثية المساعدة: فإلى جانب المنهج، هناك تقنيات أخرى كذلك هي:

01-*تقنية الإحصاء*: من خلال رصد لبعض الإحصائيات و الأرقام ذات الصلة بموضوع الدراسة المقدمة من طرف الهيئات التركية المختصة بإدارة شؤون اللاجئين، وإعاد ة تحيينها بشكل دوري بما يتناسب مع فترة الدراسة، وكذا العدد الفعلي و الحقيقي لهم.كما أنّ ذلك لا يعني إدراجها فقط من أجل الإضافة و بقدر ما هي استشهاد و دليل يساعد في تحليل و تفسير الظاهرة المدروسة و المحاججة بها باختلا ف مواقعها و استخداماتها في الدراسة.

02-*تقنية المقارنة*: صحيح أنّ الدراسة تركّز على حالة اللاجئين السورين المتواجدين على الأراضي التركية، لكن ذلك لا يعني عدم الاطلاع على وضعية اللاجئين المُماثلة في الدول المجاورة المضيّفة لهم بما يساعد ذلك في معرفة سبب التركيز الكبير لتواجد اللاجئين في تركيا و تفضيلهم لها دون سواها.

03-*تقنية السيناريو*: كأكثر التقنيات استخداماً في الدراسات المستقبلية من خلال إعطاء متغيّرات للموضوع، وبناءا عليها يتمّ في الأخير الوصول إلى أي وضع سيؤول إليه وضع السوريين في تركيا على مدى السنوات القادمة.

ج/التأصيل النظري:

يدرج موضوع الدراسة ضمن الدراسات الأمنية التي بدأ اهتمامها- بعد الحرب الباردة – بالمفهوم الحديث للأمن الذي يُعنى بأمن الأفراد و كلّ ما لع علاقة به: اقتصاديا،اجتماعيا،سياسيا...وعلى اعتبار أنّ قضايا اللجوء تختص بالأفراد بدرجة أولى و احتياجاتهم، فهي يشكّل في نفس الوقت تهديدا و خطرا على دول العالم لانتشارها الواسع، ليكتسب هذا الموضوع صبغةً أمنية و يتمّ التعامل معه على هذا الأساس. وبما أنّ الدراسات العلمية لا تخلو من تأصيل نظري ، تكون نظريات الدراسة كالتالي:

01- *نظرية الأمننة:* تدور فكرتها حول تبنّي فكرة أو قضية معيّنة و المخاطبة بها و تسويقها على أنها تهديد لاستقرار و كيان الدولة و خطر على أمنها القومي رغم أنها قد لا ترقى لتلك الدرجة من التهويل. فإلى جانب ذلك الخطاب السائد ، تأتي بعده مرحلة اتخاذ التدابير الاستثنائية و سياسات غير معمول بها من قبل و تُبرّر على أنها احتياطات احترازية للتعامل مع الوضع. وهو ما يتمّ التعامل به مع مسألة اللاجئين، فهم مجرد أفراد كان من حقّهم الهروب و النجاة بحياتهم هربا من الحرب و الدّمار واتّخذوا من عديد الدول ملجأ لهم، وهي نفس الدول التي روّجت لهم على أنهم خطر يهدّد استقرار الدول و تغيير لبنياتها الديمغرافية و الاجتماعية و القيمية، و عبء على اقتصادياتها، ما يحتّم اتخاذ إجراءات معيّنة ضدّهم.

02- *نظرية الأمن الإنساني*: التي تنطلق من فكرة الفرد بدلا عن الدولة، والانتقال من تحقيق الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة.كما أنّه من الواجب اعتباره وسيلة لضمان

أمن الأفراد التي حدّدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة **UNDP** في 7 حاجات: أمن اقتصادي/ غذائي/صحي/بيئي/فردي/مجتمعي و سياسي. وعليه إذا ما أرادت الدول مساعدة اللاجئين و توفير الأمن

لهم يجب التركيز على هذه الجوانب التي أصبحت هي الركيزة والضّامن الحقيقي لبقاء و امن الأفراد بدلا من الآلات العسكرية أو القوة الصّلبة التي لم تزد من الأمر إلا تعقيدا و سوءا.

التقسيم الهيكلي للدراسة:

كون الدراسة لا تحتوي إلا على متغيّرين أساسين ، فيمكن استيعابهما و دراستهما في فصلين دون سواهما، فقد ركّز الفصل الأول على جانب وصفي و مفاهيمي لمتغيّرات الدراسة بداية من الدلالة التعريفية و اللغوية لمصلح اللجوء وما له من علاقة بمصطلحات تشابهه في المبحث الأول إضافة إلى جوانب قانونية أخرى، ليأتي بعده المبحث الثاني ويُفصّل في بدايات أزمة اللجوء و أسبابها إلى غاية وصولها إلى تركيا ويُظهر المبحث الثالث من ذات الفصل النظرة الإستراتيجية للحزب الحاكم فيها أثناء الأزمة منذ بداياتها إلى غاية الآن. و في نفس الوقت يكون هذا المبحث كمدخل يممهّد للفصل الثاني – لبّ الدراسة – الذي يُعرّج على كيفية تعامل تركيا مع هذه الأزمة بداية من الإجراءات و التوجهات القانونية اللوجستية، وحتى الصفقات الخارجية التي عقدتها بهذا الخصوص في المبحث الأول.ليُظهر المبحث الثاني كلّ ما ترتّب عن هذه الآليات و انعكاساتها على اللاجئين السوريين و الأتراك. أمّا المبحث الثالث الختامي للدراسة احتوى على محاولة لرسم مستقبل لمسألة اللاجئين في تركيا و سُبل تعاطيها مع ذلك في كل سيناريو.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات ، و أكثر ما واجهته هذه الدراسة هو تضارب في الإحصائيات والأرقام – سواء الخاصة بعدد اللاجئين في تركيان و حتى الخاصة بجوانبهم التنظيمية – وعدم المقدرة في الحصول على معلومة تتميّز بالمصداقيةة و الحقيقة التي تُغني عن البحث في مراجع أخرى لأنه كلّما تم البحث عن أرقام قي مراجع ، تتنوّع و تتضارب معها، أيضا رغم أنها تكون في نفس الفترة الزمنية، وهو الأمر الذي قد يكتشفه القارئ إذا ما لاحظ فرقاً في تلك الإحصائيات المقدّمة في هذه الدراسة و بين ما هو موجود في مراجع أخرى.

الفـصل الأوّل:

الإطار المفاهيمي و الوصفي لمغيّرات الدّراسة

منذ أن وُجد الإنسان و هو ينتقل من كل مكان لا يُوفّر له حاجياته ولا يضمن بقاءه حيّاً حتى ولو كان موطنه الأصلي، ما يعني أن اللجوء ظاهرة إنسانية قديمة تعاقبت عليها كل الحضارات. وبمرور الزمن، و تعدّد الأسباب و تغيّرها،تمّ تأطير اللجوء بقوانين و اتفاقيات تنظّمه و تكفل حقوق اللاجئين أينما حلوّا. وهو ما حدث مع اللاجئين السوريين، الذين فرّوا قسرا لا طواعيةً من هول الحرب في موطنهم، لتكون وجهتهم الأولى والمباشرة الدولة المجاورة تركيا التي فتحت حدودها لهم ، كما أظهرت مواقف أخرى حيال الأزمة السورية ترجمت سلوك حزب العدالة و التنمية و إستراتيجيته الجديدة. وهو ما سيتمّ التفصيل فيه خلال مباحث هذا الفصل من خلال:

- **المبحث الأول:** الضبط المفاهيمي و القانوني لمصطلح اللجوء.
- **المبحث الثاني:** توصيف أزمة اللاجئين السوريين منذ 2011.
- **المبحث الثالث:** السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية.

المبحث الأوّل: الضبط المفاهيمي و القانوني لمصطلح اللجوء.

كغيره من المفاهيم، يتداخل مفهوم اللّجوء مع بعض المفاهيم الأخرى، الأمر الذي يحتّم وضع تعريف له سواء لغويا و اصطلاحياّ، أو حتى من خلال الاتفاقيات المعنية به، والتي بيّنت كذلك الوضع القانوني اللاجئ و دولة الملجأ و ألزمتهما بمجموعة من الحقوق و الواجبات .

المطلب الأوّل: تعريف اللجوء و المفاهيم المشابهة.

اللجوء الإنساني أو ظاهرة اللجوء بصفة عامّة هي " **حالة قانونية تنشأ نتيجة لهجرة أعداد كبيرة من مواطني دولة معيّنة و نزوحها باتجاه دولة ،أو دول أخرى مجاورة لدولتهم أو بلدان أخرى غير مجاورة، وذلك نتيجة الأخطار المحدقة بهم في بلدهم بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوقهم و لحرياتهم العامة التي تقع إمّا من طرف النظام أو جماعات مسلّحة خارجة عن القانون ،مع ضعف الدولة المركزية ...**".[1] وبسبب هذه الأوضاع يصبح هؤلاء الأشخاص لاجئين إنسانيين، ما يحتّم صيانتهم و حمايتهم إلى غاية استقرار الأوضاع في أوطانهم.

ظاهرة اللجوء ليست حديثة،فالتتبع التاريخي لها يُرجعها إلى الحضارات الإنسانية القديمة كالفرعونية مثلا،أين مُنح حق اللجوء للأشخاص الذين ارتكبوا جرائم عن غير قصد، أمّا المعابد فكانت هي المكان الذي يلجئون له. ونفس الشيء عملت به الحضارة الإغريقية و الروّمانية أين كان مرتكبي الجرائم ،العبيد،أو المدنيين الملاحقين يلوذون بالهروب إلى المعابد و يحتمون بها ،لانّ القاعدة العامّة عند الإغريق تنصُّ على عدم المساس بكلّ من دخل إلى معبد و اعتصم به ، إلاّ في حالة مغادرته له أين يفقدهذه الحماية. نظام الشّفاعة في الديانة المسيحية يُجيز شفاعة رجال الدين عن بعض المجرمين لدى الحكّام،فالمسيحيّون يستشهدون باللّجوء بحادثة هروب أسرة النبي عيسى عليه السلام من مدينة النّصرية إلى مصر هروبا من تهديدات الإمبراطور الروّماني بقتل كلّ طفل يولد تلك الفترة[2].أما في الدّيانة الإسلامية يمكن إعطاء مثالانتقال الرّسول (ص) من مكة إلى المدينة المنوّرة هرباً من اضطهاد قريش،بل حتى هروب المسلمين إلى هرقل عظيم الروّم و طلب نجدته يمكن اعتباره كذلك لجوءا بالمعنى الحديث.الديانة الإسلامية ذهبت إلى ابعد من ذلك و حدّدت حتى آليات و قوانين حماية اللاجئين، و بيّنت مالهم من حقوق و ما عليهم من واجبات من خلال أدلة من الحديث و السنّة.

---

[1]– سنان طالب عبد الشهيد، **حقوق و واجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني**، جامعة الكوفة، كليّ القانون، د.س.ن،ص300.

[2]– غادة بشير خيري، **الاتفاقيات الخاصة بحقوق اللاجئين وآليات حمايتهم**، بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية، 2017،ص ص24،27.

أمّا بالنسبة لمن قام باللجوء، و الذي يُعرف بـ: اللاجئ، المشتق من كلمة اللجوء، ويُقال لجأ، والتجأ الرجل إلى الحصن، أي لاذ إليه واعتصم به.[1]ومن الناحية الاصطلاحية اللجوء هو اضطرار إلى هجرة الوطن والإقامة في بلد آخر بصورة دائمة أو مؤقّتة إلى غاية زوال سبب الهروب، الذي يكون بسبب أمر طارئ كالانقلاب، تغيّر نظام الحكم، الإرهاب....وأسباب عديدة.[2]

يقابل كلمة اللاجئ في اللغة الانجليزية كلمة **REFUGUEE**، وحسب قاموس أكسفوردOXFORD اللاجئ هو الشخص الذي أُجبر على مغادرة بلاده ،بسبب معتقداته السياسية أو الدينية،...كما أشار نفس القاموس إلى كلمة الملجأ **REFUGUE** وهو المكان الذي يحمي من الخطر.[3]

أمّا قاموس لاروس الفرنسي **LAROUSSE** عرّف اللاجئ **Refugié** على انّه الشخص الذي ترك بلده تجنّبا للاضطهاد و الاعتقال و... وهو اسم مشتق من الفعل يلجأ **SE REFUGIER** معناه ترك الشخص المكان ليكون في مكان آخر آمن.[4]

إذًا، ومن خلال ما تمّ إدراجه من معلومات،يتبيّن أنّ اللجوء ظاهرة ، تُعنى بانتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من مكان ينعدم فيه الأمن إلى مكان آخر أكثر أمنا و استقرارا. لكن لا يزال الجدل يُخيّم على الأصل الأول للجوء،حيث هناك من يُرجعه بالأساس إلى فرنسا، أين تمّ استخدام لفظة لاجئ لأوّل مرة في أشارة إلى البروتستانت المطرودين منها خلال القرن الـ17م، ولم تظهر الصّيغة الرّسمية للاجئين في المواثيق الدولية إلاّ مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، [5]التي خلّفت هروب و شتات الكثير من البشر باحثين الأمن والأمان، خاصة وأنّ هذه الحرب كانت خسائرها البشرية كبيرة جدّا أكثر ممّا كان عليه الحال في الحرب العالمية الأولى.

أ/ مصطلح اللاجئ و المفاهيم المشابهة:

يتداخل مصطلح اللاجئ مع عديد المفاهيم،وقد يظهر أحيانا أن لهم نفس المعنى لولا وجود بعض التفاصيل الدقيقة التي تظهر الفرق الجوهري بينها، منها:

---

[1]–قاموس المعتمد، ط8، بيروت: دار صادر، 2014، ص605.

[2]–إيناس محمد البهجي، **الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي و الإنساني بين الدول**، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية،2013، ص54.

[3]-OxfordLearner'sPocket Dictionary ,Forth Edition ,(n.d),(n.p),(n.e),p370.

[4]-Larousse,DictinnaireDe Français,Janvier 2009, p359.

[5]-بلمديوني محمد،" وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني"،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية،قسم العلوم الاقتصادية و القانون ،العدد17،جانفي2017،ص161.

- **ابن السّبيل:** هو المسافر الذي انقطعت به الطّريق، ولم يجد سبيلاً للعودة لبلده. وقدأجازت الشريعة الإسلامية منحة الزكاة له.[1]
- **المستجير:** وردت هذه الكلمة في الآية القرآنية رقم 06 من سورة التوبة:" **وان احد المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله**"[2].أي في حالة وجود خطر و طلب للنجدة والعون،وَجب تلبيتها.
- **النازح:** هو الفرد (أو الجماعات) الذي ينتقل من مكان لآخر داخل حدود الدولة لسبب من الأسباب:كالمجاعة،الحروب،الكوارث الطبيعية...أو حتى لتحسين الأحوال المعيشية ، مثل النزوح الريفي. ويبقى أهم فرق بين النازح و اللاجئ: أن الأول ينتقل داخل إقليم الدّولة،بينما الثّاني ينتقل خارجها.
- **المهاجر:**هو من غادر بلده إلى بلد آخر بهدف الإقامة و الاستقرار فيه، لكثير من العوامل و لا تقتصر على الظروف القاهرة فقط. وهو وجه الفرق بيه و بين اللاجئ: في حين أن الأخير ترغمه الظروف على مغادرة موطنه،يغادر الأوّل بمحض إرادته.إذاً فالفرق يكمن في الخَيار .

ب/ المفاهيم ذات الصّلة:

ليس لمفهوم اللاجئ مفاهيم مشابهة فقط ،بل مفاهيم ذات صلة أيضا ،أبرزها:

- **طالب اللجوء:**هو الشّخص الذي يطلب الحماية الدولية في الخارج، ولكن لم يُعترف به كلاجئ بعد.[3]
- **عديم الجنسية:** وضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعريفًا لهذه الفئة بقولها: " **هو الذي لا تعتبره أيّ دولة مواطنا فيها بمقتضى تشريعها**".ببساطة،هو الشّخص الذي لا تعتبره أي دولة انّه يحمل جنسيتها لأسباب عديدة منها:انّه في حالة ما إذا وُلد طفل لأبوين خارج موطنهما، لا تُكسبه هذه الدولة جنسيتها على أساس الولادة فقط ،وفي نفس الوقت لا يسمح للبلد الأصلي للوالدين أن يمنحا ولدهما جنسيتها عن طريق الرابطة العائلية.[4]

---

[1]–زهيرة بوراس، مروى جغبلو، "تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي"، مذكرة ماستر ،(جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، تبسة،2016)، ص24.

[2]– سورة التوبة، الآية(06).

[3]– تقرير منظمة العفو الدّولية ،" التصدي للأزمة العالمية للاجئين:من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها"،2016، ص14، بتاريخ: 2019/02/20.على الرابط:

https://www.amnesty.org/download/Documents/POL4049052016ARABIC.PDF

[4]–_____، الأشخاص عديمو الجنسية،متحصل عليه من موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:https://www.unhcr.org/ar/4be7cc2741b.htmlفي2019/05/08 على 10:20.

- **العائدون:**هم لاجئون أو نازحون سابقون ، عادوا إلى بلدهم الأصلي أو من منطقتهم الأصلية، بشكل طوعي أو منظّم.لكن المفوضية السّامية لشؤون اللاجئين ترى انّه في حال توفّر الحد الأدنى من السلامة و الأمن الجسدي و المادي و القانوني، من الضروري أن تكون عودتهم طواعية ،بشكل يحفظ السلامة والكرامة أفضل.[1]

المطلب الثاني: اللجوء ضمن الاتفاقيات الدولية و الإقليمية.

اجتهد فقهاء القانون الدولي في وضع اتفاقيات تخصّ اللاجئين، ومن بين محتوياتها كان الجانب المفاهيمي للاجئ الذي اختلف ضبطه بين الاتفاقيات الدولية و الإقليمية.

أ/ اللاّجئ ضمن الاتفاقيات الدولية:

حسب الموقع الرّسمي للمفوضيّة السّامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **UNHCR** ،اللاجئون هم:"**أشخاص يعيشون خارج بلدهم الأصلي بسبب خوف من التّعرّض للاضطهاد،أو الصراع أو العنف أو ظروف أخرى مخلّة ،بدلاً من الأمن العام بشكل خطير ،ويحتاجون إلى حماية دولية ...الظروف الخطيرة تدفعهم إلى عبور الحدود الوطنية بحثا عن الأمان في البلدان المجاورة،فيتمّ الاعتراف بهم دوليا كلاجئين**"[2]

وبما أنّ هيئة الأمم المتحدة مصدر بالغ الأهمية في تشريع القواعد القانونية الدولية،فقد صاغت اتفاقية خاصة بفئة اللاجئين و حماية حقوقهم عام 1951م[3]،و أصبحت من أهم الاتفاقيات الدولية الصّادرة بعد الحرب العالمية الثانية.هذه الاتفاقية عرّفت اللاجئ على انّه :" **كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 1 يناير(جانفي) سنة 1951 بسبب ما يبرّره من التّعرّض للاضطهاد ،بسبب عرقه أو دينه ،أو جنسيته أو انتماءه لفئة اجتماعية معيّنة ،أو آراءه السياسية خارج بلد جنسيته و لا يستطيع ،أو لا يريد بسبب ذلك**

---

[1]–وسام الدين العلكه، **الحماية الدولية للاجئين و آليات تفعيلها:دراسة حالة اللاجئين السوريين في تركيا**، فيفري2018، على الرابط: (PDF)http://cutt.us/nfOT5 بتاريخ:2018/08/23، ص11.

[2]– _____،اللاجئون و المهاجرون...أسئلة شائعة ،موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين:https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/3/56ee7ddb6.html في 2018/02/27 على 13:30.

[3]– _____، "اللاجئ في القانون الدولي"،متحصل عليه من :http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3928 في 2019/02/18 على 23:30 .

الخوف أن يستظلّ بحماية ذلك البلد ،أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق، نتيجة مثل تلك الأحداث ،أو لا يستطيع ،أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد"[1]

لكن ورغم الصفة الدولية لهذه الاتفاقية ،إلا أنّ الفقهاء أجزموا أنها كانت موجّهة نحو شعوب أوروبا فقط دون غيرها، التي تضرّرت من ويلات الحرب العالمية الثانية،ما يعني أنّ هذا التعريف تمّ وضعه وفقا لمفاهيم و ظروف أوروبية من أجل إيجاد حلول للاجئيها الفارّين من تلك الحرب. و لذلك تدارك فقهاء القانون الدولي هذا النقص الزمني في البروتوكول الإضافي لعام 1967،ليصبح لفظ اللاجئ ينطبق على كلّ من تتوفر فيه باقي الشروط ،باستثناء الفترة الزمنية، ليبقى التعريف على ما هو عليه دون أي تعديل.[2]

إضافة إلى ما تمّ رصده من قصور بخصوص التحديد الزّمني للاجئ في هذه الاتفاقية ، تمّ الوقوف كذلك على أنّها تعاملت مع اللاجئ كفرد فقط، دون الجماعات ،وهو ما ظهر جليّا من خلال التعريف و تكرار كلمة شخص أو فرد دون الإشارة إلى انّه من الممكن أن يكون الهاربين من الحرب جماعات و ليس شرطا فُرادى. وهو ما يُبرز أنها قد تُطبّق على حالات معيّنة من اللجوء كاللاجئ السياسي مثلاً، أكثر من مطابقتها على حالات اللجوء الجماعية التي أصبح عليها حال اليوم.

ورغم ذلك، تبقى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين لسنة 1951م، مرجعًا أساسياً لتحديد ماهية اللاجئ، الأسباب الدّافعة لهروبه، مختلف أنواع الممارسات الخارقة لحقوق الإنسان مثل: التعذيب ، المعاملة القاسية، الاستبعاد...

كما أنّ التعريف الذي وضعته المفوّضية السّامية لشؤون اللاجئين يُظهر مجموعة الشّروط أو المواصفات المُميّزة للاجئ عن غيره من الأفراد، والتي يمكن إجمالها في:

- –التواجد خارج مكان الإقامة المعتاد، بسبب ظروف و مستجدّات تهدّد حياته و تمنعه من العودة إليه.
- –وجود حالة خوف مُبرّرة مبنية على حالة موضوعية واقعية دفعته إلى الخروج من موطنه.
- –الشعور بالاضطهاد الذي لم يتم توضيح القصد به بشكل تفصيلي و تُرك أمر تفسيره كي يتماشى مع المستجدّات الدولية.

من الاتفاقيات الدولية الأخرى أيضا المتناولة لهذا المفهوم،اتفاقية جنيف الرابعة 1949م، وجاء ذلك في الفقرة الرابعة من المادة 54:"**عدم جواز نقل أي شخص محمي في المجال إلى بلد يخشى فيه التّعرّض للاضطهاد بسبب آراءه السياسية أو عقائده الدّينيّة**"

---

[1]– هيئة الأمم المتّحدة، ،الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين1951،المادة رقم 1.

[2]–اللاجئ في القانون الدولي، **مرجع سابق**.

الفقرة 10 من المادة 49 من نفس المعاهدة أكدت على " **حظر النّقل الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم إلى أراضي دولة الاحتلال أو أي دولة أخرى أيّ كانت الدّعاوى**"[1]

أمّا البروتوكول الإضافي الأوّل لهذه الاتفاقية لعام 1977، نصّ في المادة 73 على"**وجوب حماية الأشخاص الذين كانوا بدون وثيقة تُثبت انتماءهم لدولة الإقامة،وكانوا لاجئين و بدون تمييز**"[2]

المادة 17 من نفس البروتوكول، نصّت على:" **عدم جواز إرغام الأفراد المدنيين على النزوح عن أراضيهم لأسباب متّصلة بالنّزاع**"[3]

لتُضيف المادة 85:"**عدم جواز ترحيل السكان المدنيين من طرف دولة الاحتلال...**"[4]

أهم ما يُلاحظ على هذه التعريفات المستندة إلى نصّ الاتفاقية و بروتوكولها الإضافي ،أنهما لم يضعا تعريفًا واضحًا لكلمة"لاجئ" ، و اكتفيا فقط برصد الأعمال المحظورة المؤدية بالسكان المدنيين إلى الهروب و اللجوء إلى أراضي أخرى.

هذه الاتفاقية لم تعط تعريفاً للاجئين في الشكل الجماعي العابرون للحدود الدولية بحثًا عن أماكن أكثر أمانًا، ولكن عرّفته ضمن المادة 14 من نفس الاتفاقية:" **الشخص الذي فرّ من وطنه خوفا من تعرّضه للتّعذيب أو الاضطهاد من طرف حكومة دولته، أو بسبب معارضته لسياستها الداخلية أو لمعتقداته الدّينية**"[5].

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضا أشار إلى لفظ اللاجئ،وعرّفه ضمن المادة 14:"**لكلّ فرد حق التماس ملجأ إلى البلدان الأخرى هربا من الاضطهاد**" [6]، ومنه فاللجوء أحد الحقوق الإنسانية المكفولة أيضاً.

ب/ اللاجئ ضمن الاتفاقيات الإقليمية:

- **منظمة الوحدة الإفريقية:**

نظرا للظّروف الحربية و الصّراعية الداخلية التي تعرفها القارّة الإفريقية، و تزايد أعداد اللاجئين ، تمّ صياغة اتفاقية بتاريخ 10 سبتمبر 1969 تناولت وضع هؤلاء اللاجئين،وحاولت تنظيم الجوانب الخاصة

---

[1]–هيئة الأمم المتحدة،اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب1949، المادّتان رقم45–49.

[2]– هيئة الأمم المتحدة، البروتوكول الإضافي الأول1977 لاتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين، المادة رقم 73 .

[3]–**المرجع نفسه**، المادة رقم 17.

[4]–**المرجع نفسه**،المادة رقم 85.

[5]– المادة 45،اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين، 1949،**مرجع سابق**.

[6]-United Nations,Universal DeclarationOf HumanRights,Article 14th.

بمشاكلهم داخل قارّتهم ، لذلك وضعت تعريفًا تسترشد به ، انطلاقا من تعريف اتفاقية الأمم المتّحدة لعام 1951م، مع إضافة ما يتناسب مع ظروفها السياسية الخاصّة.[1]

وجاء نصّ التعريف الخاص باللاجئ:" **أيّ شخص يجد نفسه مضطرّا بسبب عدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة أجنبية، أو بسبب أحداث تهدد بشكل طير الأمن العام...، إلى أن يترك محلّ إقامته المعتادة ليبحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد نشأته الأصلي، و البلد الذي يحمل جنسيته** "[2]

ويتّضح من خلال التعريف ، أنّ المنظّمة توسّعت في تحديد صفة الشّخص اللاجئ أكثر من اتفاقية 1951، نظرا لظروف إفريقيا، ليُصبح سبب اللجوء لا يقتصرعلى الاضطهاد فقط، بل لعوامل الاحتلال أو الهيمنة الخارجية أيضا[3]. وبالتالي، فقد تمّ إضافة أسباب و دوافع أخرى لم تتطرّق لها الاتفاقية الأممية لعام 1951م.

- **الاتفاقيات الأوروبية:**

النقطة المركزية التي أشار إليها الميثاق الأوروبي في تعريفه للاجئ هي الفئة التي لا تستطيع، أو لا تودّ العودة إلى الوطن الأم لأسباب متنوعة . ومقارنةً مع الاتفاقيات الإقليمية الأخرى، قدّم الاتحاد الأوروبي وصفًا دقيقًا و شاملًا لمفهوم اللاجئ ، مثلًا، جاء نص القرار رقم 14 لعام 1967م أنه من حق الأفراد المتعرّضين للاضطهاد و التعّسف طلب حق اللجوء، كما نبّه الاتفاق الأوروبي لعام 1980م على ضرورة تحمّل الدول الأوروبية تبعات اللجوء.

معاهدة دبلن 1990م هي الأخرى ألزمت الدول الأعضاء في الإتحاد بمجموعة من القوانين المنظّمة لقضايا اللجوء عند رغبة الأفراد لذلك تجاه أي دولة أوروبية.[4]

عمومًا، اتّضح أنّ للمواثيق الأوروبية قد وقعت في نفس الفخ شأنها شأن المعاهدات الدولية الأخرى من حيث عدم وضعها لتعريف واضح لمفهوم اللاجئ.[5] ويمكن تبرير ذلك بنيّة ترغب من خلالها الدول الأوروبية

---

[1]– خضراوي عقبة،بسكري منير، **الوثائق الدولية و الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان و حقوق اللاجئين**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص ص 251–252.

[2]–**المرجع نفسه**،ص252.

[3]– اللاجئ في القانون الدولي، **مرجع سابق**.

[4]– نور الدين بيدكان،" الاستجابة الأوروبية لازمة اللاجئين السوريين "، مجلة العلوم السياسية و القانون،العدد 12، نوفمبر 2018، ص182.

[5]–. فواز أيوب المومني،محمد فؤاد الحوامدة، المؤتمر الدولي الثالث للاجئين في الشرق الأوسط ،"المجتمع الدولي:الفرص و التحديات ،مركز دراسات اللاجئين و النازحين و الهجرة القسرية"،جامعة اليرموك ،2018،ص9.

التلاعب بالمفهوم و إسقاطه على فئة دون أخرى، أو فرد على آخر خدمةً لأغراض تراها لصالحها، إلاّ أنّ الميزة في هذه الاتفاقيات هي شمولية توصيف هذا المفهوم ضمن بنودها.

- **الاتفاقيات الأمريكية:**

حسب المصادر العلمية،هناك من يؤكّد على أنّ هذه المسألة الخاصّة باللاجئين ظهرت في أمريكا أولًا قبل أوروبا، بالرجوع إلى اتفاقية مونتيفيديو 1889م، بصفتها أول وثيقة تتناول اللجوء. أمّا في عام 1954م ،ظهرت اتفاقية كراكاس بخصوص اللجوء الدبلوماسي و الإقليمي. و في عام 1984م،صدر إعلان قرطاج الذي جاء فيه مفهوم اللاجئ على أنّه:" **مجموعة أشخاص فرّوا من بلدانهم بسبب تهديد لحياتهم،أمنهمو حرّيتهم لأسباب خارجية،أعمال عنف، نزاعات أهلية... أو أي ظروف أخرى تُخلّ بالنظام العام للبلاد**".[1].

رغم صدوره، إلاّ أنّ هذا الإعلان غير ملزم للدول و الحكومات ،لأنه ليس معاهدة دولية بالمعنى القانوني،بل مجرد إعلان خاص بوضع معيّن حين شهدت القارة فرار عديد الأشخاص (ما يقارب المليون شخص) إلى عديد الدول الأمريكية ،الأمر الذي سبّب ظروفًا اقتصادية و اجتماعية صعبة بسبب هذهالأزمة. وهو ما أدى إلى إرساء هذا الإعلان وتناوله لكل ما يخصّ بهذه الفئة من عدم الإعادة القسرية للاجئين، ضرورة استيعابهم و تمكينهم من العمل، وكذلك التعاون لإنهاء أسباب هذه الأزمة.[2]

- **الاتفاقيات العربية:**

جاء في الميثاق العربي لحقوق الإنسان شرو ط تتعلّق بالسوابق العدلية لطالب اللجوء و تورّطه قضائيا في جريمة هدّدت الأمن العام ، ورغم عدم تفصيل هذا الميثاق في موضوع اللاجئين ،إلاّ أنّها تعتبر إضافة ايجابية لأخرى للاتفاقيات الإقليمية من خلال تناولها لنوع جديد من أنواع اللجوء لم يُطرح في المواثيق السابقة. أمّا تعريفه للاجئ فكان ضمن المادة 18:**لكلّ شخص حق طلب اللجوء السياسي إلى بلد آخر هربا من الاضطهاد**"[3].

إذًا، ومن خلال ما تمّ ذكره من مواثيق و مفهومها للاجئ، ظهر أنّ:

- ❖ الاتفاقيات الإقليمية كانت أكثر تفصيلاً و شمولاً من الاتفاقيات الدولية. صحيح هي كانت المرجع القانوني الدولي الأول ،خاصة أنها صدرت من أعلى هيئة دولية –أي اتفاقية شؤون اللاجئين

---

[1]- اللاجئ في القانون الدولي، **مرجع سابق**.

[2]–**المرجع نفسه**.

[3]– هادي الشيب،سميرة ناصري، "مسالة اللاجئين بين الحل القانوني و الواقع السياسي: اللاجئين الفلسطينيين و السوريين نموذجا"، مجلة العلوم السياسية و القانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد1، 2018، ص4.

1951م–، لكنها في نفس الوقت عالجت هذا الموضوع في فترة زمنية معيّنة تختلف عن الفترة الراهنة، وبالتالي فهي أقصت بذلك اللاجئين الحاليين مثل اللاجئين السوريين موضوع الدراسة.

- ❖ القصور الموجود في المصادر القانونية الدولية،جعل المصادر القانونية الإقليمية تتجاوز ذلك في كلّ مرة، ما يعني أنّ كل اتفاقية إقليمية معيّنة عالجت إطاراً معيّنًا من اللجوء، مثل الميثاق العربي لحقوق الإنسان و موضوع اللاجئ السياسي أو التفصيل و الاستفاضة في تعريف مفهوم اللاجئ بحدّ ذاته و جوانبه العديدة مثل اتفاقية المنظمة الإفريقية.
- ❖ من خلال كلّ هذه التعريفات، و رغم اختلافها ، يمكن التوصّل إلى أن اللاجئ هو:
  - شخص (مجموعة أشخاص) يوجد خارج بلده الأصلي .
  - دوافع اللجوء متنوعة، قد تكون بسبب الاضطهاد، الصراع، العنف... إمّا أسباباً داخلية أو بتدخّل خارجيّ.
  - إثر هذه العوامل غير الآمنة، أصبح لهذا الفرد (أو الأفراد) حق طلب اللجوء إلى أماكن أكثر أمناً ، و تُحمّل هذه الدّول مسؤولية حمايتهم و مساعدتهم.
- ❖ هذه الاتفاقيات أعطت أيضا حلولاً للتعامل مع هذه الأزمة من خلال عدم إعادتهم قسراً إلى بلدانهم الأصلية إلاّ بعد زوال سبب هروبهم ، أو بمنحهم جنسية دول الملجأ.

ومن أجل الاستدلال على ذلك، نصّت المادة 83 من القانون الأساسي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في إطار الحلول المقترحة على : " **أنّ مهمة الحماية الدولية تشمل منع أعادة اللاجئين قسرا، و المساعدة على استقرار طالب اللجوء من خلال إجراءات بعيدة ع ن التعقيد، و تقديم يد العون و المشوَرة القانونية لهم، ووضع الترتيبات الضامنة لسلامتهم و أمنهم و تشجيعهم على العودة الاختيارية و مد يد العون لاستقرارهم**".[1]

المطلب الثالث: الوضع القانوني للاجئين ضمن الاتفاقيات الدولية و الإقليمية.

إثر سبب من الأسباب:عنف، اضطهاد ديني، عرقي، كارثة طبيعية، حرب أهلية أو حتى تدخّل أجنبي،يغادر الأفراد أوطانهم الأصلية ليصبحوا لاجئين في بلدان أخرى، تُمنح لهم حقوقا و تلزمهم بواجبات. و في مقابل ذلك وجب على هذه الدول أيضا الالتزام بمجموعة من الواجبات تجاههم.

أ/ حقوق و واجبات اللاجئ في الملجأ:

أوّلا: الحقوق:

[1]– اللاجئ في القانون الدولي، **مرجع سابق**.

- [1]الحقوق المعنوية (غير المادية):

حسب اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 1951م،يتمتع اللاجئ بمجموعة من الحقوق ورد ذكرها بداية من الفصل الأوّل.

أوّل حق مُنح للاجئ –وهو الأهم– هو عدم التمييز بين اللاجئين بصرف النّظر عن عرقهم، جنسهم، دينهم لأيّ سبب كان (المادة 03). كما يجوز له كذلك حرية ممارسة المعتقد و الشعائر الدينية و تنشئة أولادهم عليها، لكن ليس لهم معاملة خاصة تميّزهم عن باقي الأجانب وفق مبدأ المعاملة بالمثل. إلاّ أنّ الحق الأخير قد يتّم خرقه و إضافة امتيازات أخرى لحالات معيّنة تنظر لها هذه الدول بعين العطف (المادة 07).أمّا في حالة الشعور بالتهديد لأمنها القومي و الشك في أحد اللاجئين ، فلا وُجود لمانع أخذ الاحتياطات اللازمة ،وهو ما يسمىّ بالتدابير المؤقتة (المادة 09).

في نفس الإطار، حسب المادة 12 المتعلقة بالأحوال الشخصية ضمن الوضع القانوني الوارد في الفصل الثاني ، من حق اللاجئ احترام أحواله الشخصية خاصة في ما يتعلّق بالزواج، شريطة أن لا يتنافى ذلك مع تشريعات و قوانين دولة الملجأ.

مثلما لهذا الفرد حق طلب اللجوء هربًا بحياته ،و حق تسهيل إجراءات التجنّس و التعجيل بها، و تخفيض أعباءها ورسومها (المادة 34)، يجوز للدولة طرد هذا اللاجئ إذا كان فردا مهدّدا لأمنها و استقرارها، وأن تمنحه مدة قانونية و إجرائية للخروج من هناك.

- الحقوق المادّيّة:

المادة 13 من الاتفاقية ،أشارت إلى حقّ اللاجئ في التملّك و حيازة الأموال المنقولة و غير المنقولة وكلّ ما يرتبط بها ، إضافة إلى حق المحافظة عليها و حمايتها مهما كانت (المادة 14) وكون هؤلاء اللاجئون مقيمون بشكل نظامي و قانوني على أرضها، لهم حقوق أخرى أيضا مثل حق الانتساب لمنظمات المجتمع المدني(المادة15) و حق التقاضي الحرّ أمام المحاكم كأي مواطن عادي (المادة 16).

الفصل الثالث من الاتفاقية أشار في المادة 17 و ما تلاها إلى حقّ اللاجئ في العمل المأجور ، الأعمال الحرّة غير النظامية (المادة 18) و المهن الحرّة إذا كان ذو شهادة معترف بها تثبت ذلك (المادة19).

أما الفصل الرابع للاتفاقية، فقد أورد أنّه في حال وجود منتجات غير متوفرة بقدر كافي، تتجه السلطات إلى التوزيعالمقنّن، وهنا يُعامل اللاجئون معاملة باقي المواطنين.

موضوع السّكن يكون مُتوفّرا لأولئك المقيمين بصفة نظامية داخل هذا الإقليم و تكونعلى أفضل حال، وألا تكون أقل مستوى أن لم تكن بالمثل مع باقي الأجانب.

---

[1]– اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 1951، **مرجع سابق**.

حق التعليم ، و الاستفادة من التسهيلات في هذا المجال كالمنح مثلا مكفول و وذلك يضاف إلى حق الاستفادة من المساعدات الحكومية و الضمان الاجتماعي الذي حدّد شرط است يفاء شروط اللاجئ من اجل الحصول على تسهيلات و تسويات في بعض الجوانب الخاصة بالضمان الاجتماعي حسب ما جاء في المواد رقم 20،21 ،22 و24 على التوالي.[1]

أمّا المادة 23 تناولت الإغاثة العامة و المساعدة التي يجب أن تُمنح للاجئين المقيمين على الإقليم المستضيف.

وفي مل يتعلق بالتدابير الإدارية، و التي هي ضرورية أيضا إلى جانب كل ما سبق، فقد جاء في الوثيقة الأممية ضمن الفصل الخامس مجموعة من المواد القانونية ابتداءا من المادة 25 التي شملت في 5 نقاط ما يتعلق باستخراج الوثائق، اعتمادها و حتى السلطات المسؤولة عنها.هذه الخدمات لها رسوم تُدفع مقابلها معتدلة و متكافئة مع باقي الخدمات المتماثلة، وقد فصّلت المادة 27 و 28 في هذا الصّدد، من خلال إقرارها بحقّ اللاجئ إصدار بطاقات الهوية (المادة 27) لمن لا يملك جواز السفر ، الذي شرحت المادة 28 إجراءات تسهيل استخراجه.

و كآخر ما يمكن رصده من حقوق في هذه الخصوص،أكّدت المادة 29 على إعفاء اللاجئين من تحمّل أي أعباء أو رسوم أو ضرائب، وفي حال تغيير محل الإقامة و اختيارها بكل حرية (المادة 20) سواء داخل بلد الملجأ أو خارجه ، أجازت له في المادة 30 حق نقل و حمل الموجودات أينما أراد اللاجئ الاستقرار.[2]

يتّضح من خلال كلّ ما سبق أنّ منظمة الأمم المتحدة ، ومن خلال هذه الاتفاقية ، ألزمت الدول المتعاقدة بضرورة احترام و تطبيق ما جاء فيها و التقيّد به تجاه اللاجئين المستوفين لشروط و إجراءات اللجوء،لكن و في حالات معيّنة قد يوجد هؤلاء اللاجئين ب صورة غير مشروعة داخل إقليم اللجوء، لذلك وضعتهم الاتفاقية في الحسبان ، وأدرجت المادة 31 التي وضّحت انّه في هذه الحالة يجب على الدولة أن تستقبل الموجودين بطريقة غير شرعية ، بشرط أن يُقدّموا أنفسهم إلى الهيئات و السلطات، و يُبرهنوا أسباب دخولهم و وجودهم غير القانوني ، و كل ذلك يحصل ريثما يُسوّون وضعياتهم ليحصلوا على قبول في بلد آخر (استقبال مؤقت فقط).

ثانيا: الواجبات:

مثلما منحت الوثائق الدولية للاجئين حقوقا لهم ، أوجبت عليهم التزامات كذلك وفق معادلة الحق الذي يقابله التزام. و تتمحور هذه الوجبات –حسب الاتفاقيات الإقليمية و الدولية– حول مالا يجب الإضرار به، أو تهديد

---

[1]-**المرجع نفسه.**

[2]- **المرجع نفسه.**

لأمن و استقرار دولة الملجأ من جهة، و من جهة أخرى المحافظة على حسن العلاقات بين الدول خاصة الدولة الأصل، من خلال سوء استخدام الحقوق الممنوحة لهم بما يُلحق الضرر . لذلك سيتمّ تقسيم هذه الالتزامات إلى نوعين: الخاصة بالحفاظ على النظام العام الداخلي لدولة الملجأ و كذلك الخاصة بحسن سير العلاقة بين دولة الملجأ و الدول الأخرى.

- الالتزامات المتعلقة بالحفاظ على النظام العام و الأمن القومي لبلد الملجأ:

بالرّجوع إلى المادة 33 من اتفاقية 1951م، في فقرتها الثانية ، يتّضح جليّا أنّه من حق الدولة طرد أو ردّ اللاّجئ الذّي تراه يشكّل تهديدا لأمنها القومي، ويضرّ بأمنها و استقرارها، ما يعني تخلّيها عن التزامها بحقّ كفالته و حمايته دون أن يُعتبر إ خلالا بالتزاماتها تجاه المواثيق الدولية،لأنّ الأمر أصبح متعلّقا بأمور "السياسات" العليا للدّولة – أمنها و كيانها –. و في مادة سبقتها رقم 09، أشارت إلى أنّه من حقّ الدّولة اتّخاذ تدابير و إجراءات احترازية تجاه شخص رأت فيه ما قد يشكّل خطرا على أمنها القومي ريثما تتأكّد من ذلك .

رغم تمتّع الدولة بالسّلطة التّقديريّة لمدى و درجة الخطر الذّي يُلحقه اللاجئ بها، لكن هيبقى حقّ غير مطلق ،و وجب عليها من خلال سلطاتها و صلاحياتها التأكّد الفعلي من مدى خطر و تهديد هذه الأفعال و حقيقة وجودها أصلاً ، لتقرّر في النهاية كيفية التعامل مع وضعه.[1]

- الالتزامات المتعلّقة بالمحافظة على حسن العلاقات بين دولة الملجأ و الدول الأخرى:

رغم سيادة الدولة و حريتها في استقبال اللاجئين و السّماح لهم بوجودهم على أرضها بعد استيفاءهم لشروط اللجوء، وفق اعتبارات إنسانية ، إلا أنّ الأمر قد يتغيّر في حال أصبح هذا اللاّجئ مصدر خطر و تهديد ، وتوتر للعلاقات بين دولة الملجأ و الدولة الأصلية من جهة، أو دولة الملجأ و الدول الأخرى المجاورة من جهة أخرى. ولمنع ذلك، لجأت عديد الاتفاقيات الدولية و الإقليمية إلى تقييد اللاجئين بمجموعة من القوانين و الإجراءات التي تمنعهم من ممارسة الأنشطة خاصة السياسية منها التي قد تهدّد النظام العام – أو أنظمة الحكم– في أيّ دولة أخرى، حتّى لا تترتّب عليها أيّة مسؤولية دولية.

من بين هذه الاتفاقيات ،أشارت اتفاقية كراكاس لعام 1954م في المادة 9 أنّه من الضروري على دولة الملجأ أن تُبعد اللاجئ مسافة معقولة عن حدود الدول المجاورة، لتفادي حدوث أي انزلاقات قد

---

[1]–علي ثاني بن سهلة، كامل أيمن عليوة، "حقوق اللاجئ الإنساني و واجباته تجاه الدولة المضيفة"، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 27، فيفري2018، ص ص113–114.

تتطوّر لاحقا. [1] وهو نفس ما ذهبت إليه الاتفاقية الإفريقية لعام 1969م في الفقرة الثانية من المادة الثالثة ، أنّه يجب على دولة اللجوء أن تمنع اللاجئين على أراضيها من مهاجمة أيّ دولة عضو في المنظمة الإفريقية بأيّ فعل من شأنه أن يوتّر العلاقات بين الدول الأعضاء، أمّا الفقرة السادسة من المادة 02 ، أشارت إلى ضرورة توطين اللاجئين على مسافة معقولة من حدود بلدهم الأصلي قدر الإمكان.[2]

بالإضافة إلى ما سبق، لمّحت اتفاقية 1951م الأممية في ديباجتها أنها تأمل في أن تسعى الدول جاهدة لمنع حصول أيّ مشاكل يكون سببا للتّوتر بين الدول فيما يخصّ أزمة اللاجئين، و بخلاف هذه الإشارة ، لم ترد أيّ فكرة أو مادّة صريحة بهذا الشأن ضمن الاتفاقية. [3]

ب/ حقوق و واجبات دولة الملجأ:

إثر قبول دولة الملجأ اللاجئين وإيواءهم وفق مبادئ الإنسانية ،،تتمتّع حينها بمجموعة من الحقوق ، وتؤدّي واجبات مقابلها.

أوّلا: الحقوق:

حسب الباحث سنان طالب عبد الشهيد، تُقسّم حقوق دولة الملجأ إلىنوعين : حقوق ماليّة و أخرى غير ماليّة.[4]

- الحقوق الماليّة:

استناداً دائما إلى الاتفاقية الخاصّة بوضع اللاجئين لعام 1951م، أقرت في ديباجتها بكبر و ثقل عبء تحمّل أعداد كبيرة من اللاجئين:"... **يلقي أعباءا باهظة على عاتق بلدان معيّنة ...تعاون دولي لإيجاد حلّ مرضي لهذه المشكلة التي اعترفت الأمم المتحدة بدولية أبعادها و طبيعتها...**" [5]و إن كان هذا الاستدلال يدل على شيء، فه و يدلّ على ضرورة تقديم المساعدة و يد العو ن للدول التي تستضيف اللاجئين من طرف جهتين هما : منظمة الأمم المتحدة ممثلة بالمفوضية السّامية لشؤون اللاجئين ، ومجموع الدول الأخرى التي لا تأوي اللاجئين لكن يكون باستطاعتها المساعدة في ذلك.

المادة 20 من نفس الاتفاقية أعطت مثالا واضحا أنّ دولة الملجأ تتحمّل عبئا كبيرا إذا كان عدد اللاجئين أيضا كبير، و لا يتلاءم و مستواها الاقتصادي ، فنظام التقنين الذي فرضته الاتفاقية الذي

---

[1]-اللاجئ في القانون الدولي، **مرجع سابق**.

[2]– منظمة الوحدة الإفريقية، الاتفاقية الإفريقية لشؤون اللاجئين لعام 1969م، المادة رقم 02.

[3]–علي ثاني بن سهلة، كامل أيمن عليوة ،**مرجع سابق**، ص ص114–115.

[4]–سنان طالب عبد الشهيد، **مرجع سابق**،ص310.

[5]- اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 1951م، **مرجع سابق**.

يُطبّق عند عدم توفر منتجات معيّنة بالقدر الكافي ، ينطبق كذلك على باقي الحاجات التي تقدّمها للاجئين فيما يخصّ السكن، الإغاثة العامة... .،كلّها أعباء لا يمكن لدولة واحدة تحمّلها، وإذا ما تمّ التسليم بأنّ المنظّمات المتخصّصة المسؤولة ، وعلى رأسها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين يمكنها تلبية الحاجات لأنّها أحد اختصاصاتها. ويتّضح هنا أنه لا يمكن تحقيق ذلك بنسبة كبيرة لأنّ عدد اللاجئين ليس قليلا، وكلّ الحاجات لا يمكن أن تُلبّى لأنّه المفوضية ليست معنية باللاجئين في دولة واحدة فقط، بل عملها يشمل كل الأماكن في العالم التي تشهد هذه الحالة، لذلك فهي أيضا مضطرة لإتباع سياسة التقنين ، و وضع برنامج يكفل تقديم المساعدة لأكبر عدد ممكن من اللاجئين حول العالم على حدّ السواء، فالمساعدة الممنوحة تكون على قدر ميزانية و استطاعة المفوضية.

في ظلّ العجز الذي قد تشهده المسؤولة الأولى عن هذا المجال، يأتي الدور على المنظمات الدولية الأخرى ، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي دائما ما يبرّ ز دورها بشكل متزايد في هذه الحالات ، سواء بالعمل المباشر مع وكالة الأمم المتحدة ، أو من خلال العمل الميداني للمنظمة من اتصال و نقل للمعلومات و غيره مع المنظمات الأخرى المعنية بالمساعدة.[1]

الحق الآخر يتعلّق بضرورة معرفة دولة الملجأ لحجم و قيمة المساعداتالمالية التي سوف تتحصّل عليها، حتىّ يتسنّى لها معرفة كيفية تقسيم و تكييف هذه المساعدات و احتياجات اللاجئين.

هنا بالتحديد يمكن الإشارة إلى ضرورة أن تُعلم دولة الملجأ مواطنيها بحساسية و استثناء الوضع وجدّيته وضرورة التكاثف و التعاون و تقاسم الحمل معًامن أجل المساعدة في الحفاظ على استقرار دولتهم و نسيجها.صحيح أنهمالأحق بدولتهم و ثرواتها و بمساعداتها، إلا أنّ ذلك لا يمنع من مد يد العون و مساعدة الآخرين وفق مبادئ الإنسانية.

- الحقوق غير الماليّة:

01/ من حق دولة الملجأ رفض و عدم استقبال الأشخاص المجرمين و الخارجين عن القانون ، أوّلا حفاظا على تماسكها و أمنها، و ثانيا تجنّبا لأيّ انزلا قات و توترات قد تحدث بينها و بين الدول المجاورة،و قد نصّت اتفاقية اللاجئين على ذلك ضمن المادة 09 ، و ضمن الفقرة(واو) من المادة01.

02/ لها الحق في تقييد حركة اللاجئين داخل حدودها: مثل حريّة النقل، العمل،... عند زيادة أعدادهم لمنع الفوضى و الحفاظ على الأمن دائما.

03/ القيام بتوفير الحماية المؤقتة في حالة التوافد الجماعي الكبير للاجئين.

---

[1]–سنان طالب عبد الشهيد، **مرجع سابق**، ص ص310–311.

04/ من حقّ الدولة طلب تقاسم أعداد و أعباء اللاجئين مع من تراهم يستطيعون ذلك كالمنظمات الدولية و الإقليمية، أو حتى الدول الأخرى أيضا.

ثانيا: الواجبات:

يقصد بها الالتزامات التي تقع على عاتق دولة الملجأ، يُذكر منها:[1]

01/ [2]معاملة اللاجئ نفس معاملة الأجانب المقيمين على أراضيها وفق المادة07 في اتفاقية 1951م الخاصة بفكرة المعاملة بالمثل ، و بعد مرور 3 سنوات يتحتّم عليها رفع قيد هذه المادة و تمنح هؤلاء حقوقا تفوق تلك الممنوحة لهم سابقاً وفق الفقرتين 2 و3 من المادة.07

02/ لضمان التنفيذ و الالتزام بما هو منصوص ضمن الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية اللاجئين، وجب على دولة الملجأ أن تكون طرفا فيها، وكل ما من شأنه أن يساعد و يحسّن من وضع اللاجئين.

03/احترام كلّ ما هو من حقّ اللاجئ، و المقصود هنا الحقوق النصوص عليها قانونا، أو حتى المساعدات التي تُمنح لهم من جهات مختلفة.

04/ المساعدة على إعادة توطين اللاجئين في أراضيهم طواعية، أو نقلهم إلى بلد ثالث يكون أكثر استقرارا و استعدادا لاستقبالهم.

05/في حالة استتباب الأمن و عودة الاستقرار إلى بلدهم الأصلي، تعمل الدولة على إعادة إدماجهم في بلدانهم بالتشاور مع حكوماتها، أو مراقبة مدى تنفيذ التأكيدات و الضمانات المساعدة على ذلك.

06/ عدم فرض الجزية على اللاجئين المتواجدين بصفة غير شرعية على أراضيها.

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص311–312.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 310–311.

المبحث الثاني:توصيف لأزمة اللاجئين السوريين منذ 2011.

بعد انتشار عدوى الربيع العربي من تونس إلى مصر، جا ء الدّور على سوريا التي دخلت في حرب لا تزال رحاها تدور لغاية اليوم، وشكّلت قضيتها أكبر أزمة لاجئين عرفها القرن الحالي، فهرب مواطنوها إلى تركيا بحثاً عن الملاذ الآمن.

المطلب الأوّل: أسباب تشكّل أزمة اللاجئين السوريين.

اشتركت و تداخلت عديد العوامل –الداخلية و الخارجية– معًا، لتصل سوريا إلى ما هي عليه اليوم، وتكون نتيجة هذه الظروف أكبر أزمة لاجئين عرفتها منطقة الشرق الأوسط. وبالّ رجوع إلى الأسباب المؤدّية لها، سيتمّ تقسيمها إلى نقاط كالتالي:

أ –الأهمية الجيو–استراتيجية لسوريا:

موقع سوريا كان أحدالأسباب المؤدية لحدوث الأزمة فيها. جغرافيًا ، تقع سوريا غرب القارة الآسيوية، وشرقي حوض البحر الأبيض المتوسط، لذلك تعتبر النقطة الفاصلة بين القارات الثلاث المتجاورة: آسيا، أوروبا و إفريقيا ، وهو ما ساعدها في الناحية التجارية ،فهي بوابة بحرية للدول الأوروبية إلى آسيا و دول الخليج النفطية، إضافة إلى كونها البوابة الأساسية لتركيا على دول الشرق الأوسط و المنطقة العربية. [1] أمّا طبيعيًا،سوريا غنية جدّا بالثروات الباطنية و الطبيعية، إضافة إلى المقدّرات البشرية و الحضارية، و يعتبر البترول و الغاز الطبيعي أهم هذه الثروات ، يُضاف ذلك إلى الفوسفات ، الملح الصخري، و الموارد الهامة التي تُستخدم كموارد أوليّة في الصناعة مثل المنغنيز،الرصاص و الحرير الصّخري .الخصائص الجغرافية الأخرى مثل المناخ المعتدل، تنوّع الغطاء النباتي و التضاريس،كلّه انعكس على إنتاجها الزراعي و الحيواني، لتتصدّر بذلك عديد المجالات و القطاعات في منطقة الشرق الأوسط مثل صيد الأسماك على المستوى الغذائي..[2]و الصناعات النسيجية على المستوى الصناعي و غيره...

هذا الموقع الاستراتيجي لسوريا جعل منها نقطة رئيسية في حسابات القوى الدولية،و حتى الأطراف الفاعلة في أزمتها التي أرادت أن تستفيد من هذه الأزمة خدمة لمصالح معيّنة، فتركيا مثلا ترى في سوريا بوابتها على العالم العربي ،والولايات المتحدة الأمريكية زيادة على مصلحتها الخاصة فيها، فهي تدافع أيضا

---

[1]– _____، سوريا بين الاحتواء و الخنق الاستراتيجي،مركز باحث للدراسات ،متحصل عليه من الرابط: https://www.bahethcenter.net/uploaded/filespdf/dirasasyria.pdf في 2019/05/06 على 18:15.

[2]– أحمد خضور، سوريا في قلب العالم: أهمية جيوسياسية و اقتصادية في المعادلة الدولية، متحصّل عليه من:http://katehon.com/ar/article/swry-fy-qlb-llm-hmy-jywsysy-wqtsdy-fy-lmdl-ldwly في2019/05/07 على 18:00.

عن مصالح إسرائيل في المنطقة و تريد القضاء على هيمنة و مكانة سوريا في إقليم الشرق الأوسط.أما روسيا الحليف التاريخي ،ترى في وجودها على أراضي سوريا فرصة لترويج أسلحتها و إثباتا لعودتها القوية على الساحة الدولية ،خاصة و أنّ العديد من المفكّرين اعتبر وا الأزمة السورية كأنها حرب باردة أخرى ،مادام القطبان التقليديان :الشرقي و الغربي متواجدان فيها ،ويتصارعان مع بعض بعديد الأساليب، عدا المواجهة العسكرية المباشرة.

ب -التنوّع الإثني:

العديد من الباحثين أشاروا إلى أّن حدود العالم العربي الموجودة اليوم رسمها الوجود الأجنبي ، ولم يراعي أثناء ذلك التقسيمات و التركيبة العرقية و الدينية المُميّزة للمجتمع العربي ، وهو بالضبط ما حدث لسوريا.بالنسب المئوية ،يقسّم المجتمع السوري إلى : 90 % عرب، 72% منهم مسلمين سُنّة،و 13 %منهم خليط بين الشيعة و العلويّين، فيهم أيضا 10% مسحيين، أمّا النسبة الباقية فتُقسّم بين دروز*3 %،9 %أكراد ،و1 % أرمن ، تركمان** و شركس [1]***

من أكثر الطوائف إثارة للمشاكل في سوريا، تُذكر الطائفة العلوية التي تعتبر الفئة الأكثر سيطرة على شؤون البلاد كونها من حاشية حزب البعث، الحزب الحاكم في الدولة. ومقابل هذه السيطرة القيادية للعلويين، وزيادة على الخلاف الديني بينهم وبين المسلمين السُّنة، تشكّل هذه الأخيرة الفئة الأكبر في تركيبة المجتمع. وبين هذه و تلك، وجدت الطوائف الأخرى نفسها تعاني من التهميش و اللامساواة كباقي السوريين. النسبة المتبقية من عامة العلويين لم يتم فهمهم من طرف النظام السوري، ولم يحظوا بنفس الاهتمام مقارنة مع السنّة ، وهو ما دفعهم إلى الانضمام للأكراد من أجل محاولة الانفصال و تشكيل دولة خاصة بهم.فالانتفاضة السورية منذ بداياتها، كانت بين السُّنة المسلمين المدعومين من طرف دول الخليج خاصّة المملكة العربية السعودية و

---

*- مفردها درزي، وهم اللذين يؤمنون بالدريزية ،التي يصنّفها البعض على أنها احد المذاهب الإسلامية، والبعض الآخر يعتبرها ديانة مستقلة بذاتها. ولا تزال عديد الشكوك تدور حول مبادئها و أسسها.

**- هي شعوب تنتشر معظمها في تركمانستان، ،أجزاء من آسيا الوسطى،شمال شرق و شمال غرب أفغانستان،و قليل منهم يتوزّع بين شمال العراق، سوريا و تركيا. وتعتبر أحد الأقليات التي تعاني من التمييز العنصري.

***- تسمية أطلقها اليونانيون على شعوب القوقاز الفارّين من الحروب التوسعية التي كانت تلك الفترة، واستوطنوا عدة مناطق في العالم من بينها الدولة العثمانية.

[1] -Arnav Mariwala,**The Syrian Civil War : Regime of Bashar Al-Assad**,Stanford Mode United Nations Conference,2014,pp9-10.

قطر،ضد القوات العلوية المسيطرة على الحكومة السورية التي تدعمها كلّ من: إيران و لبنان، بالمساعدات العسكرية و التكتيكية.[1]

ت -الغاز الطبيعي:روسيا و قطر

روسيا منذ زمن بعيد تربطها علاقات ودية كبيرة و عميقة مع النظام السوري، ما يعني الدعم المطلق لها في هذه الأزمة.بينما الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي داعمان رئيسيّان للمتمرّدين (ويُطلق عليهم الثوار)، في حين أن العلاقة الأوروبية –الروسية دائما ما كانت على المحك لارتباط أوروبا بالغاز الطبيعي الروسي، فربع الغاز في أوروبا مصدره روسيا ، و في نفي الوقت ، روسيا شريك أوروبي أولى بالرعاية.

لكن ومع بداية الأزمة السورية، تراجعت الأفضلية الأوروبية السابقة لروسيا، ما يعني أنه يجب على الاتحاد الأوروبي البحث عن مورّد جديد ومنافس آخر للغاز الطبيعي، وكانت قطر أول المرشّحين كونها تتشارك و إيران أكبر حقل غاز طبيعي في العالم.

رغم أن قطر بدأت بإنشاء خط أنابيب لهذا الغاز يمرّ عبر المملكة العربية السعودية ،الأردن و سوريا، إلاّ أنّ الأسد أوقف هذا المشروع بدلاً من الالتزام طويل الأمد بالإمداد الطاقوي. وكنتيجة لذلك،غيّرت قطر مسار حركة إمداد الغاز عبر البحر بواسطة إيران المسيطرة على مضيق هرمز ، الأمر الذي جعل سعر الغاز القطري يرتفع. سقوط نظام الأسد في أيدي السنييّن سيخلق سوريا حليفة لقطر ، وهو ما يفسّر الدعم القطري المطلق للانقلابيين ، علاوة على ذلك، سوريا السنّية ستعمل على تحييد إيران بشكل كبير، ما يعني القضاء على أكبر منافس في سوق الغاز الأوروبي. إيران وقّعت على اتفاقية نقل الغاز عبر خط أنابيب إلى البحر الأبيض المتوسط مع العراق و سوريا، لتصل إلى أسواق أوروبا ،لكن العداء السنّي لإيران الشيعية سيعطّل هذه المخطّطات و يعزل إيران عن الغرب، وبالتالي ،تستنزف قطر أكبر قدر من الغاز الطبيعي من حقلها،كلّ ذلك ممكن أن يحدث فقط إذا ما وصل السنيّون إلى حكم سوريا. هذه الأخيرة نقطة محوريّة في هذا الصّراع من أجل تزويد أوروبا بطاقة الغاز، الأمر الذي يُعطي أهمية و خصوصية لهذا الصراع مقارنة مع الصراعات الإقليمية الأخرى.[2]

من خلال هذه النقطة، يتّضح جليّا مدى أهمية الطاقة في العلاقات الدولية،سواء بالنسبة للمورّدين مثل قطر، وكذلك بالنسبة للمستهلكين كالاتحاد الأوروبي، وفي حال ما حدث أي اختلاف أو حدث عارض ،ستتغيّ ر هذه المعادلة و يختلّ الوضع، لذلك تعمل الدول الطاقوية –بشقّيها المورّدة و المستهلكة– على منع نشوب هذه الأحداث، و استغلال كلّ ما من شأنه ضمان استمرار هذه المصلحة ، وكان الخلاف الشيعي– السنّي في هذه النقطة واضحا جدّا،الذي أُستغل لتسيير أغراض أخرى من بينها موضوع الطاقة.

---

[1]-**I bid**,pp 10-11,17 .
[2]-**i bid** ,p18 .

ث العوامل الإقليمية:

تزامنت أحداث الأزمة السورية مع الأوضاع التي شهدتها الدول العربية بداية من مصر وتونس في إطار موجة الحراك العربي .فالأحداث الإقليمية كانت حافزا لتطوّر الأوضاع في ظلّ التركيبة الطائفية للشعب السوري. أمّا نقطة البداية فكانت من مدينة درعا بالضبط في تاريخ 2011/03/15 كمظاهرة سلمية من قبل أهالي المدينة، ، لكن الوضع تأزم بشكل أكبر عند محاولة القوات النظامية تفريق المتظاهرين باستخدام القوة.

في وجود هذه العوامل مجتمعة وأخرى، انفجر الوضع و تأزّم في سوريا، ليكون من نتائجه:[1]

- على المستوى الاقتصادي:

❖ إثر الأوضاع غير المستقرة، فقدت الحكومة السيطرة على السوق، ما أعطى فرصة لنشاط عصابات السوق السوداء و ظهرت عصابات المتاجرة بالبشر و الأعضاء و حتى الآثار التاريخية، كما نشطت جماعات التجنيد و الخطف و الابتزاز.

❖ تدمير البنى التحتية الأساسية: المدارس، المستشفيات ، الشركات...، و في ظلّ غياب الحكومة بسطت العصابات سيطرتها على الموارد الاقتصادية لتضمن ولاء و تبعية باقي الأفراد لها.

❖ ارتفاع نسبة البطالة، ازدياد معدّلات التضخم، انخفاض الناتج الوطني الخام، و تردّيمستويات المعيشة تزامنا مع ارتفاع الأسعار و عدم قدرة الحكومة على تقديم المعونات و دعم الشعب.

- على المستوى الاجتماعي:

❖ إذا ما تأثّر الجانب الاقتصادي، فبالتأكيد سينعكس ذلك على الوضع الاجتماعي ، و هو ما كان فعلا، فقد حدث نوع من التفريغ السكاني الذي كان سببه : القتل، التّهجير الجماعي، الخطف، النزوح الداخلي من منطقة لأخرى،تسرّب العديد من الأطفال خارج المدارس،انخفاضمعدلات التنمية البشرية ،تدهور نوعيةالأنظمةالتعليمية،و انخفاض متوسط عمرالفرد السوري، المشاكل و الأزمات النفسية و الجسدية في ظلّ تراجع مستوى الرعاية الصحية.

لكن تبقى النتيجة الكبيرة والمهمة لهذه الأزمة هي أزمة اللاجئين.

---

[1]- ياسمين أيمن محمد عبد الله، "السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين:دراسة حالة اللاجئين السوريين2011-2016" ،المركز الديمقراطي العربي. د.س.ن.

المطلب الثاني: مراحل فرار اللاجئين السوريين إلى تركيا.

نظرا لعديد العوامل: القرب الجغرافي كعامل أوّل، الأُلفة و العلاقات الودّية، الأواصر العشائرية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية...، اختار اللاجئون السوريون بلد لجوءهم كواحد من البلدان الأخرى المجاورة مثل :الأردن و لبنان بشكل خاص، [1] واللذان يأتيان خلف تركياعلى التوالي من حيث عدد اللاجئين السوريين لديهما ،إضافةإلى أنهم يُصنّفون ضمن الدول العشر الأولى المستضيفة للاجئين في العالم. [2] وحسب دراسة لمركز كارنيجي ،هناك من أضاف عاملا آخر، يتمثل في اختيار بلد اللجوء حسب طبيعة العلاقة بين حكومة البلدان و مواقفها من الأزمة السورية ، فالمؤيّدون لنظام الأسد مثلا اختاروا الانتقال إلى لبنان على عكس الذين يعارضون نظام الأسد و رأوا في تركيا و الأردن الحلّ الأنسب.

في البداية، لم يرغب الكثير من السوريين مغادرة سوريا، و قرّروا النزوح داخلها: الانتقال من المدن التي تشهد العنف إلى مناطق أخرى أكثر استقرارا و قُربا. إلا أنّه ، ومع انعدام الأمن و انتشار العنف و الاقتتال بشكل أكبر وعلى نطاق واسع ، خاصة و أن المدنيين و عائلاتهم أصبحوا من المستهدفين ، قرّر هنا السوريون ضرورة مغادرة موطنهم و التوجه خارجه[3]،ليصبحوا لاجئين بعد ما كانوا نازحين.

كانت أول بدايات أفواج اللجوء منتصف عام 2011، و بالتحديد 29 أفريل 2011، حيث دخل أوّل فوج من اللاجئين السوريين لتركيا [4]، تزامنا مع بداية الاضطراب الأمني و السياسي دا خل سوريا، حيث تمّ إيواء 8000 سوري أوائل شهر جوان بمدينة هاتاي **(Hattay)** التركية ، رغم وجود حوالي 15000 سوري مشرّد مسجّل في نفس المدينة. عام 2012، و دائما في ظل استمرار الوضع غير المستقر، استقبلت المنطقة التركية الجنوبية 20000 سوري شهريًا ، ليصل المجموع في هذه المنطقة إلى 170000 سوري مسجّل نهاية عام 2012 ، وقد يكون العدد اكبر لانّ هناك الآلاف غير مسجّلين، [5].

لكن ،و قبل بداية عام 2013، شهدت سواحل مدينة إزمير **(İzmir)** كارثة بحرية بعدما حاول قارب يضمّ 103 لاجئا الهروب إلى جزيرة ساموس **(Σάμος)** و ميتيليني **(Μυτιλήνη)** اليونانيتين.انطلق

---

[1]– _____، "مواقف اللاجئون السورين من العودة إلى سوريا"، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، متحصل عليه من :https://carnegie-mec.org/2018/04/18/ar-pub-76072 في 2019/04/18 على 14:30.

[2]– تقرير منظمة العفو الدولية،**مرجع سابق**،ص12.

[3]–مواقف اللاجئون السورين من العودة إلى سوريا"، **مرجع سابق**.

[4]- زينب محمد محمد الحسن، " المحدّدات المفسّرة لتغيّر سياسات الدول تجاه أزمة اللاجئين السوريين : دراسة حالة تركيا و ألمانيا"، المركز العربي الديمقراطي، جويلية 2016.

[5]– محمد الدجين، "قوانين الهجرة التركية و الوضع الحالي لازمة السوريين في تركيا : اللاجئون السوريون أم المواطنون الأتراك المستقبليون، اسطنبول دراسة مسحية"، متحصل عليه من: http://cutt.us/pCmR7 في 2019/04/05 على 15:00.

القارب من إزمير(**İzmir**) محمّلا بالأشخاص رغم وجود العديد منهم لا يزال ينتظر فرصة الركوب، إلا انه لم يسر طويلا حتى اصطدم بالصخور و تحطّم و غرق أغلبية الركاب– 60 راكبا– ، وكانت هـ ذه الحادثة بداية لمأساة بحر ايجه و الهروب من خلاله. هذه المغامرة لم تنتهي هنا، بل استمرت لأيام متتالية ، وكان في كل مرة تتدخل فرق السواحل التركية لإحباط محاولات الهروب من تركيا إلى الجزر اليونانية. فالراكبون لم يكونوا فقط من السوريين، و لكن كان معهم أيضا جنسيات أخرى كالفلسطينيين، الأفغان ، العراقيين... [1] .

الوضع المضطرب است مر لسنوات و بدأت تتداخل الأطراف الأخرى، في مقدّمتها تنظيم الدولة الإسلامية"داعش"، و التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ليتمّ تسجيل مجموع اللاجئين في تركيا عام 2013 400000 سوري، يليه عام 2014 الذي تجاوز المليون ليترفع العديد سريعا عام 2016 و يصل إلى ثلاثة ملايين سوري ، بعدما دخل قرابة 600000 سوريآخر من الفارّين بداية من 2016.[2] العدد لم يتوقف عند الثلاثة ملايين، بل ارتفع أكثر حسب إحصائيات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عام 2019 ، ويصبح مجموع كل اللاجئين السوريين على الأراضي التركية 3.5 مليون [3]، لتحتل بذلك تركيا المرتبة الأولى شرق أوسطيا و عالميا من حيث إيواء أكبر عدد من اللاجئين.

امّا المحافظات السورية التي يغادرها العدد الكبير من اللاجئين تأتي في مقدّمتها: درعا و ريفها، حلب و ريفها، إدلب، طرطوس، حمص، اللاذقية، دير الزور و دمشق....[4]

من خلال ما تم رصده ، يظهر بشكل واضح أن فرار السوريين من موطنهم كان بشكل متسارع ، جماعي و متتالي، و السبب في ذلك يعود إلى تسارع الأحداث الدامية في سوريا، فبعد أن قرّر السوري ون أخيرا الخروج من حدود بلدهم ، لم تتوقف ابدأ أفواجهم الجماعية التي كانت في كل مرة تزداد و تتضاعف نظرا لتغيّر الظروف في الداخل، و ظهور الأطراف الأخرى التي زادت من حدّة و طول الصراع. لكن الأكيد أنّ رحلة وصول هؤلاء إلى برّ الأمان لم تكن آمنة ، بل كانت محفوفة بالمخاطر راح ضحيتها الكثير مثل حادثة ايجه و غيرها.

---

[1]- Frank Duvell, « La Turquie : La Crise Des Refuguiés Syriens et La Dynamique Changeant Des Migrations De Transit » ,Centre De Migration , Policy And Society ,Oxford University,p300.

[2]–محمد الدجين ، **مرجع سابق**.

[3]–_____،أرقام و معلومات، متحصل عليه من الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين :https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27207.html في 2019/04/05 على 18:00

[4]– انصاف بن عمران، سميرة ناصري، "اللاجئ السوري بين معاناة اللجوء، ومخاطر الوصول للدول المستقبلة"، المؤتمر العلمي الدولي الأول، اللاجئون السوريون بين الواقع و المأمول 13–2016/05/14 ، جامعة أديامان، تركيا.http://www.ressjournal.com/upload/tum_bildiri_kitabi.pdfبتاريخ: 2018/01/30، ص123.

المطلب الثالث: مناطق توزّع اللاجئين السوريين في تركيا:

حسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على موقعها الرّسمي، تبيّن أنّ هناك ما عدده 25.4 مليون لاجئ في العالم، من أصل 57% منهم يأتون من ثلاثة بلدان: أفغانستان بـ2.6 مليون، جنوب السودان 2.4 مليون، و سوريا بأكبر حصة بـ 6.3 مليون لاجئ.هذا العدد الكبير من اللاجئين يتوزعون على 5 بلدان صُنّفت كأكثرها استضافة لهذه الفئة، وكانت تركيا في المركز الأول بـ3.5 مليون لاجئ.[1] تتوزع هذه النسبة عبر كامل المحافظات التركية ،مع وجود تباين في ذلك ، و الذي يخضع لعديد العوامل و الأسباب، وذلك ما سيتمّ توضيحه من خلال هذه الرسومات البيانية:

الشكل رقم 01: دائرة نسبية توضّح المحافظات التركية الأكثر إحتواءاً على اللاجئين السوريين

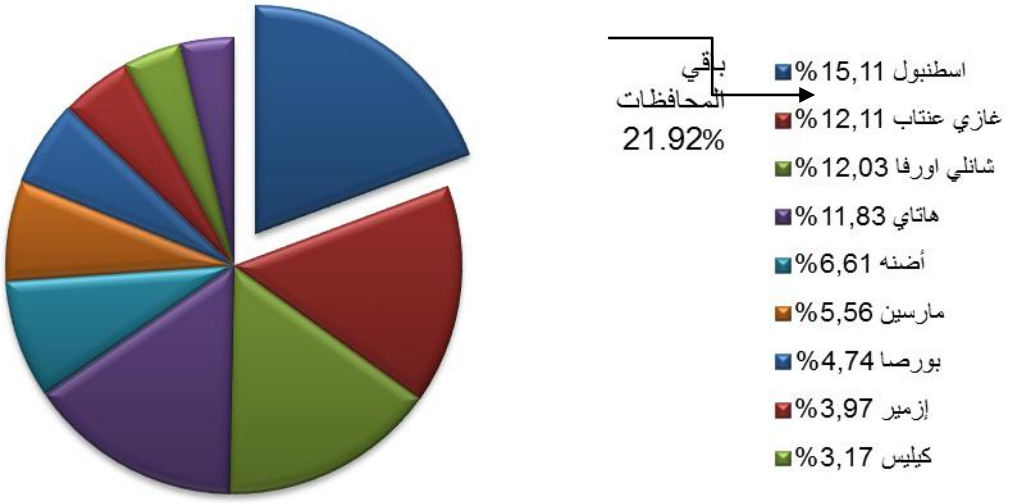

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الموقع الرسمي لوزارة الداخلية التركية– المديرية العامة لإدارة الهجرة .

توضّح الدائرة النسبية المحافظات التركية التي يتواجد بها اللاجئون السوريّين،و الواقع أنهم متواجدون على كل التراب التركي. إذا، وحسب هذه المعلومات الصادرة عن المديرية العامة لإدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية التركية –المستحدثة خصّيصا لهذه الأزمة– اعتبارا من تاريخ **2019/06/12** اتّضح ما يلي:

تتواجد أكبر نسبة من اللاجئين السوريين في 10 محافظات تركية هي: اسطنبول **(İstanbul)**، بورصا**(Bursa)**، قونيا (**Konya**) ، إزمير **(İzmir)**، أضنه **(Adana)**، غازي عنتاب **(Gaziantep)**،

[1] -أرقام و معلومات،**مرجع سابق**.

هاتاي (**Hattay**)، شانلي أورفا (**Şanlıurfa**)، مرسين (**Mersin**) و كيليس (**Kilis**). فيما تبقى باقي المحافظات تشهد تواجدا محتشما و أخرى تكاد تنعدم فيها. أما عن سبب تمركز اللاجئين في هذه المحافظات دون غيرها، ترجع الأسباب إلى:

اسطنبول(**İstanbul**)، أكبر المحافظات التركية تضمّ 546296 لاجئا، أي ما نسبته 15.11%،يتواجد بها هذا العدد الكبير لتوفّر المرافق المعيشية الكبيرة و المتنوعة فيها، خاصة إذا كان هؤلاء من ذوي المستويات المعيشية العالية التي تسمح لهم بالعيش فيها. وهو نفس الشيء بالنسبة لمحافظتي بورصا (**Bursa**)و إزمير (**İzmir**)، فرغم المسافة البعيدة بينهما و بين الحدود التركية–السورية –مناطق الدخول– إلاّ أنهما مصنّفتان من ضمن أكبر المحافظات التركية تسجيلا للاجئين (171646 و 143627على التوالي).قونيا(**Konya**) بنسبة 2.95%(106.688) كونها المحافظة الأكبر مساحة. أما باقي المحافظات:أضنه (**Adana**)238942،غازي عنتا ب (**Gaziantep**) 437844،شانلي أورفا (**Şanlıurfa**)435000، مرسين (**Mersin**)201108، كيليس (**Kilis**)114904 و آخرها هاتاي (**Hattay**) بـ 427500 مسجّل، فيوجع استيعابها الكبير للاجئين نظرا لقربها من الحدود السورية التركية إن لم تكن في الأصل هي مناطق للعبور، إضافة إلى أن هذه المحافظات لها علاقة نسب و مصاهرة مع العائلات السورية القريبة من هذه الحدود، وهذا أيضا عامل مفسّر لسبب كثرة وجودهم هنا،

أما النسبة المتبقّية المقدّرة بـ 21.92% تشمل جميع المحافظات الـ71 المتبقّية التي لا تعرف إقبالا كبيرا من طرف اللاجئين ،نظرا لبعد المسافة كعامل أول، زيادة على أنّ هذه المحافظات لا تتوفّر فيها الخدمات بنفس المستوى التي يوجد في المحافظات السابقة، وهو أيضا عامل محفّز و شرط مهم يتحكم في تواجد اللاجئين في منطقة دون أخرى. ما يعني أنّ توزّع اللاجئين السوريين في تركيا يخضع لعدة عوامل أهمها القرب الجغرافي، ظروف المعيشة ، مدى توفر الخدمات و مستواها وكذلك حتى درجة القبول التي يلقاها اللاجئون من طرف سكان المحافظات ما يسهّل عليهم سرعة الاندماج و الانخراط بينهم، اضافة الى اعتبارات أخرى قد تكون عائلية مثلاً ،خاصة إقليم هاتاي (**Hattay**)المنتمي تاريخيا وجغرافيا – في الأصل– إلى سوريا.

الشكل رقم 02: أعمدة بيانية توضّح توزّع اللاجئين السوريين المسجّلين ببياناتهم البيومترية حسب العمر و الجنس .

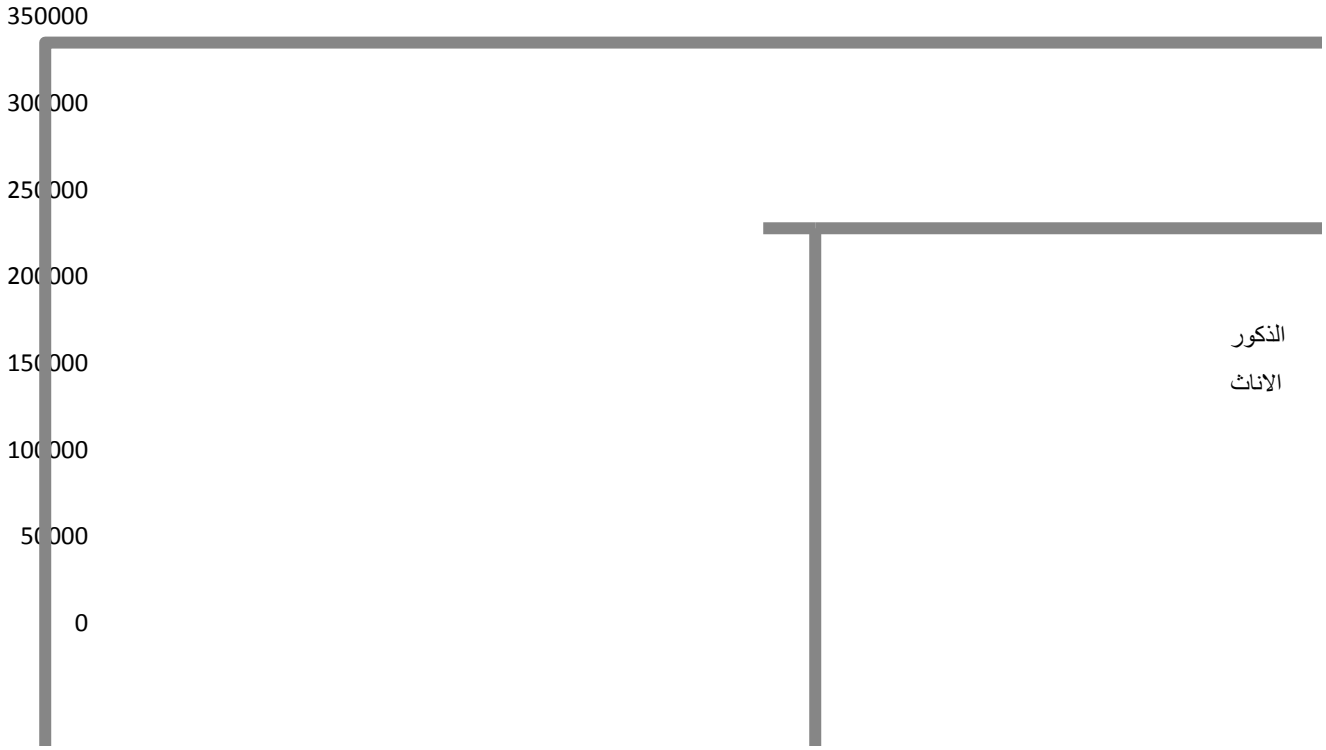

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الموقع الرسمي لوزارة الداخلية التركية– المديرية العامة لإدارة الهجرة .

دائما حسب المديرية العامة لإدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية التركية، و اعتبارا من 2019/06/12 ، تتواجد أكبر فئة من اللاجئين السوريين المسجّلين لدى فئة الشباب [24–19] سنة ما مجموعه 198 544 لاجئ، أمر طبيعي و عادي أن تكون هي الأعلى كونهم في الأصل الفئة الأكبر من المجتمع السوري، إضافة إلى أنّ الشباب أصبحوا يتعرّضون للتجنيد الإجباري سواء من قبل النظام السوري أو من طرف الجماعات المقاتلة الأخرى، وهو ما يرفضه السوريّون، ناهيك عن رغبة الشباب في مواصلة مشوار حياته بعيدا عن الحروب و طمعا في واقع أفضل، فالحرب أصبحت حاجزا أمام مستقبلهم. لكن الملاحظ أن نسبةالإناث أقل من نسبة الذكور ، ويعود ذلك أساسا لقدرة الشباب على الهروب و اللجوء بشكل أسهل من الشابات التي نادرا ما يصطدمن بـالقيود العائلية التي تمنعهن من ذلك خاصة عند غياب الطرف الموافق لهن.

الفئة الموالية فئة المواليد حديثا [4-0] بمجموع 149 520 و يُفسّر هذا بأن عديدا منهم ولد نتيجة زواج بين اللاجئين في تركيا لأسباب عديدة أيضا، فهناك بعض العائلات تزوّج بناتها فقط من أجل الحصول على المال عن طريق المهر، أو تُزوّج هن لمن لهم مستويات معيشية مرتفعة، وهناك حتى من تتزوّج و تنفصل أكثر من مرة لهذا السبب –زواج المُتاجرة–، فتنشأ من هذه العلاقة هذه الفئة الكبيرة من الأطفال.

أمّا بالنسبة لأقل فئة لاجئة في تركيا، فهي فئة المسنّين [89-85] و 90+ لكبر سنّهم و عدم قدرتهم على سلك تلك المسافة البعيدة بين البلدين و تحمّل مشقّاتها، خاصة اذا كانت رحلة اللجوء سيراً على الأقدام–في الغالب هكذا–، إضافةإلى أنّ الفئة المُسنّة نادرا ما تفكر في هجر الموطن الأصلي لارتباطها العميق به، حتى وان هاجرت و لجأت فهي دائما ما تفكر بالرجوع عكس الفئات الأخرى التي ترفضه و أوّلها الشباب.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية.

يُركزّ هذا المبحث على التوجّه الجديد للسياسة الخارجية التركية الذيبدأ مع اعتلاء حزب العدالة و التنمية السلطة، و كيفية تسيير هذا الحزب للقضايا الإقليمية التي كانت الأزمة السورية كأوّل امتحان له.

المطلب الأول: الرؤية الإستراتيجية لحزب العدالة و التنمية.

تشكّل حزب العدالة و التنمية *الحاكم في تركيا حاليا بتاريخ 2001/08/14 برئاسة رجب طيّب أردوغان (**Recep Tayyip Erdoğan**)، ويصبح الحزب الـ 193 ضمن الأحزاب السياسية المتعاقبة على حكم البلاد.[1] يركّز الحزب على أفكار الاعتدال، و ضمان حقوق و حريّات الأتراك ، و الانفتاح على العالم الخارجي، و فتح قنوات الاتصال و التواصل مع كل مصادر المعرفة و الخبرة،و كذلك التّحلّي و السير بسياسة الحوار و التسامح،وعدم الخروج عن الأسس و المبادئ الرئيسية التي أقام بها مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية ، في مقدّمتها العلمانية، إضافة إلى تركيزه على الاقتصاد بشكل كبير وزيادة الاستثمارات و التقارب مع كل الأطراف الدولية لإعادة إعطاء دور جديد لتركيا في الفضاء الإقليمي و الدولي.[2]

رغم العراقيل التي عرفها الحزب في بداياته، لكنه واصل نحو الهدف الثابت لكل الحكومات التركية السّاعي للانضمام للاتحاد الأوروبي، وكذا تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بإشراف صندوق النقد

---

*– ترجع أصول تشكيله إلىحزب الفضيلة الإسلامي لمجد الدين أربكان، لكن و بعد قرار المحكمة الدستورية التركية الذي يقضي بحلّه، انشقّ عدد من نوابه ليشكّلوا هذا الحزب.

[1]– محمد المقداد،**دراسات إقليمية في النظم السياسية و العلاقات الدولية و الإستراتيجية**، الأردن:عالم الكتب الحديث للنّشر و التوزيع ،2016، ص ص20-22.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص20-22.

الدولي.[1] فإضافة إلى الانجازات التي حقّقها الحزب على المستوى الداخلي الذي اكسبه الولاء و الشعبية، كذلك على المستوى الخارجي أعادت تركيا تعريف أولويات سياستها الخارجية و إعادة تحديد مكانتها على الساحة الدولية و الإقليمية.يُرجع الكثير من الباحثين هذه الإستراتيجية الجديدة إلى وزير خارجيتها "أحمد داوود أوغلو **Ahmet Davut Oğlu** " ضمن صفحات كتاب :"العمق الاستراتيجي :موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية"،أين وضع الأسس النظرية التي يجب أن تسير عليها على السياسة الخارجية التركية ، وسار عليها حزب العدالة و التنمية[2] :

- [3]العمق الاستراتيجي: يرى أحمد داوود أوغلوا(**Ahme tDavut Oğlu**)أنّ مكانة تركيا دوليا ترتبط بشكل مباشر بمحيطها الإقليمي، خاصة في 3 مناطق تعتبر العمق الاستراتيجي الحقيقي لتركيا وهي: الشرق الأوسط– البلقان– القوقاز، وسُمّيت مجتمعة: المناطق القارية القريبة. وحسب نظرية القوس و السّهم *، فإنه كلما لعبت تركيا دورا أكثر فاعلية في هذه المناطق–أي الشرق– ، كلّما ارتفعت مكانتهادوليا.
- تصفير المشاكل (صفر مشاكل): من أجل صياغة سياسة خارجية فعالة، ناجحة و ايجابية،يجب على الدولة التقليل من المشاكل و الخصومات مع دو الجوار و خفضها إلى نقطة الصفر لتستفيد و تتعامل مع الجميع و يكون الربح لكل الإطراف.
- القوة الناعمة بدلاً من القوة الصلبة : فحسب أحمد داوود أوغلو **(Ahmet Davut Oğlu)**، التبادل الاقتصادي و التجاري و الثقافي ، وحتّى التواصل الفكري مهمّ جدّا ، وبديل عن القوة الخشنة، و أكثرها فائدة منها، إذا ما أرادت تركيا أن تحتل دولة المركز في محيطها.

إلى جانب النظريات المؤسسة لهذه السياسة الخارجية الجديدة التي صاغها داوود اوغلو،هناك أيضا محدّدين هامّين استغلّتهما تركيا في التوجه الجديد لموقفها الخارجي، وكيفية التعامل مع الوحدات السياسة الدولية ذات العلاقة المباشرة مع توجهاتها.[4]

أ –المحدّد الاستراتيجي:

---

[1]– سمير ذياب سبيتان ، **تركيا في عهد رجب طيّب أردوغان**، الأردن: الجنادرية للنشر و التوزيع ،2012، على الرابط http://cutt.us/2F25i(PDF)بتاريخ: 2018/28/23، ص39.

[2]– سعيد الحاج،**محدّدات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، د.ب.ن:مركز إدراك للدراسات و الاستشارات، 2016، ص5.

[3]– أحمد داوود اوغلو،**العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**،ط2، تر:محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2011، ص145.

*- معناها انه كلما تم سحب السهم من خلال القوس إلى الخلف جيدا و بقوة كبيرة، كلّما ساهم ذلك في إطلاق السهم بسرعة و لكثر دقة و أصاب نقطة المركزونفس الأمر ينطبق على السياسة الخارجية.

[4]– أحمد المقداد، **مرجع سابق**،ص ص35–36.

نتيجة التغييرات الجديدة التي عرفها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة،وجدت تركيا نفسها في حالة عزلة،بسبب هويتها و ارتباطها الحضاري و الثقافي المختلفعن الغرب، ولتجاوز ذلك أوجدت تركيا لنفسها دورا محوريا في ظل النزاع الإقليمي الذي تشهده المنطقة ،خاصة وانّ اللاعب المحوري الولايات المتحدة الأمريكية أخذت منحنى تراجعي في مسارها لإدارة شؤون الشرق الأوسط لعديد الأسباب،ما يعني إحالة بعض قضايا المنطقة لقوى إقليمية أخرى قوية و مقبولة من قبل هذه الأطراف لتقوم عنها بالمهمة.بشرط أن لا تخرج عن مسار إستراتيجيتها في المنطقة.

المتغيّر الأخر يرتبط بالمقومات الجيوإستراتيجية لتركيا، أولها موقعها الجغرافي في منطقة تعتبر هي قلب العالم "الهارتلاند**HEART LAND**" حسب نظرية ماكندر، فهي بلد مترامي الأطراف تتشارك من خلاله حدودا مع عديد الدول في القارّتين الأوروبية و الآسيوية،وكذا جسر رابط بين الغرب والشرق–المشرق العربي– .هذا الموقع الجغرافي منح لها فرصة التحكم في طرق المواصلات التجارية عبر المنافذ البحرية المطلّة عليها [1]. يضاف إليه المحدد البشري، بحيث يصل التعداد السكاني لتركيا إلى 81.086.257 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 2018م.فهذا المقوّم مثلما هوعامل قوة ايجابي لها، هو أيضا عامل سلبي شكّل مشكلات داخلية على مرّ العصور نتيجة تكوينه العرقي و الديني و اللغوي المتعدّد.[2]

المتغيّر الأخير يتعلّق بمبادئ قيام الجمهورية التركية الأولى التي أسسها مصطفى كمال اتاتورك **(Mustafa Kemal Atatürk)**، والتي وُصفت "بالإيديولوجية الجامدة"لأنها لم تتماشى مع متطلّبات العصر داخليا وخارجيا، ليأتي التغيير بداية من مؤسّس الجمهورية التركية الثانية "تورغوت اوزال" و يفسح المجال أمام أفكار العثمانيين الجدد ليُأسّسوا الجمهورية الثالثة بقيادة رجب طيّب أردوغان**(Recep Tayyip Erdoğan**)ويعطي دورا جديدا لتركيا ينسجم مع متطلبات البيئة الإقليمية و الدولية.[3]

ب المحدّد الاقتصادي:

كغيرها الدول التي أيقنت بدور و أهمية العامل الاقتصادي ،ركّزت تركيا على هذا المحدد واعتبرته أولى أولويات سياستها و أهدافها ، فبحكم مجموعة من المعطيات:الموارد الطبيعية المتنوّعة و بكمّيات كبيرة، الاستثمارات الخارجية كبيرة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكي و كذا دور القطاع التجاري الذي حقّقت به توازنا بين النشاط التجاري و الإنتاجي خاصة بعد الاتحاد الجمركي الذي أقامته مع الاتحاد الأوروبي عام

---

[1]– فراس محمد الياس، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**، المملكة الأردنية الهاشمية: شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع،2016، ص88.

[2]– **المرجع نفسه**،ص89.

[3]– أحمد المقداد، **مرجع سابق**،ص38.

1996.[1]، تنوّع. بلغة الأرقام وصلت قيمة الصادرات التركية إلى 44 مليار و 567 مليون دولار في الربع الأول من عام 2019، مع تخفيض في عجز التجارة الخارجية تصل إلى 55 مليار دولار، ما يعتبر هذا الرقم أعلى مستوى تحققه الصادرات التركية في السنوات الأخيرة. وبحسب المؤسسة المالية البريطانية "ستاندرد تشارترد"، فقد توقّعت أن يحتل الاقتصاد التركي المرتبة الخامسة عالميا عام 2023 بحجم 9 تريليونات دولار.[2]

بهذا يكون الاقتصاد التركي الأسرع نموًا بين دول مجموعة العشرين التي تشكّل قيمة 85% من أجمالي الاقتصاد العالمي[3].فحسب الآراء و التقارير، ترجع أسباب هذه القفزة الاقتصادية التركية إلى انضمامها للمنظمات الإقليمية والدولية. كما وقّعت على عديد الاتفاقيات الخاصة بالتجارة الحرّة مع المنظمة الأوروبية للتجارة الحرّة، وعديد الدول الأوروبية والعربية،.[4] إضافة إلى أنه يثبت إرادة القيادة التركية الحالية في النهوض باقتصادها لما سيعود به من نتائج على باقي الجوانب الأخرى.

المطلب الثاني:البُعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية

يحتل الشرق الأوسط مكانة إستراتيجية هامة في السياسة الخارجية التركية الجديدةخاصة أنها ترغب في أن تصبح قوة إقليمية فاعلة .[5]وتعود أسباب هذا الاهتمام إلى:

01/ الفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة بعد سقوط النظام الإقليمي العربي،و تهديدات الأمن القومي التركي، خاصة بعد غزو العراق و تصاعد مشكلة الأكراد الذي يعتبر تهديداً لتركيا أيضا، إضافة إلى تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة.

02/ [6]أهداف الإستراتيجية التركية لا تتحقّق إلاّ في منطقة الشرق الأوسط لأنّه الحيّز الجغرافي الوحيد الذي يمكن أن تتصرّف فيه بحرّية دون منافسة قوى عالمية مقارنة بالمناطق الأخرى مثل القوقاز و بحر قزوين.

---

[1]–فراس محمد الياس، **مرجع سابق**، ص ص 90–91.

[2]–رقم قياسي للصادرات التركية في الربع الأول من عام 2019، متحصل عليه في 2019/06/15 على 22:20 من: http://cutt.us/87DJS

[3]–_____، أرقام و إحصائيات.... تركيا تتربع على قائمة دول مجموعة العشرين الأسرع نموا في2017، **مرجع سابق**.

[4]– أحمد المقداد،**مرجع سابق**،ص39.

[5]–ميشال نوفل،**عودة تركيا إلى الشّرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2010،ص ص95–96.

[6]– إيمان دنّي، "البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية 2002–2023 " ،(أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية و قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بسكرة، 2017) ، ص ص122–124.

03/ الصورة النمطية لدى العرب عن تركيا ، والترحيب الذي لقيته سياستهاالجديدة،جعلت الكثير يدعوا إلى الاقتداء بها كنموذج للإسلام السياسي.

04/ [1]المصالح العديدة و المتنوعة لتركيا في هذه المنطقة ،اقتصاديا: المنطقة العربية سوق استهلاكي واسع للسلع التركية،وطاقويّا، هي مصدر مهم للنفط و الغاز الذي زادت تركيا من الطلب عليهما كثيرا نظرا لتعاظم قوة اقتصادها، و تعاظم طموحاتها المستقبلية ،دون إلغاء عامل التقارب الثقافي و الحضاري القديم بين تركيا و العرب، ما سهّل دخولها و اندماجها في المنطقة.

05/ التأثير الذي لعبه وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة و طبيعة المنطلقات الأيديولوجية لهذا الحزب التّي سهّلت عملية توجيهه في السياسة الخارجية،فهو يرى أن تركيا التابعة لم تعد موجودة الآن ، وإعطاء دور جديد و مكانة عالية لدولته هو الهدف الأعظم ولا يكون ذلك إلاّ من خلال القوة الناعمة لتصبح في النهاية :جسراً رابطاً بين الشرق و الغرب– أمة إسلامية–دولة علمانية–نظام سياسي ديمقراطي– قوة اقتصادية رأسمالية.

07[2]/ فشل سياسات إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة.

08/ عجز روسيا عن وراثة الدور السوفيتي القديم في الشرق الأوسط.

09/ غياب الحضور السياسي للاتحاد الأوروبي و فشل محاولات الانضمام إليه الذي كان و لا يزال يُقابل دائما بالرّفض.

لكن وفي المقابل، وتمسّكا بالحلم الأوروبي، تركيا لازالت مواصلة على تنمية و تقوية دورها الذي سيؤدي لتحسين صورتها لدى الأوروبيين[3]، لتكون أوروبا بحاجة لتركيا أكثر مما تحتاجه الأخيرة لأوروبا. وهو ما كان أيضا دافعا لمراجعة خيارات أخرى و البحث عن مناطق بديلة تضمن لها ممارسة دورها في المنطقة، ليكون المحيط العربي و الإسلامي هو الحل،فالعلاقات بين الطرفين التاريخية تميّزت بالخلافات منذ عقود و استمرت على ذات النهج في القرن الـ 21م، نظراً لرؤية الكثير من العرب أنّ لتركيا نظرة استعلائية زادت من الفجوة بين الطرفين،إضافةإلى أنّ التخلّف و الأوضاع المتردّية الحالية التي يعرفها العرب كانت الإمبراطورية العثمانية السبب فيها بعد التحالف مع الغرب ضدهم أثناء فترة الاستعمار. ليستمرّ الوضع المتأزّم بينهما عل ما هو عليه حتى بعد قيان الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك . لكن و لظروف و

---

[1]– فتيحة ليتيم، " تركيا و الدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "،مجلة المفكر،العدد5،مارس2010 ، ص ص213–214.

[2]– ميشال نوفل، **مرجع سابق**، ص95.

[3]–إيمان دنّي، **مرجع سابق**، ص123.

متغيّرات عديدة، أصبحت تركيا تنظر بجدّية إلى مسألة إعادة توازن العلاقات بينها و بين العرب خاصة مع الرفض الأوروبي لمساعي انضمامها إليه .[1] لأنه في تلك الفترة كانت العلاقات بينها تخضع ل رؤية صانع القرار التركي آنذاك الذي كان يرتكز على فكرة العلمانية و التقارب مع الغرب أكثر من الشرق وإلغاء كل ما له علاقة به، داخلياً و خارجياً

يشكّل العرب الجناح الجنوبي لموقع تركيا من خلال دولتي سوريا و العراق ،الذين تعتبرهما بوابة و ممرّا إلى الوطن العربي، وبفعل إستراتيجية تحويل الأعداءإلى أصدقاء و تصفير المشاكل و إعادة زرع الثقة المتبادلة بينها و بين العرب، أظهرت تركيا عديد المواقف التي أثبتت بالفعل نيّتها في طيّ صفحة الخلاف مع العرب: كانت أول من دعا إلى حلّ الأزمة العراقية لعام 2003 دون تدخّل القوى الخارجية ، كما رفض البرلمان التركي السماح للجنود الأمريكيين غزو العراق عبر الحدود الشمالية التركية.

يُضاف إليه العامل الإيديولوجي المشترك و المتصل بالجذور الإسلامية لقادة الحزب الحاكم[2]

وقد رسم خريطة التقارب التركي العربي مجموعة من العوامل أبرزها[3]:

- سياسة العمق الاستراتيجي التي كان للعرب حصة الأسد منها.
- تأكيد التعاون مع القوى المتضرّرة من السياسات الغربيةفي الشرق الأوسط بداية من العراق، وضرب دولته المركزية ،لأنّ هذه الحروب والتحولات بدأت بالعراق و لن تتوقف عنده، بلكانت مدخل لتقسيم كل المنطقة و تحريك الفتنة بين الشيعة و السنّة،وهو ما سيؤثّر على الأمن القومي التركي لتركيبته الاجتماعية و الاثنية المختلفة.
- النشاط المسلّح لحزب العمال الكردستاني المهدّد للوحدة الوطنية التركية،جعل من مصلحتها التعاون مع سوريا،العراق و إيران كمناطق يتّخذها هذا الحزب منطلقاً لتهديداته من أجل القضاء عليه.
- عدم الاقتصار في ربط العلاقات مع الجيران العرب فقط، وإنما تكوين علاقات مع المناطق الجغرافية الأخرى كدول الخليج لتكون تركيا على مسافة واحدة من كل العرب. ومازاد من تعميق هذه العلاقات استغلال العامل الاقتصادي و تنامي الاستثمارات بين الطرفين بشكل كبير.
- سعي تركيا لان تكون ممرّا لمصادر الطاقة من حوض قزوين، إيران، العراق، سوريا والدول النفطية العربية إلى الدول الأوروبية، وذلك لدوره وأهميته في تقوية الاقتصاد الوطني التركي،و لا يأتي ذلك إلا بإقامة علاقات جيّدة مع العرب.

---

[1]– أحمد المقداد ،**مرجع سابق**،ص ص52–53.

[2]–محمد نور الدين،**الدور التركي تجاه المحيط العربي**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص ص12–13.

[3]– **المرجع نفسه**، ص ص12–16.

- تهدف تركيا بحلول عام 2023 إلىإقامة حدود جغرافية مفتوحة مع كل جيرانها،وتحقيق التكامل الاقتصادي معها، ويشكّل الجوار الجغرافي العربي هد فاً مركزيا الذي كانت بدايته توقيع اتفاقية ، صيف 2010 مع سوريا، الأردن،العراق و لبنان لإقامة اتحاد جمركي.

المشروع التركي في الشرق الأوسط في عهد حزب العدالة و التنمية يستند إلى رؤية تاريخية لإرث الدولة العليّة ،أو كما أطلقوا عليها العثمانية الجديدة * التي تركّز على العمق التاريخي و الموقع الجيوبوليتيكي ،وهو ما ساعد القيادة التركية في تنفيذ مشروعها بأريحيّة أكبر و ثقة عالية، و أصبحت تتحرك في المنطقة بشكل يماثل القوى الصاعدة الأخرى في العالم، ما جعل سياستها الخارجية تكون أكثر وثوقاً و مبادرة.[1]

المطلب الثالث: محددات و أبعاد الموقف التركي تجاه الأزمة السورية.

تاريخيًا، تميزت العلاقات الثنائية بين البلدين بالتوتر خلال ثلاثينات القرن العشرين بسبب عديد القضايا: قضية لواء الاسكندرون*[2]، مشكل مياه نهر الفرات**[3] والملف الكُردي الذي انتهى بطرد حافظ الأسد لرئيس حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سوريا نهاية التسعينات.[4]

---

*- ويُستخدم هذا الوصف للسياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية التي تركز على إحياء علاقاتها مع الولايات العثمانية السابقة باعتماد القوة الناعمة سياسيا و اقتصاديا و عدم الاقتصار على العلاقاتالغربية.،رغم أنّ بداياتها كانت أثناء حكم الرئيس تورغوتاوزال، لكن اتضحت معالمها أكثر في كتاب العمق الاستراتيجي لأحمد داوود اوغلو. لمزيد من المعلومات، أنظر :ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق**، ص ص 83-87.

[1]-طايل يوسف عبد الله العدوان، " الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط(2002-2013) "،(رسالة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط،د.ب.ن،2013)،ص ص79،78،74

*-مسألته تعود إلى اتفاقية أنقرة عام1921، أين قدّمت فرنسا كل من اضنه، مرسين، لواء الاسكندرون كهدية لتركيا على مساندتها لها في الحرب العالمية الأولى أثناء وجودها كانتداب في سوريا. يُعرف حاليا في تركيا باسم إقليمهاتاي، رغم أن قرارات الأمم المتحدة قد أقرت بملكية سوريا له ،إلا انه لا يزال يخضع للسيادة التركية و تابع لها.

[2]- إيمان دنّي،**مرجع سابق**، ص 129.

**-تركيا تريد استغلال مياه النهر بكميات كبيرة من اجل خدمة مشاريع الري و توليد الطاقة الكهربائية، ما أثّر على حقّ سوريا من مياهه و عدم اخذ حصّتها بالشكل الكافي.

[3]-فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، تر: ميخائيل نجم خوري،د.ب.ن، دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث،1993 ،على الرابط: (PDFhttp://cutt.us/wqotA)بتاريخ: 2018/08/25،،ص65.

[4]-عبد الكريم سبع، " الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط 2002-2014 "، مذكرة ماستر ،(جامعة محمد خيضر،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بسكرة ،2016)،ص109.

ومع وصول حزب العدالة و التنميةإلى الحكم،شهدت علاقاتهما تحسّنا ملحوظاً.وعلى أثر ذلك، انفتح الطرفان اقتصاديا على بعضهما في عديد المجالات: النقل الجوي ، البري و البحري، السكك الحديدية، التوقيع على بروتوكولات سياحية وثقافية ، فتح المعبر الحدودي بينهما،إلغاء الحواجز الضريبية، وعقد اتفاقيتي حماية و تشجيع الاستثمار. لتتوطّد العلاقة أكثر بينهما و تبلغ ذروتها لتصبح تركيا أكبر مستثمر أجنبي على أراضي سوريا.واستغلّ الطرفان هذا النجاح في خدمة القضايا السياسية لهما، خاصة وانّ لكلّ منهما طموح لعب الدور الإقليمي في الشرق الأوسط، وبالتالي فتنسيق سياساتهما الاقتصادية و السياسية كان امرأ حتميّا[1].العلاقة الوديّة تطوّرت أيضا لحدّ ربط علاقات شخصية بين الرئيسين بشار الأسد و رجب طيّب أردوغان و عائلتيهما .

أمّا بعد أحداث 2011 في سوريا، و انطلاق شرارة دخول البلاد في أزمة، تغيّرت الحسابات و اختلطت أوراق القيادة التركية حول ماهية الموقف الذي يجب أن تتبنّاه حيال الوضع . في البداية، سارعت في الوقوف إلى جانب المتظاهرين،وفي نفس الوقت حاولت عدم الإضرار بعلاقاتها مع نظام بشار الأسد، وإقناعه بضرورة إجراء الإصلاحات الديمقراطية و إعطاء مزيد من الحرّيات ، إلا أن ذلك تغيّر لاحقاً باتخاذ تركيا مواقفاً مغايرة رأى البعض أنها كانت براغماتية وراعت فيها مصالحها أوّلا، وهو ما كلّفها نقدا كبيرا على المستوى الإقليمي و الدولي و خسارة حلفاء مهمّين لها.[2]

ويمكن تقسيم المواقف التركية تجاه أزمة سوريا إلى مراحل هي[3]:

أ -مرحلة الضغط لإحداث الإصلاحات داخل سوريا، أو كما تُسمّى "مرحلة النّصح ": عملت بذلك تماشيًا مع مواقفها تجاه باقي الثورات العربية التي كانت قبل سوريا، كونها تُروّج لنفسها كدولة ديمقراطية تسعى لعمليات التغيير في العالم العربي ودعم إرادة الشعوب[4]. فضلا عن التوافق المميز للعلاقات بين الدولتين و تجاوزالمشاكل التاريخية القديمة. وكانت جملة النصائح و التوجيهات التركية تتمّ من خلال إرسال الوفود على رأسها وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو، الذي وصل إلى درجة أن حمل معه في أحد الزيارات برنامج حزبه كنموذج لتطبيقه في سوريا .كما أصدرت الخارجية التركية

---

[1]- إيمان دنّي، **مرجع سابق**، ص132.

[2]-عماد يوسف،**تركيا: إستراتيجية طموحة و سياسة مقيّدة:مقاربة جيوبوليتيكية**،الإمارات لعربية المتحدة:مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2015 ، على الرابط:
https://alyassinbooks90.blogspot.com/2018/03/blog-post.html (PDF) بتاريخ: 2018/09/10، ص8.

[3]-سعيد الحاج، **مرجع سابق**،ص10.

[4]-عارف محمد خلف البياتي،إبراهيم احمد الحسن ناصر الجبورني، " الدور التركي في الأزمة السورية" ،مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد4 ،2015،ص ص 15-17.

بياناً في 25 مارس 2011 أبرزت فيه موقفها المتخوّف من الظروف الاستثنائية هناك و ضرورة إحلال الأمن و الاستقرار من جديد .

النصائح التركية كانت أيضا من طرف رجب طيب أردوغان نفسه إلى بشار الأسد عبر عديد الاتصالات الهاتفية التيكان يؤكّد من خلالها على ضرورة إحلال الإصلاحات بشكل عا جل و فوري ، و عدم التعسّف في استعمال القوة ضدّ شعبه .

ب مرحلة تغيرّ الموقف و تصعيد اللهجة: سرعان ما تغيّرت لهجة الخارجية التركية تجاه سوريا، خاصة بعد تصاعدأعمال العنف، و تزايد أعداد قتل المدنيين ،فلستنتجت تركيا أنّ بشار الأسد غير متعاون مع الجهودالتركية و الدولية الهادفة لإيجاد حلول للأزمة. وكانت دوافع هذا التغيير:

- مخاوف من انتشار الفوضى في كل المنطقة.
- زيادة عدد القتلى سيؤدي إلى التدخّل الخارجي في المنطقة.
- الملف الكردي و تصاعد تداعيات الانفصال.
- ضغط الشارع الداخلي التركي لمساندة الشعب السوري.

وتماشياً مع هذا التغيير، قامت تركيا بـ:[1]

- استضافةمؤتمر المعارضة السورية و تأسيس مجلس انتقالي سُميّ بالمجلس الوطني السوري، ليُسمّى لاحقاً بلإئتلاف الوطني السوري بعد زيادة أعداد المنظمّين إليه.
- وضع النظام السوري تحت البند السابع في الأمم المتحدة، و فرض عقوبات عليه.
- تنسيق إقليمي مع دول أخرى لزيادة الضغط على النظام السوري.
- تنسيق أمريكي–تركي لكيفية إدارة الأزمة.
- محاولة التأثير على مواقف موسكو و طهران الداعمتين لنظام بشّار الأسد.

ت مرحلة المناداة بإسقاط النظام السوري : بعد إسداء النصائح و الضغط و ت صعيد اللهجة تجاه سوريا،جاءت مرحلة التّصريح بضرورة إسقاط النظام السياسي السوري ، خاصّة مع تزايد أعداد المدنيين القتلى، وأعداد السوريين الفارّين من الحرب. وكانت أول المحاولات هي التحرك لإقناع روسيا بضرورة الموافقة على وضع نظام بشار الأسدعلى طائلة البند السابع خلال زيارة رجب طيّب أردوغان لموسكو في 2012، إلا أنّ روسيا تمسّكت بموقفها المدافع عن حليفتها ، و بعد قرار الجامعة العربية تجميد عضوية سوريا فيها، سحبت تركيا سفيرها من دمشق ، وأعلنت صراحة على لسان أحمد داوود اوغلو أن أنقرة ستقف بجانب كفاح الشعب السوري، و رفضت الانضمام إلى

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص15–17.

التحالف الدولي بشرط إقامة منطقة آمنة للمدنيين، وضرورة استهداف النظام السوري و تنظيم داعش معاً الذي تزايد خطره كثيراً في المنطقة مستفيدا من حالات الأزمات فيها.[1]

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص15–17.

خـــلاصة الفصـــل الأول:

تبعاً لذلك اتّضح أنّ:

- ✓ مهما اختلفت وتعدّدت التعريفات والمنطلقات الفكرية، اللغوية و القانونية، ومهما تشابه بالمفاهيم أو كانت له صلة بها، يبقى اللاجئ هو فرد أجبرته الظروف على مغادرة بلده، ليجد نفسه بين ليلة و ضُحاها في بلد آخر ينتظر الالتفاتة الدولية لمساعدته.
- ✓ سوريا كانت واحدة من الدول العربية التي انتقلت إليها عدوى التغيير ، إلاّ أن نتيجتها كانت أثقل و أكبر ، وأصبح شعبها يتوزّع بين المحافظات التركية و مخيّماتها، والبعض الآخر اكتسب الجنسية و أمسى مواطنًا تركيًّا كغيره من الأتراك مكفول الحقوق و والواجبات، فيما اختار آخرون وجهة ثالثة ليبدأوا رحلة اللجوء من جديد.
- ✓ العثمانيون عادوا من جديد في هيئة حزب العدالة و التنمية، الذي أظهر أنه يسعى لاسترجاع مجد الإمبراطورية العثمانية و إثبات أحقيّة تركيا بالزعامة الإقليمية، فبدأ بإعادة إعطاء نفس جديد لعلاقات تركيا الإقليمية و العربية وفق مفهوم تصفير المشاكل. وكانت سوريا أول تجربة لاختبار إستراتيجية الحزب ، و رغم مثالية المواقف التركية المتبنّاة تجاه الأزمة في البداية، لكن سرعان ما تغيّر الوضع و ينقلب الموقف المؤيّد إلى المعارض، ليتّضح في الأخير أنّ المصلحة توضع فوق كلّ اعتبار دائماً.

الفـــــصل الثّـــــــــانـي:

توجّهات السياسة التركية تجاه ازمة اللاجئين السوريين منذ 2011

عملت السلطات التركية على مساعدة اللاجئين السوريين على أراضيها بكّل إمكانياتها، وحاولت تحمّل مسؤولية و نتائج القرار الذي اتخذته عندما أعلنت عن فتح الحدود لاستضافتهم بأعداد تُقدّر بالملايين. هذه المساعدات كان لها أثر بالغ الأهمية على كلا الطرفين، وهو نفس الأمر الذي سيكون عاملاً حاسماً في تحديد أيّ مستقبل للاجئين السوريين على الأراضي التركية. و مباحث الفصل التالية ستوّضّح ذلك:

- **المبحث الأول:** آليات تعامل السياسة التركية مع أزمة اللاجئين السوريين منذ 2011.
- **المبحث الثّاني:**انعكاسات آليات السياسة التركية تجاه أزمة اللاجئين السوريين منذ 2011.
- **المبحث الثالث:**سيناريوهات حول مستقبل اللاجئين السوريين في تركيا.

المبحث الأوّل: آليات تعامل السياسة التركية مع أزمة اللاجئين السوريين منذ 2011.

في إطار مواقف السياسة التركية تجاه الأزمة في سوريا، اتخذت تركيا إجراءات عديدة حيال الوضع هناك،سواء تجاه الحكومة أو تجاه الشعب السوري، وكان هذا الأخير هو المستهدف الأول من هذه السياسات، بحيث عملت تركيا على تقديم يد العون و المساعدة للسورين الفارّين من الحرب في موطنهم، بعديد الصور :دعم مادي، معنوي، قانوني...،وكلّها تندرج ضمن ما يسمّى بسياسة الباب (الحدود) المفتوح (ة) Open Door (Borders)

المطلب الاوّل: الآليات القانونية

يرجع تاريخ تركيا القانوني مع مسألة الهجرة واللجوء إلى قانون التوطين عام 1934م ،الذي كان يعتبر الوثيقة القانونية الأولى. ينص هذا القانون على توطين كل من هو ذو أصل تركي انطلاقا من مبدأ الحفاظ على السُلالة العثمانية. لكن بعد انضمام تركيا إلى هيئة الأمم المتحدة عام 1945 بدأت من ورائها بالانضمام والتوقيع على اللوائح القانونية الأخرى الناظمة لمسألة الهجرة واللجوء، وكان أولها اتفاقية جنيف 1951 م الخاصة بحماية اللاجئين * وبروتوكولها الإضافي لعام 1967م[1] الذين وقعت عليهما تركيا في 1962/03/30 و 1968/07/31 على التوالي، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذا التوقيع لم يكن التزاما مطلقا بها، بل تقيد بشرطي الحدود الجغرافية والزمنية. اذاً ، وحسب هذا التحفظ لا يُعتبر لاجئا كل من لم يكن من أوروبا نتيجة أحداث وقعت بعد 1951–أي تمنح تركيا صفة اللاجئ فقط حسب الأوضاع التي حدثت داخل أوروبا وقبل 1951. وقد أشارت لهذا اتفاقية 1951 ضمن المادة الأولى في الفقرة 2–باء.1–و ألزمت الدول الموقعة عليها توضيح أي من الالتزامين ستأخذ: الالتزام الجغرافي أو الزمني،لكن تركيا التزمت بهما معاً .

ومع تبني بروتوكول 1967م الذي رفع القيد الزمني إلاّ أن القيد الجغرافي بقي على حاله، ولازالت تركيا تلتزم بأن صفة اللاجئ لا تُمنح إلا للقادمين من دول مجلس أوروبا[2].

بعد سلسلة الأحداث الفوضوية و الحربية فترة التسعينات بمنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، أصبحت تركيا ملاذاً للهاربين من هذه الأحداث: إمّا مكانا للجوء، أو منطقة عبور لأوروبا، قامت تركيا

---

*– نفسها الاتفاقية الأممية الخاصة باللاجئين لعام1951م.

[1]–محمد الدجين، **مرجع سابق**.

[2]– وسام الدين محمد العلكة، **مرجع سابق**، ص30–31

بتأسيس قانون اللجوء 1994م الذي أُستبدل عام 2013 بقانون الأجانب والحماية الدولية، مع الإبقاء على القيود الجغرافية دائما، فغير الأوروبيين لا يعتبرون لاجئين على إقليمها، بل تمنح لهم الحماية المؤقتة فقط حتى لو كانوا مسجلين ضمن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين كلاجئين [1].

لذلك ستقسّم الآليات القانونية التركية و مسألة التعامل مع اللاجئين السوريين على أراضيها إلى النقاط التالية:

أولا: الحماية المؤقتة:

تلجأ الدول إلى هذا الإجراء عندما تستقبل تدفقات جماعية كبيرة من اللاجئين، فتعجز النظم الداخلية عن استيعابها، هنا يُسمح لهؤلاء الأشخاص بالدخول على وجه السرعة إلى المناطق الآمنة ،لكن دون حق الحصول على صفة اللاجئ الدائم. وحسب المفوضية الخاصة لشؤون اللاجئين، ينبغي إعطاء الأشخاص المستفيدين من هذه الحماية حق طلب صفة اللاجئ بعد مرور فترة معينة من الزمن، أمّا الذين تُرفض طلباتهم وجب إبقائهم في بلد اللجوء إلى حين قدرتهم على العودة آمنين إلى موطنهم [2]، وهذا هو الإجراء الذي تعاملت به تركيا مع اللاجئين السوريين على أراضيها، فبتاريخ 2014/10/13 أصدر مجلس الوزراء التركي قرار رقم 6883 القاضي بإقرار لائحة تنظيمية للحماية المؤقتة التي دخلت حيّز التنفيذ في 2014/10/22 بعد نشرها في الجريدة الرسمية، استناداً للمادة 91 من القانون الأجانب و الحماية الدولية التركي الجديد لعام 2013. من بين 63 مادة موزّعة على 11 بابا من اللائحة، جاء في الباب الخامس منها أنه وبعد القبول يجب إخضاع الأفراد لإجراءات التجريد من السلاح إذا كانوا مسلّحين و نقلهم إلى مراكز الإحالة بعد إجراء الفحوصات الطبية لمن قد يشكّلون تهديدا للصحة العامة، لتبدأ بعدا إجراءات تسجيلهم و نقلهم إلى مراكز الإيواء أو الإبقاء عليهم في المحافظات إلى حين استكمال كل الإجراءات المتعلقة بهذه الآلية، ويتمّ منحهم في الأخير وثيقة هوية لحماية مؤقتة– **تُسمى الكملك**– ذات رقم هوية أجنبي التي تعطيهم الحق بالتواجد على الأراضي التركية دون أن تُعدّ هذه البطاقة كإذن للإقامة التابع لقانون الأجانب و الحماية الدولية و لا يحُلّ محلّها وفقا للمادة 25 من هذه اللائحة. مع العلم أنّ هذه الوثيقة لا تُمنح للمعنيين بطلب الحصول على الجنسية التركية، ولا تُحتسب عند حساب مجموع مدةالإقامة. حسب ما جاء في اللائحة دائماً.[3]

يوفّر إجراء الحماية المؤقّتة مجموعة من الخدمات جاءت ضمن الباب السادس من اللائحة المعنية، أهمّها: الخدمات الصحية و الاجتماعية، التأمين الاجتماعي، التعليم، الانخراط في سوق العمل، الإجراءات الجمركية الخاصة بأمتعة السفر أو تلك التي تُرسل لهم من الخارج....، لكن تجدر الإشارة إلى أنّ عدم حصول البعض

---

[1]– محمد الدجين، **مرجع سابق**

[2]– وسام الدين محمد العلكة، **مرجع سابق**.

[3]- العلجة مناع،" حق السوريين في اللجوء الإنساني التزام قانوني و واجب شرعي"، **مرجع سابق**،ص ص66،65،،63.

على هذه البطاقة لا يعني حرمانهم من الحقوق و المعونات، و إنما هي إجراء لتفعيل الاستفادة من الخدمات وفق ما هو منصوص عليه في التشريعات و القوانين التركية ذات الصّلة.وفي مقابل ذلك ألزم الفصل السابع المستفيدين من هذه الحماية التقيّد بالقوانين و الواجبات الإدارية كي لا يتعرّضوا للعقوبات القضائية و الإدارية مثل التقيّد بقوانين شروط الإقامة سواء في المخيّمات أو خارجها، والإبلاغ بكل المستجدّات كتغيير محل الإقامة أو وثيقة الهوية، الزواج ، الوفاة، وكل ما يخّص الحالة المدنية، كما يجب عليهم الامتثال لكل لدعوات مراجعة المؤسسات الرسمية المختصة بإجراءات هذه المعاملة.[1]

وقد وضعت المديرية العامة لإدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية التركية منحنى بياني يوضح أعداد السوريين المشمولين ضمن هذه الحماية من 2011 إلى 2019.[2]

الشكل رقم 03:منحنـى بياني يوضّح أعداد اللاجئين السوريين المشمولين ضمن قانون الحماية المؤقتة من سنة 2011 إلى سنة 2019.

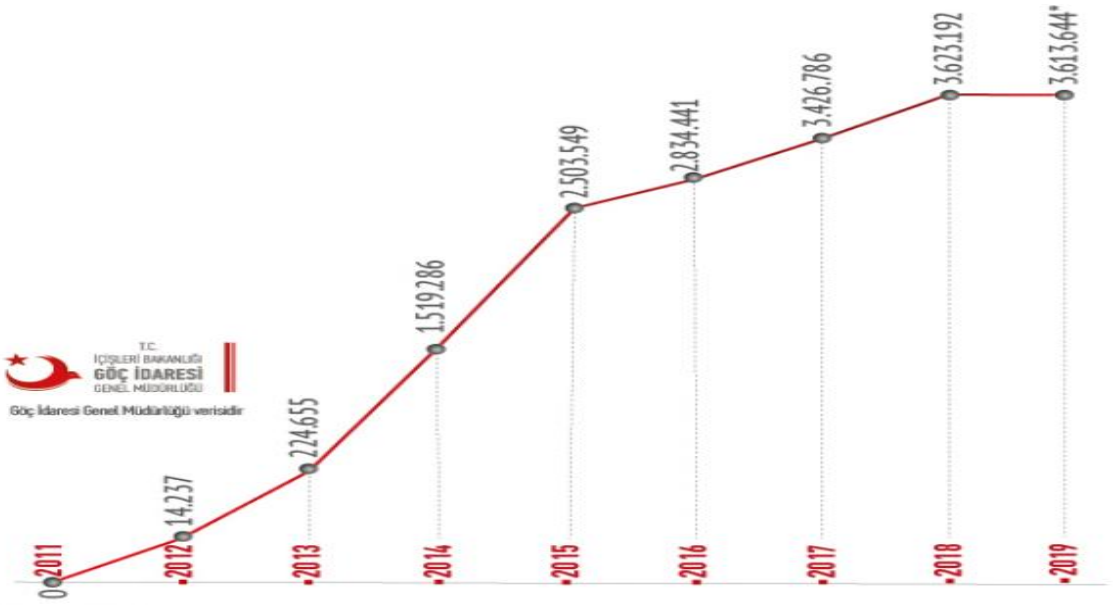

المصدر:الموقع الرسمي لوزارة الداخلية التركية– المديرية العامة لإدارة الهجرة .

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص 65–66

[2]– إحصائيات الهجرة، الحماية المؤقتة، **مرجع سابق**.

حسب هذا المنحنى يظهر جلياً أنّ إجراء الحماية المؤقتة استفاد منها اللاجئون السوريّن طول فترة وجودهم في تركيا على مدار 9 سنوات كاملة. في السنوات الثلاثة الأولى لم يكن عدد المستفيدي ن كبير كون أنّ الأزمة كانت في بداياتها ولم تظهر بعد معالم الوضع بشكل جيّد، إضافة إلى أنّ عدد المغادرين لسوريا كانوا يتّجهون إلى أوروبا أيضا عبر جزر اليونان و بلغاريا أو عبر بحر ايجه. لكن و اعتبارا من عام 2013 بدأ العدد بالارتفاع ليتجاوز المليونين ، تزامناً مع عديد الأحداث هي: فشل المساعي السياسية الدولية والعربية التي كانت تحاول إيجاد حّل سياسي للوضع، فمفاوضات فيينا في البداية و بعدها جنيف بجولاتها الثمانية ، مباحثات أستانة في كازاخستان و سوتشي في روسيا كلّها فشلت و لم تستطع التقريب بين وجهات نظر الأطراف المتصارعة في سوريا ، ما يعني أنّ الحل لا يزال بعيدا ولا يلوح في الأفق. وما زاد من حدّة تعقّد الوضع داخل سوريا هو توسع تنظيم الدول الإسلامية في عديد المحافظات أهمها أدلب، الرقه، حلب، حمص ، تدمر و دمشق التي تعتبر أكثر المحافظات السورية التي لجأ منها السكان. في عام 2015م عُقد الاتفاق الأورو–تركي حول ضرورة منع السلطات التركية خروج المزيد من اللاجئين منها نحو أوروبا عبر حدودها، مع استرجاع أولئك العالقين في الجزر اليونانية على أمل فرصة دخول أوروبا. وهو نفس التفسير الذي ينطبق على السنوات اللاحقة المتتالية 2017–2018–2019 التي بقي فيها الوضع الأمني في سوريا على حاله حتى ازداد العدد ووصل إلى ثلاثة ملايين سوري مستفيد من هذه الحماية. اذا، ففي ظلّ عدم وجود ملاذ آخر للاجئين يفتح حدوده و يقدّم التسهيلات مثلما تقوم به تركيا ، ومع تسارع الأحداث و تعقّد حلولها ، بقي السوريّون يغادرون سوريا الى تركيا التي لم تجد أمامها إلا تطبيق الإجراءات القانونية الخاصة بنظامها الداخلي المتمثّلة في الحماية المؤقتة التي تحدّد شكل و نمط وجودهم على أراضيها بما يحفظ الحقوق للطرفين.

ثانيا: قانون الأجانب و الحماية الدولية:

مرسوم أعدته وزارة الداخلية التركية وتمّ عرضه على مجلس الشعب التركي في 2013/04/4، وبعد قبوله تمّ إرسالهإلى رئاسة الجمهورية للمصادقة عليه في 2013/04/10، لينشر في الجريدة الرسمية عدد 615 28 الصادرة بتاريخ 2013/04/11م تحت مرسوم رقم 6458[1]، ليكون هو المنظّم والمحدّد للوضع القانوني للسوريين في تركيا. واستنادا للمادة 91 منه صدرت لائحة تنفيذية له ويسمى بذلك "قانون الأجانب للحماية الدولية" الذي بموجبه تمنح تركيا هذه الحماية المؤقتة لـــ:[2]

- جميع اللاجئين السوريين .
- الأشخاص عديمي الجنسية.

---

[1]–**المرجع نفسه.**

[2]– وسام الدين محمدالعلكه،**مرجع سابق**، ص ص 29–30.

– اللاجئين الذين فروا من سوريا منذ عام 2011 كالعراقيين والفلسطينيين.

ويقبل هؤلاء مهما كانت وضعياتهم سواء كانوا حاملين لوثائق التعريف الشخصية أو لا، كما أنه يُمنع إعادتهم قسرا إلى سوريا مدة سريان هذا القانون الذي ينتهي بقرار من مجلس الوزراء بناءا على اقتراح من وزارة الداخلية، وفي حالة ما تمّ إقرار إنهاءه، تُتخذ مجموعة من القرارات الأخرى كإعادة المحميين إلى بلدانهم والإبقاء على بعض منهم في تركيا وفقاً لشروط معينة.[1]

الحماية المؤقتة قد تنتهي كذلك إذا:[2]

– ترك الشخص تركيا بإرادته.
– الاستفادة من حماية دولة ثالثة.
– ارتكب عملا يستثنيه من هذا القانون كالأعمال الإجرامية.

يمنح قانون الأجانب و الحماية المؤقتة مجموعة من الامتيازات و الحقوق الأساسية على رأسها: وثيقة الإقامة المؤقتة" **الكملك**"، حق البقاء داخل تركيا، إضافةإلى بطاقة الهوية البيومترية التي تسمح له بالاستفادة من باقي الخدمات الاجتماعية كالصحة، التعليم، العمل... .

وبالموازاة مع هذا الإجراء القانوني استحدثت تركيا عام 2014 المديرية العامة لإدارة الهجرة كجهاز إداري مسؤول عن إجراء تسهيلات أكثر وضوحا أمام الجهات الفاعلة حول التعامل مع هذه الأزمة، فهي الهيئة الحكومية الوحيدة التي تعالج شؤون لاجئين وطالبي اللجوء، [3] كبديل عن "إدارة شؤون الأجانب" التابعة سابقا لمديرية الأمن.[4]

ثالثا: التجنيس (منح الجنسية):

في ماي 2009 اعتمدت السلطات التركية قانوناً جديداً لمنح جنسيتها يسمح للاجئين بتقديم طلب الحصول على جنسيتها بعد إقامتهم فيها لمدّة 5سنوات بلا انقطاع (مع وجود شروط أخرى لكنها تتلخص في فترة الإقامة)، وشرط إثبات هذه الإقامة هو توفير مكان قانوني لإقامته أو تصاريح رسمية تثبت ذلك، وعادة يتم منح الوضع القانوني لمحل الإقامة عن طريق التقدّم بطلب الحصول على ذلك لدى مكتب حاكم المحافظة خلال الـ10 أيام الأولى في تركيا.

---

[1]–**المرجع نفسه**، ص30.

[2]– **المرجع نفسه**، ص30.

[3]– محمد الدجين، **مرجع سابق**.

[4]– العلجة مناع، **مرجع سابق**، ص 63.

أمّا اللاجئين الذين تمّ منحهم الجنسية التركية لغاية الآن، فهم الذين يتوفرون على شرط الإقامة القانوني والمدة الزمنية (5 أعوام)، فهم حالياً مواطنين أتراك، فمنذ عام 2011 حصل 583 55 سوري على الجنسية التركية رسميا، من بينهم 2500 سوري تحت سن الـ 18 سنة (-18) ، لكن ومع ازدياد [1] 276158 طفل لأبوين لاجئين في تركيا بين أفريل 2011 ونهاية 2017، يعتبر ذلك عددا ضئيلاً، لأنهوفي هذه الحالة لا تمنح تركيا جنسيتها بمجرد أن يولد الفرد على أراضيها مثل بعض الدول، بل يجب على الأقل أن يكون احد الأبوين مواطنا من الدرجة الأولى (أي تركي الأصل).[2]

قد يفسر هذا العدد الضئيل في منح الجنسية إلى عدم رغبة تركيا في التعجيل بهذه الإجراءات تجاه أفراد تعتبرهم مجرد ضيوف عندها وفق مبدأ الحماية المؤقتة والحدود الجغرافية التي تتبناها، إضافة إلى انه من الممكن أن يفسر ذلك في عدم رغبة اللاجئين السوريين في الحصول على الجنسية التركية لأنها ستشكل عائقا أمامهم في حال قرروا العودة إلى بلدهم أو الانتقال إلى دولة ثالثة أخرى.

وفي هذه النقطة بالتحديد يمكن أيضا تفسير عدم التعجيل في إجراءات التجنيس للسوريين من منطلق تأثير ذلك على سعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي لأنه بالأساس قانون التجنيس التركي-وفي إطار تحديثه تكييفه مع المستجدات الإقليمية والدولية-فهي أيضا تسعى لمطابقته مع اللوائح القانونية الأوروبية من خلال الإبقاء على شرط الإبقاء الجغرافي مثلا، و الآن عدم التعجيل بالإجراءات من جهة، ومن جهة أخرى منح الجنسية لسوريين للأغلبية المسلمة تعني ذلك زيادة تهديد عدم قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي، لأنه من بين الأسباب الخفية للرفض الدائم تقديم عضويتها في الاتحاد الأوروبي هو تأثير الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية على المجتمع الأوروبي ،الذي من الممكن أن يحدث في حال انضمت تركيا فعليا إلى الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: الآليات اللوجيستية:

من بين الجهود التركية الأخرى مع مسألة اللاجئين السوريين هو ما يتعلق بالجانب المادي من أماكن للإيواء،الأكل ،الشرب، التعليم،الصحّة... وكل ماله علاقة بالإمداد اللوجستي الذي لم تتكفل به تركيا لوحدها بذلك فقط، بل ساهمت في ذلك منظمات دولية أخرى متخصصة، ولذلك سيتم تقسيم هذه العناصر إلى نقطتين:

---

[1]- سونر جاغايتاي، مايا يالكن،" اللاجئون السوريونفي تركيا" ،معهد واشنطن،2018 ، متحصل عليه من موقع: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrian-refugees-in-turkey في 2019/05/15 على 11:13

[2]- **المرجع نفسه.**

أولا: المساعدات التركية:

أشارت إدارة الكوارث و الطوارئ في تركيا **AFAD**على موقعها الرسمي في تقرير "الاستجابة التركية للازمة السورية"، أن بلادها ومنذ تبنيها لسياسة الحدود(الأبواب) المفتوحة والسماح للسوريين دخول أراضيها–تقوم بمساعدة هؤلاء لإعادة إعطاء فرصة لحياتهم من خلال إجراءات الرعاية الصحية، التعليم ، العمل...، وأهم ما ركزت عليه هذه المنظمة هو إنشاء وتسيير المنشآت السكنية (المخيمات) أو كما تسمى في تركيا بـ"مناطق الإيواء المؤقتة "التي وصل عددها إلى 24 منطقة مزودة بكل ما يلزم السوريين لأداء وظائف حيلتهم الطبيعية.[1]أما عدد المقيمين في هذه المناطق، أعطت المديرية العامة لإدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية التركية إحصائيات لتاريخ 2019/06/12 تفيد بوصول عدد المقيمين داخل هذه المراكز إلى 708 112 سوري، أمّا عدد المقيمين خارجها يصل عددهم إلى 690 497 3 سوري من مجموع 398 610 3 لاجئ سوري. [2]وقد يعود سبب مغادرة السوريين لمراكز الإيواء لرغبتهم في الحصول على مستوى معيشي أفضل، خاصة و أنهم اعتادوا على البلاد و ظروفها و طبيعة شعبها و طريقة عيشه، إضافة إلى وضعهم القانوني الذي أصبح مُسوّيا(بطاقات الهوية، رخص العمل،...)

تتوزّع هذه المخيّمات –التي بدأت تركيا بإنشائها منتصف عام 2011– على مختلف المحافظات التركية بشكل متفاوت و متباين، تناسباً لعدد المتواجدين فيها، إلا انه يمكن حصرها في 8 محافظات على حدود جنوب تركيا:

[1]-TurkeyResponse To SyrianCrisis(As of August 2017), obtained from :https://www.afad.gov.tr/en/4298/Homepage On May,15th, 2019 at 01 :01

[2]– إحصائيات الهجرة ، الحماية المؤقتة، **مرجع سابق**.

الشكل رقم 04: جدول يوضّح توزّع المخيّمات و عددها في المحافظات التركية.

المحـــــافظة	عدد المخيّمـــــــــات	
هاتـــــــــاي	3مخيّمات	
غازي عنتـــــــاب	مخيّم واحد	
شـــــــانلي أورفا	3مخيّمات	
كيلـــــــيس	مخيّمان (2)	
عثمـــــــانية	مخيّم واحد	
كهرمـــــان مرعش	مخيّم واحـــد	
أضـــنه	مخيّم واحـــــد	
ملاطيـــا	مخيّم واحـــد	
8 محـــــافظات	**13 مخّيم**	**المجمـــوع**

المصدر:.من إعداد الباحثة بالاعتماد على بياناتالموقع الرسمي لوزارة الداخلية التركية– المديرية العامة لإدارة الهجرة.

ما يمكن ملاحظته في هذا الجدول و عن كيفية توزيع السلطات التركية للمخيّمات بين المحافظات التركية أنها لم تكن نفسها تلك المصنّفة ضمن العشر المحافظات الأولى ذات النسب العالية من اللاجئين السوريين، هناك اختلاف في الوضع مثلا محافظتي إزمير (**İzmir**) و اسطنبول(**İstanbul**) يعتبران مقصدا كبيرا للسوريين، إلاّ أنه لا وجود لمخيّمات فيهما حسب هذه الإحصائيات المقدّمة من طرف الجهة الرئيسية الأولى عنهم في تركيا –المديرية العامة للهجرة–رغم حداثة الإحصائية –بتاريخ 2019/05/23– .أمّا تفسير ذلك يعود إلى رغبة السلطات التركية بتخفيف الضغط و الاكتظاظ الموجود في محافظات على حساب محافظات

أخرى خاصة الرئيسية منها و التي عرفت بعض الانزلاقات الأمنية بين السكان و اللاجئين ، إضافة إلى أنّ هذه الطريقة قد تسهّل على السلطات عملية توزيع المساعدات بشكل متكافئ بين المحافظات التي تعرف عددا قليلا، هذه فرصة لإحداث نوع من التوازن بينها. اذا يمكن القول أن إقامة المخيّمات في هذه المناطق فكرة تفطّنت لها تركيا لإعادة توزيع تواجدهم بالشكل الذي يناسبها .

التفسير الأخر قد يكون بناءا على رغبة خاصة من طرف اللاجئين أنفسهم ، قد تكون هذه المحافظات أماكن رأى فيها اللاجئون أنها توفر فرصا أكبر للحصول على العمل و الخدمات الأخرى بشكل أفضل. كما قد يعود فالاختلاف إلى للطبيعة الجغرافية للمحافظات، نوعية الخدمات المقدّمة فيها إضافة إلى نوعية اللاجئين المقيمين بها.

داخل هذه المخيّمات– أو مراكز الإيواء كما تسمّيها الحكومة التركية– تقدّم الحكومة التركية كل الخدمات للاجئين: الخدمات الصحيّة و التعليمية [1]، خاصة التعليم الخاص باللغة التركية للذين لا يتقنونها.إضافة إلى أشكال الإغاثة الأخرى المتمثّلة في المواد الغذائية الأساسية: الزيت/ السكر/ الشاي/ السمن../ أماّ البعض الآخر يُقدّم فيها المساعدات على شكل مبالغ مالية تقدّر بـ 200 ليرة كما في محافظة كيليس. ويتولّى القيام بهذه المهمة كلّ من : الهلال الأحمر التركي، المنظمات غير الحكومية كألاي ها ها التركية. ويعتبر أغلب القاطنين في هذه المخيّمات يأتون من محافظات: إدلب، حلب و ريف اللاذقية من ذوي الطبقة المتوسّطة.[2]

و بمقارنة وضعية هذه المخيّمات و خدماتها مع نظيراتها في الدول المجاورة: العراق، لبنان و الاردن التي يلقى فيها اللاجئون صعوبات عديدة كقلة المنح المقدّمة، ازدحام وانخفاض مستوى و نوعية الخدمات كما في محافظة إربد، و استنزاف للموارد المحدودة . امّا لبنان التي ترى في وجودهم خطرا أمنيا عليها خاصّة وانها تعاني من الانقسامات الطائفية والمذهبية على عكس الدول الاخرى المجاورة كالعراق مثلا، الذي – ورغم وضعيّته الامنية غير المستقرة – قام بإقامة مخيّمات لهم من طرف حكومة كردستان و قدّم مساعداته الممنوحة من المنظمات الدولية.[3]

إلى جانب الإغاثة في المخيّمات التي وصلت تكلفة إقامتها و تجهيزاتها منذ بداية الأزمة إلى 7 ملايين أورو[4]، تقدّم تركيا كذلك خدمات أخرى خارجها هي:

---

[1]– نجوى الهادي سالم الغويلي، " توفير الاحتياجات الضروريّة من لقمة العيش واللباس و المسكن "،**مرجع سابق** ، ص30.

[2]– انصاف بن عمران، سميرة ناصري، "اللجوء و مخاطر رحلة الوصول إلى الدول المستقبلة"، **مرجع سابق**، ص 135.

[3]– نجوى الهادي سالم الغويلي، **مرجع سابق**، ص ص 36–37.

[4]–محمد سمايلي،" الحراك الديمغرافي للاجئين السوريين خيار أم إجبار؟"، **مرجع سابق**، ص 149.

أ -التعليم:

تشير التشريعات التركية أنه من حق جميع الأطفال-بما في ذلك الأجانب- الاستفادة من التعليم الأساسي المجاني، إلاّأنّ اللاجئين السوريين قد واجهوا صعوبات في ذلك: فلا وجود للوائح واضحة تشير إلى الإجراءات الرسمية بشأن هذا الخصوص، إضافة إلى غياب الأماكن الشاغرة في المدارس لاستقبالهم ، ويبقى مشكل اللغة دائما هو الحاجز الأول، ومنن أجل التعاطي مع هذا المشكلٍ، أقرّت وزارة التعليم التركية مرسومًا يسمى بـ" الخدمات التعليمية للمواطنين الأجانب" رقم 2014/21 بتاريخ 2014/09/23، الذي يهدف إلى توجيه كل الأطفال الأجانب إلى الحصول على الخدمات التعليمي ة بشكل أفضل ،خاصة الأطفال السوريين، ويمكن الحصول على هذا من خلال التنسيق بين منظمات المجتمع المدني و المنظمات الدولية و المؤسسات العامة الخاصة بالتعليم.

إلى جانب المدارس العامة، هناك كذلك الخيار الثاني وهو التسجيل في مراكز التعليم المؤقت T.E.C* ، المتوفرة في المناطق الحضرية و في المخيّمات أيضا، والشيء الجديد في هذا الخيار هو أن المركز يتبع المنهاج السوري، ويُدرّس باللغة العربية كذلك، إضافة إلى القيام أحيانا بالدورات التدريبية لتعليم اللغة التركية[1] . أمّا بالنسبة للشباب و قدرتهم على مواصلة تعليمهم، فلا يزال هناك صعوبات أيضا، فرغم المبادرة التي قامت بها السلطات التركية عام 2012 حول التنازل عن رسوم كل برامج التعليم العالي لكلّ الطلبة السوريين الملتحقين بالجامعات الحكومية، إلا أنّ الكثير منهم لم يستفد من ذلك نظراً لحاجز اللغة [2]، لكن وجدت الجامعات التركية حلاً لذلك عندما اقترحت التركيز على تقديم الدروس باللغة الانجليزية بدلا عن اللغة التركية، في ما أشارت جامعات أخرى كجامعة غازي عنتاب عن توفّر منهاج جديد باللغة العربية في بعض التخصّصات كالهندسة، و العلوم الاجتماعية ، إضافة إلى إرسال مدرّسين خاصّين باللغو التركية إلى المخيّمات التي تأويهم.[3]

ب -الصّحة:

قانون الحماية المؤقتة لعام 2014 ضمن للسوريين حقّ الحصول على الرعاية الصحية تحت رعاية وزارة الصحة التركية بالتنسيق مع منظمة الكوارث و الطوارئ **AFAD** ، الاّ أنّ هذا المرسوم هو نفسه الذي مُنع على اللاجئين غير المسجّلين ضمن المديرية العامة لإدارة الهجرة **DGMM** من الاستفادة من الخدمات الصحية ، ما عدا حالات الطوارئ و الصحة الأولية و الأمراض المعدية [4]، هذه العناية الصحية يستفيد منها

---

*-Temporary Education Center

[1]-Ahmet İçduygu,Doğuş Şimşek,**Syrian Refuguees In Turkey Towards Integration Policies ,** (n.i.e),2016, p66 .

[2]– محمد الدجين، **مرجع سابق**.

[3] – تقرير ورشة العمل حول تعزيز وصول اللاجئين السوريين إلى الجامعات :6-7 أكتوبر،2015،اسطنبول،على الرابط: http://cutt.us/ABuSj بتاريخ : 2019/02/28، ص13 .

[4] -Ahmet İçduygu,Doğuş Şimşek, **op cit** ,p 67.

الشخص في المنطقة التي يقطن بها فقط، و في حال مغادرته لها تحت أي ظرف كان، واحتاج للعناية الصحية المجانية، لا يمكن له الاستفادة منها لأنه غير مسجّل فيها [1]. أما داخل المخيّمات، أنشأت وزارة الصحة مرافق صحية داخلها كالعيادات المختصّة بصحة الأم، الطفولة و التطعيم.[2]

ت -السّكن:

يعيش أغلبية اللاجئين السوريين داخل مناطق الإيواء لمدة طويلة،إلاّأنّ العديد منهم غادروهم، خاصة أولئك الذين يعتزمون البقاء طويلا على الأراضي التركية ، و هنا يجب عليهم التسجيل داخل هذه المحافظات من اجل الحصول على المرافق العامة، و السبب في عدم قبولهم البقاء فيها قد يعود إلى رفضهم تقييد حرّيتهم داخل المخيمات، او أنّهم يرغبون في ظروف عيش أحسن من تلك الموجودة داخل المخيمات رغم صعوبة العيش في المناطق الحضرية لصعوبات عديدة أولها العثور على السكن بأسعار معقولة....[3]

رغم هذا الجانب الايجابي من هذه الإجراءات التركية تجاه اللاجئين في المخيمات، إلاّ أنّ هناك من يشير إلى عكس ذلك، و يفسّر أن البقاء داخل المخيّمات هو فعلاً تقييد لحركة اللاجئين ، خاصة في ظل تشديد الحراسة في تلك المناطق، و تقييد حركة الدخول و الخروج من و إلى المخيمات، فبعد التاسعة ليلا يُمنع الخروج منها ، لكن هنا يمكن الدفاع عن هذه الفكرة من خلال الجمع بين الرأيين معاً: فتركيا التزمت بواجباتها تجاه السوريين سواء من باب الإنسانية أو لأغراض أخرى براغماتية، إلاّ أنه من حقّها أيضا السعي للحفاظ على استقرارها و أمنها إذا فعلا فرضت الحراسة و قيّدت الحركة داخل مناطق الإيواء، وكما تمّ الإشارة آنفاً، مثل ما للدولة حقوقاً تجاه اللاجئ، لهذا الأخير كذلك واجبات تجاه دولة الملجأ التي من حقّها المشروع الحفاظ على أمنها و استقرارها و ضمان وجودها.

ثانيا:مساعدات المنظمات الدولية بإشراف السّلطات التركية:

لم تكن تتوقع تركيا وصول أعداد الوافدين إليهاإلى الملايين، كما هو الحال اليوم، حينها كانت قد أعلنت عن تكفّلها الخاص بأوضاعهم وحدها ،إلاّ أنها لاحقاً تراجعت و أعلنت للمجتمع الدولي عن ضرورة مشاركتها تحمّل هذه الأعباء، و قامت بإشراك عديد المنظمات الدولية العاملة في مجال الإغاثة و الصحة و الهجرة [4]مثل منظمة اليونيسيفUNECEF التي قدّمت حوافزاً للمعلّمين و تدريبهم على التقنيات التربوية و الدعم النفسي و الاجتماعي للسوريين في تركيا. أما منظمة الصحة العالمية **WHO** فتقوم بتدريب الأطباء اللاجئين

---

[1]– محمد الدجين، **مرجع سابق**.

[2]-Ahmet İçduygu,Doğuş Şimşek**, op cit** ,p 67 .

[3]- **i bid**, p 68 .

[4]– زينب محمد محمد الحسن،" المحددات المفسّرة لتغيّر سياسات الدول إزاء أزمة اللاجئين السوريين، دراسة حالة تركيا و ألمانيا" ،المركز الديمقراطي العربي،2016.

و الممرّضات كي يتكيّفوا مع نظام الصحّة في تركيا، حتى منظمة الهجرة الدولية كان لها دور بتمويلها للمراكز المجتمعية و عيادات الرعاية الصحية الأولية بإسطنبول بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية كالهلال الأزرق الدولي **I.B.C**، والأطباء في جميع أنحاء تركيا [1] **D.W.W.T**، لكن تبقى أهم منظمة معنية بهذا المجال هي المفوضية السامية لشؤون اللاجئي ن التي اكتفت في حالة تركيا بتقديم بعض الخدمات النفسية، التقنية و الفنية للمخيّمات السّكنية، وقد برّرت ذلك أن هناك فئات أخرى في العالم تحتاج إلى المساعدة أيضاً ، ولا يجب التركيز على جهة واحدة فقط دون أخرى.[2]

وإجمالاً، تتواجد 139 منظمة غير حكومية عالمية معتمدة حاليا في تركيا، و تغطّي مجتمعة نسبة 3% من تكلفة الاحتياجات. كما أنّ عملها لا يكون إلاّ بالتنسيق مع المنظمات الحكومية التركية خاصة المديرية العامة لإدارة الهجرة **DGMM**، وهو ما اعتبرته المنظمات الدولية أحد الصعوبات أمام أداء مهامها وعدم فسح المجال لها بكلّ حريّة.[3]

المطلب الثالث: الاتفاق التركي- الأوروبي

عندما فتحت تركيا حدودها أمام اللاجئين السوريين و سمحت بدخولهم إلى أراضيها لم تراقب كل حدودها الخارجية، وهي الفرصة التي استغلها الغالبية من اللاجئين للانتقال إلى أوروبا عبر اليونان مروراً ببحر ايجه، و لانّ أوروبالا طالما عارضت وفود العرب و المسلمين إليها، استعجلت بإجراء ما أسمته "خطة العمل"مع تركيا و تعاونها في إدارة أزمة اللاجئين ،وبدأ هذا الإجراء(الخطة) عندما توجهت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل **Angela Merkel** إلى تركيا في أكتوبر 2015 لتقديم مسودّة العمل التي احتوت على اقتراحين:[4]

أ/ تحسين حياة أكثر من 2 مليون لاجئ سوري يعيشون في تركيا مقابل بقاءهم فيها و عدم انتقالهم إلى أوروبا.

ب/ التزام تركيا بوقف الهجرة غير الشّرعية عن طريق المنافذ البرية و البحرية إلى جزر اليونان، أي إغلاق و مراقبة الحدود.

وبالنّظر للامتيازات التي ستجنيها تركيا من هذه الخطّة ، وافقت عليها و أبرمت الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي أواخر 2015 .وينصّ هذا الاتفاق على الإسراع بتحرير التأشيرة للمواطنين الأتراك، و تقديم الاتحاد الأوروبي

---

[1] -Ahmet İçduygu,Doğuş Şimşek, **op cit**,pp67 -68 .

[2] – زينب محمد محمدالحسن،**مرجع سابق**.

[3] – محمد الدجين، **مرجع سابق**.

[4] – وسام الدين محمد العلكه، **مرجع سابق**، ص40.

الدعم المالي للاجئين في تركيا ما قيمته 3 مليارات يورو عام 2016، و أخرى عام 2018 ، وتحسين الظروف الإنسانية في سوريا [1] كخطوة لمنع هروب المزيد من السوريين، و النقطة الأهم هي استئناف المفاوضات بشان عضويتها في الاتحاد، و كخطّة عمل مشتركة ستكون هناك مساعدة لتركيا بالدوريات البحرية و الضوابط الحدودية [2]لإدارة تدفق اللاجئين إلى الاتحاد الأوروبي.

يمكن تلخيص أهم ما جاء في هذا الاتفاق في النقاط التالية:[3]

- ✓ إعادة اللاجئين القادمين من تركيا إلى أوروبا عبر الجزر اليونانية وفق مجموعة من الشروط:
  - كلّ من يصل اليونان و يُرفض تسجيله للتقدّم بطلب اللجوء يُرحّل، و يشرف على هذه العملية مراقبون من كلا الدولتين.
  - مقابل كلّ لاجئ يُعاد إلى تركيا من اليونان، توطّن دول أوروبا لاجئاً متواجداً في تركيا لدى دول الاتحاد الأوروبي بشكل قانوني، و قد تمّ تحديد العدد بـ72 ألف لاجئ فقط عام 2016.
  - يتكفّل الاتحاد الأوروبي بنقل و إعادة اللاجئين من اليونان إلى تركيا.
  - تعهد تركيا بتقديم ضمانات لجيرانها الأوروبيين حول مراقبة مياهها و منع وصول اللاجئين إلى جزر اليونان، أو عم طريق البوابة البحرية البلغارية.
- ✓ أمّا الامتيازات التي ستُمنح لتركيا جرّاء هذا الاتفاق:
  - الدعم المالي لتركيا للإنفاق على اللاجئين و تشجيعهم على البقاء في تركيا.
  - التعهّد بدفع 3 مليارات يورو لتركيا مقابل وقف دخولهم إلى أوروبا، رغم عدم وجودها سابقاً قبل هذا الاتفاق، وهي خطوة تهدف للتقليل من إعداد دخولهم إليها مع الإبقاء على الحدود مفتوحة تجاه الحالات الإنسانية الطارئة فقط، و الفئات الأخرى كالعاملين في المنظمات...
  - تقديم 3 مليارات يورو أخرى لتركيا بمجرّد الانتهاء من صرف الـ3 مليارات الأولى.
  - أمّا النقطة الأهم في هذا الاتفاق ، وهو الشرط الذي وضعته تركيا للموافقة على هذه الخطة هو قضية الانضمام للاتحاد الأوروبي ، ولكن هنا اشترطت تركيا فتح فصول جديدة من أجل الإسراع في انضمامها للاتحاد:
    - فتح الفصل 15 الخاص بالطاقة.
    - فتح الفصل 23 الخاص بالحقوق الأساسيةو القضاء.
    - فتح الفصل 24 الخاص العدالة و الأمن و الحريات.

---

2 -Ernesto FL Amarel ,Mahlet Woldestadik, Gabriel Armenta**, Challenges To The Integration Of Syrian Refuguees** , Texas, A and M University , U S A,p 47 .

[2]–وسام الدين محمد العلكه، **مرجع سابق**، ص40.

[3]–**المرجع نفسه** ،ص ص 41–42.

- فتح الفصل 26 الخاص بالثقافة و التعليم.
- فتح الفصل 31 الخاص بالأمن الخارجي و الدفاع.

✓ إقامة مناطق آمنة في سوريا.[1]

✓ إلغاء التأشيرة المفروضة على مواطني تركيا عند سفرهم لأوروبا نهاية شهر أفريل 2016،لكن و لغاية الآن لم يتم تلبية هذا الشرطة نتيجة معارضة دول من الاتحاد والبرلمان الأوروبي لذلك، مخافة زيادة أعداد الأتراك داخل بعض الدول الأوروبية التي تشهد بالأساس تواجد جالية تركية كبيرة مثل النمسا.

و هذه النقطة بالتحديد وجب التعقيب عليها، صحيح أن تركيا تأوي أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين، لكنها ليست الدول الوحيدة، فلبنان و الأردن أيضا يأويان أعداداً كبيرة منهم، ويشكل هؤلاء نسبة كبيرة بالنظر إلى كثافتهما السكانية الصغيرة، إضافة إلى أنّ المستوى الاقتصادي للدولتين مقارنة بنظيرهما التركي هو مستوى متدنّي ، وإذا ما تكفّلت الدولتان بهؤلاء اللاجئين ، فسيكون ذلك على حساب المستوى المعيشي لشعبيهما .

لذلك، يرى الكثير أن تركيا استعملت سياسة "الابتزاز" في هذه المسألة لتحقيق أغراض أخرى بعيدة عن الإنسانية ، و إذا ما أرادت لبنان و الأردن تحقيق المكاسب ، فعليهما نهج منهج تركيا الابتزازي.[2]

لكن وفي ظل الإصرار الأوروبي على عدم استقباله للعدد الكبير للاجئين السوريين ومحاصرته في دول الجوار، قدّم للبنان مساعدة مالية قُدّرت بـ 5 ملايين يورو عام 2012. لبنان الذي يحوي ما يفوق المليون لاجئ أغلبيتهم سوريونّ.[3]

---

[1]–**المرجع نفسه**، ص ص 42–43.

[2]–_____، أزمة اللاجئين: لماذا تربح تركيا و تخسر لبنان و الأردن؟ ،متحصل عليه من:http://cutt.us/K275d في2018/07/25 على 15:03.

[3]–أحمد إسماعيل حسن علي، " اللاجئون السوريون و معاناة الهجرة" ،**مرجع سابق**، ص ص20،21.

المبحث الثاني: الانعكاسات المترتّبة عن آليات السياسة التركية تجاه أزمة اللاجئين السوريين منذ 2011.

نتج عن تلك السياسات التركية الموجّهة للسوريين الفارّين من هول الحرب نتائج كبيرة على كلا الطّرفين السوري و التركي ، كما تعتبر تحدّيات بالنسبة لكلّ منهما، ووجب التعامل معها.

المطلب الأول: انعكاسات آليات السياسة التركية على اللاجئين السوريين.

رغم ما تم الإشارة في المبحث السّابق من سياسات و تسهيلات و إجراءات كبيرة قامت بها السلطات التركية تجاه الضيوف السوريون على أرضها في كل المجالات: الصحّة، التعليم، العمل، الجنسية... ،التّي حققت نتائج ايجابية بين أوساط السوريين بمختلف فئاتهم: كالأطفال تمّ منحهم حق التمدرس بمرسوم خاص، الطلبة الجامعيون أيضا تمّ مساعدتهم لمواصلة أو لبداية دراساتهم العليا في الجامعات التركية وذلك عبر إلغاء الرسوم الجامعية وتقديم المنح لبعض منهم، إرسال معلمون إلى المخيمات لتعليم اللغة التركية، الأطبّاء النفسانيون و دورهم في التخفيف من آثار الحرب على نفسيّاتهم..،و الكثيرالكثير من الآليات التي تعكس نيّة و سعي تركيا لمساعدة اللاجئين السوريين و إعادة دمجهم داخل المجتمع، وإرجاعهم إلى الحياة الطبيعية. إلاّ أن هناك جوانب أخرى سلبية ترتبت عن هذه الآليات.

– إجراء الحماية المؤقتة–الذي يتمتع به اللاجئون السوريون بتركيا– يتطلب الحصول عليه إجراءات بيروقراطية كبيرة فرضتها المديرية التركية العامة لإدارة الهجرة، أولها مدّة زمنية محددة للحصول على بطاقة التعريف الخاصة المؤقتة، لكنها لا تعتبر رخصة للعمل أو للإقامة.

– حركة التنقل داخل تركيا أيضا تم تقييدها بشرط الحصول على تصريح الإقامة المؤقتة الذي يستلزم لإخراجه جواز سفر ساري المفعول، لكن و نظرا لظروف الحرب لم يعد يملكه العديد من السوريين، بالإضافة إلى التأمين الصحّي بتكلفة تتجاوز 300 دولار سنوياً، وشرط وجود مبلغ ما لا يقل عن 6000 دولار في الحساب المصرفي وهو مالا يمكن أن يكون متوفرا لدى الغالبية.

ففي بداية الأزمة لم تركّز كثيراً السلطات التركية على ضرورة حمل السوريين لتراخيص الإقامة، فأباحت وجودهم دونها، فأصبحوا يدخلون تركيا ويخرجون منها بدون قيود، لكن مع تزايد أعدادهم عجّلت في هذه الإجراءات لفرض التقيّد بالمدة المحددة لسحب تراخيص الإقامة لاعتبارات أمنية.[1]

---

[1]– سونر جاغايتاي،مايا يالكن،**مرجع سابق**.

–نتيجة التشريعات الجديدة الصادرة في جانفي 2016 بخصوص العمل، تمكن اللاجئون السوريون من الحصول على تراخيص العمل، بين عامي 2011 و 2015 تحصل 7700 سوري على تصريح للعمل، و تليها 5500 رخصة أخربعد 6 أشهر[1]، ومع ذلك لا تزال شريحة كبيرة من اللاجئون السوريون بدون عمل، حتى و إن كان، فهو بشكل غير قانوني و بأجر دون المستوى [2]. يعود انخفاض فرص العمل للسوريين لعدة أسباب أولها الحدود الجغرافية التي تسمح للعامل أن يعمل فقط بالمحافظة المقيم بها، إضافة إلى القيد القانوني الذي يسمح بتوظيف 10% فقط من السوريين في الشركات كحدّ أقصى– في القطاع الخاص عامة– دون نسيان حاجز اللغة التركية دائماً.ومع ذلك يتجه السوريون للعمل ويتم دفع الأجر لهم أقل ب 3 مرات من الذي يُمنح للمواطن التركي، [3]ونظرا للحاجة الماسة للعمل وجمع المال من أجل توفير لقمة العيش، ترسل العائلات السورية بناتها للعمل في حال تعذّر على ربّ الأسرة القيام بذلك.[4]

التضييق والحظر المفروض على عمل السوريين في تركيا شكّلّ أكبر عقبة أمام تحسين أوضاعهم المعيشية، بالإضافة إلى أنه خلق تباين في الآراء بين الأتراك أنفسهم حول أحقية السوري بالعمل، بين مستفيد يدافع عن ذلك لأنه يعتقد كربّ عمل توظيف عامل تركي محلي براتب 1000 ليرة تركي، اما الرافض لهذه الفكرة يدعّم رأيه أنّ هذا الترخيص بالعمل من شأنه لأن يخلق منافسة كبيرة و مشاكل اكبر: سواء منافسة بين أرباب العمل في حالة ما إذا قرر السوري الاستقلال بعمله، أو المنافسة بين السوري و التركي من اجل فرص العمل، ونظراً لكون السوري محتاج ومضطر فسيقبل بالعمل مهما كان الراتب، وهو ما يعني انعدام فرص العمل أمام المحليين. لذلك دعا عديد الأتراك إلى ضرورة الإبقاء على تصاريح العمل المؤقتة أو حصرهم في قطاع معين فقط، وهو ما دعت إليه بعض الشخصيات ومنظمات المجتمع المدني التركية من اجل ضرورة إيجاد وضع قانوني مستعجل ومنظم لطريقة و نظام عمل السوريين ومنع استغلالهم.

من الآليات الأخرى التي انتهجتها السلطات التركية هو توفير التعليم الابتدائي رغم بعض العراقيل التي واجهت السلطات و السوريين معًا في البداية الا أنها أوجدت الحلول في الأخير، لكن ذلك لم يجدي نفعًا وأصبح مشكوكًا في مدى جدية و طول أمد هذه الإستراتيجية المنتهجة في هذا الإطار بالنظر إلى الإقامة طويلة الأجل للسوريين و أطفالهم في تركيا. هذا الوضع خلق مشكلاً أخر وهو عمالة الأطفال كسبب و كنتيجة للأطفال غير المتمدرسين، فالسوريون يدفعون بأولادهم للعمل في سن مبكر مابين 05 إلى 10 سنوات

---

[1]-عمر كادكوي، تيمور كايمز، "أزمة اللاجئين السوريين في تركيا ومراحل الاندماج الاقتصادي داخل المجتمع التركي"، متحصل عليه من الموقع:http://cutt.us/kZ0Uf في 2019/05/17 على 12:30.

[2]-Sage chen , " SyrianRefugueesAnd Turkey'sRefugueePolicies",Polit Turgo :ResearchAnd PolicyPaper,Number5 ,April2018 , P8 .

[3] - Bayran Balci ,Juliette Tolay , " La Turquie Face Aux Refugies Syriens Entre Engagement Humanitaire et Instrumentalisation Politique " ,Cience Po ,Centre Des Recherche Internationales, N225,Decembre 2016, P 15 .

[4]-_____, "Syrian Refuguees In Turkey : Challenges And Apportunities For Long Term Integration",work shop summary -,February 2016, P4 .

، وانتشرت هذه الظاهرة على نطاق واسع فهم يعملون بدوام كامل و أجر زهيد، يجولون الشوارع كباعة متجولين في مختلف أشكال الوظائف الفردية، وتعتبر اسطنبول أكثر المحافظات التي توجد بها هذه الظاهرة ،ورغم معارضة الدولة التركية لهذا إلاّ أنه يبقى كدليل قوي على حاجة وعوز السوريين في تركيا.[1]

مشكل العزوف عن التعليم ليس فقط عند الأطفال، بل حتى في قطاع التعليم العالي، فرغم كل التسهيلات التي قدمتها الوزارة التركية المعنية في هذا الجانب ،ومن كل النواحي يذهب فقط ما نسبته 2% منهم الى الجامعة، ففي سنة 2014م كان هناك 043 450 مسجل بالجامعة، وهو رقم يعتبر قليل و ضئيل جداً مقارنة مع ذلك الموجود في البلدان المضيفة الرئيسية الأخرى: لبنان و الأردن. وفقاً لأحد الدراسات 1% فقط من اللاجئات السوريات يذهبن للجامعة.[2]

وكتفسير لهذا الوضع، تبقى دائما عوامل: الفقر، اللغة التركية هي الحواجز الرئيسة أمام إمكانية استمرار نجاح هذه الآليات.

المطلب الثاني: انعكاسات الآليات السياسة التركية على الوضع الداخلي التركي.

المساعدات التي قدّمتها السلطات التركية للاجئين السوريين لم تنعكس عليهم فقط، بل انعكست حتى على الأتراك أنفسهم على جميع الأصعدة.

أوّلاً: اقتصاديّاً

– بداية من الناحية الايجابية، من نتائج تأسيس شركات حديثة في تركيا من اجل مساعدة السويين من طرف الأفراد ، منظمات المجتمع المدني أو المفوّضيّات الدولية ، أنها وفّرت مناصب الشغل في البلاد لكلا الفئتين، إضافة إلى أنّ استثمار رجال الأعمال السوريين– القادمين أغلبيتهم من حلب– في تركيا عاد بالفائدة أيضا على الاقتصاد التركي و الشعب التركي على حدّ سواء، فالعلاقات الخارجية لرجال الأعمال السوريين الناجحة ساهم في وصول منتجات إلى أسواق تركيا بسهولة بعدما كانت تلقى صعوبات سابقاً، إضافة إلى ربط علاقات شراكة وتبادل مع دول أوروبا عبر اليونان و بنوك قبرص.

أمّا سلبيا فهي آثار عديدة و متنوعة، أهمّها ارتفاع أسعار الإيجار في المدن الحضرية نتيجة نزوح السوريين من المخيّمات إلى المدن، وفي كثير من الأحيان يضطرّ المؤجرون إلى طرد المستأجرين من اجل إيجارها للسوريين، ويكثر هذا المشكل بشكل كبير في المدن الجنوبية التي تشهد توافد عديد اللاجئين السوريين

[1]- Sophia Hoffmann,Sahiza rSamuk, « Turkish Immigration Politics And Syrian Refuguees Crisis : working paper », German Institution For Inter security Affairs , Berlin , March 2016 , p p15-17.
[2]-**I bid**,pp 17-18.

إليها ، وهو نفس السبب الذي أدّى إلى اعتبار السوريين "سارقي وظائف" خاصة في قطاعات الزراعة، الصناعة، و قطاع الأعمال نظرا لكونها عمالة رخيصة.

–عادة ما تكون تكلفة صيانة المخيّمات مرتفعة، و في هذه الحالة ستكون صيانتها على حساب أولويات أخرى يحتاجها الأتراك، وهو ما أدىّ إلى سخط و توتّر اجتماعي كبير تجاه اللاجئين[1].

–تراجع قطاع السياحة في البلاد نتيجة الانتشار الكبير للسوريين غير الشّرعيّين و تزايد حدّة الأعمالالإرهابية في المنطقة ممّا شكّل تهديداً كبيرا على قطاع حيوي ومهم بالنسبة للاقتصاد التركي.[2]

–أزمة اللاجئين ألقت بظلالها على حتى على قطاع الاستثمارات، أين تراجعت نسبة المبادلات التجارية بين المناطق الحدودية بين البلدين– خاصة غازي عنتاب وسالينورفا– وهو ما سبّب أزمة بطالة في هذه المناطق.

–ارتفاع أسعار كلّ ما له علاقة أمور المعيشة من مواد أساسية، إيجار خاصة لدى الفئة محدودة الدخل.

–ارتفاع ديون لدى العائلات التركية التي تستضيف أقاربها من اللاجئين السوريين.

ثانيا: اجتماعيا

–يظهر تأثير سياسات تركيا في هذا الجانب على الناحية الديمغرافية و تغيير في خريطة التوزيع العرقي بالمحافظات التركية الجنوبية خاصة ماردين و هاتاي بشكل أكبر [3]، كونها أكثر محافظة تتميز التنوع الديني ، العرقي، ألاثني ، اللغوي و الطائفي :عرب،سُنّة،أتراك،أكراد، أرثوذكس، يهود و أرمن [4].التغيير الديموغرافي كذلك يدعمه ارتفاع نسبة المواليد الذي يُنبأ بوجود جيل ثاني من اللاجئين السوريين، ما سيزيد من الخلل في التوازنات العرقية و الطائفية و آثاره قد تمتدّ طويلا لزيادة التوترات في المستقبل .

–رغم أنّ أغلبية السوريين هم عرب سُنّة، ما يعني أنّ الخطر على الأمن الداخلي هو ثلاثة أضعاف، فوجود هؤلاء بممتلكاتهم و أفكارهم و عاداتهم و ذهنياتهم و كلّ ما له خصاصة بهم يعني استنساخ للتوترات السياسية بين الجماعات السورية المختلفة على أراضي تركيا.

–يتواجد العدد الكبير من لاجئي سوريا في المناطق المُتاخمة لحدود سوريا، وهو ما يمكن اعتباره أكبر تهديد للأمن القومي ،لذلك تفطّنت السلطات التركية بإجراءات احترازية لتأمين حدود الجنوب من خلال إعادة توزيع

---

[1]- Federico Donelli ,« Syrian Refuguees in Turkey : A security Perspective » ,New England Journal of Public Policy, Article 07,University of Genoa, Italy,2018,p5 .

[2]–فني كنزة،" اللاجئون السورين في تركيا : ما بين الالتزامات القانونية و التحدّيات القانونية"، مجلة العلوم السياسية والقانون ، ،العدد04، سبتمبر 2017، ص ص190–192.

[3]- Federico Donelli ,**op cit**,p5 .

[4]– فنّي كنزة، **مرجع سابق**، ص188.

هؤلاء اللاجئين في المناطق الداخلية الأخرى، ومنع تركيزهم في المناطق الحدودية فقط، وكذلك نشر القوّات الأمنية و العسكرية على طول الحدود[1].

–قرار وزارة التعليم بإعطاء الأطفالالسوريين حق الدخول إلى المدارس لمواصلة أو لبداية تعليمهم ،لم يلقى استحسان عديد الأتراك ، كونه تسبّب في زيادة الضغط على الأقسام ، وعدم قدرة المدرّسين على احتواء الوضع و التعامل معه، إضافة إلي تغيير نظام الدراسة ، نتيجة الاكتظاظ لجأت العديد من المدارس إلى العمل بنظام الفترتين: يلتحق السوريون بين الساعة 15 و الساعة 19 ، فهذا الوضع لم يعجب الكثيرين، وأصبحت المدارس الحكومية تحتوي أطفالاً سوريين أكثر من الأتراك.[2]

ثالثًا: سياسيا و أمنيا:[3]

–زيادة احتمال تعرّض السكان المحلّين للهجمات الإرهابية، خصوصا مع تزايد الاعتقال في أوساطهم ان هناك فئة من اللاجئين تنشط مع تنظيم داعش، مع النظام السوري ،أو مع الأكرادأنفسهم. و ينشط هذا الخطر كثيراً في إقليم كيليس و سالينورفا، فهو تهديد للنظام السياسي التركي أيضا وليس فقط للسكان.

–استغلّت المعارضة لاجئي الحدود بين البلدين و تمّ تجنيدهم في صفوف الجيش الحر السوري، ما يطرح فكرة اللاجئ و المعارض، فهو إجراء يتنافى مع الوضع القانوني للاجئين السوريين في تركيا،وهو ما يفتح المجال أمام زيادة أعمال العنف داخل المخيّمات خاصة مع سهولة حصولهم على الأسلحة.

المبحث الثالث: سيناريوهات حول مستقبل اللاجئين السوريين في تركيا.

منذ أن دخل اللاجئون السوريون تركيا و التساؤلات تُطرح حول مستقبلهم فيها و كيفية تعاملها معهم، فهناك من يرى أن العدد في تزايد مستمر، و آخر يرى العكس و أنّ بقاءهم في تركيا مسألة وقت فقط، في حين يصرّ الرأي الثالث على أنّ الحال باق على ما هو عليه إلى إشعار آخر ، ولكّل موقف من المواقف الثلاثة ما يدعمه.

المطلب الأوّل: سيناريو تزايد أعداد اللاجئين السوريين في تركيا.

قد يزداد توافد المزيد من اللاجئين السوريين إلى تركيا في ظل :

–عدم وجود أي مؤشرات تنبأ بقرب انفراج الوضع في سوريا، أو حتى نيّة المجتمع في جدية حل الأزمة. فالأمور لا تزال متداخلة و معقدة، ولم يصرّح أي طرف فاعل في هذه الأزمة عن رغبته في إيجاد مخرج لها.

---

[1] - Federico Donelli , **op cit,** p6 .
[2] -Sophia Hoffmann, op cit , p16.
[3] –فنّي كنزة، **مرجع سابق**، ص ص 185–186.

بل بالعكس الأطراف الدولية لازالت تتدخّل في كلّ مرةّ و أصبح لكلّ منها مصلحة خاصة تختلف عن مصالح الآخرين فيها ما يعني أن حل الأزمة وفق حلول طرف ما قد لا يخدم الطرف الأخر، لأنه من غير المعقول أن تعجز الدول بحكوماتها و قوانينها و منظّماتها عن إيجاد مخرج للوضع و بشكل سريع، لكن لمّا ارتبط الأمر بالمصالح بقي الوضع متأزّما لحدّ الساعة. ويعتبر هذا المؤشر هو الأهم والمتحكم رئيسياً في أزمة اللاجئين بأكملها.

–عدم وجود دول أخرى قدّمت تسهيلات كالتي قدّمتها تركيا، وعلى جميع المستويات و النواحي. صحيح أن هناك دولا أخرى تأوي أعدادا منهم على رأسها لبنان و الأردن على الصعيد الإقليمي و بعدد كبير أيضا مقارنة مع الدول الأخرى كالمغاربية مثلاً منها الجزائر و المغرب، نظرا للمسافة الجغرافية القريبة كعامل أوّل، وكذلك الروابط التاريخية و القيميّة والاجتماعية وغيرها، ومع كلّ ذلك يبقى التعامل التركي مع اللاجئين السوريين يلقى خصوصية كبيرة من قبل السلطات نفسها، و أيضا من قبل اللاجئين السوريين.

– العامل المهم الآخر أيضا هو عامل القرب الجغرافي لتركيا بالنسبة لسوريا التي تعتبر أحد الدول المجاورة لها على الجهة الجنوبية.فحتى إن لم يعد يرغب السوريون في اللجوء إلى تركيا ،سيُحتّم عليهم قرب المسافة ذلك،، طالما أن هدفهم الوحيد هو إيجاد المكان الآمن و الهروب من الموت في سوريا، بالإضافة إلى أنّ أغلبية المناطق المحاصرة و المسلّحة تقع على الحدود بين الدولتين، ما يعني أنه زيادة على أنها معبر للسوريين القادمين من مناطق أخرى إلى تركيا، هي كذلك بؤر حربية ومناطق استهداف مباشرة تجب مغادرتها و إفراغها من المدنيين بشكل سريع.

–طبيعة العلاقات الوديّة بين شعبي البلدين، فعلى مرّ التاريخ كانت هناك علاقات جدّ متينة بين تركيا وسوريا سواء بين النخب الحاكمة أو حتى بين الشعوب، الأمر الذي جعلها أنجح العلاقات التي بنتها تركيا مع دولة عربية. حتى وانه في فترة ما من الزمن عرفت العلاقة بينها فتوراً و تراجعاً لكن الدولتان تجاوزتا ذلك لاحقا ليعلنا عن بدأ عهد جديد بينهما.

–العلاقات التاريخية السورية –التركية انعكست أيضاًعلى تقارب نمط المعيشة بينهما،خاصة في المناطق الحدوديّةعندما يتعلّق الأمر بمحافظات غازي عنتاب **(Gaziantep)**،كيليس **(Kilis)** ،إزمير **(İzmir)** وهاتاي **(Hattay)** أو لواء الإسكندرون الذي كان بالأصل إقليما سورياً في السابق وغيرها من المحافظات، ويقابلها في ذلك كلّ من حلب، إدلب، الرّقة، اللاذقية و غيرها...

–تتواجد أغلب الهيئات التابعة للمنظّمات الدولية المسؤولة عن إغاثة اللاجئين السوريين في تركيا كاليونيسيف، منظمة الصحّة العالمية، المفوّضية السامية لشؤون اللاجئين وغيرها، وتقدّم هذه الهيئات خدماتها للاجئين حسب اختصاصاتها، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني التركية.

– من بين المميّزات التي تُحسب لتركيا هو عملها على تحضير اللاجئين لوضع ما بعد الأزمة، والعودة إلى حياتهم عبر الخدمات الطبية النفسية، إضافة إلى تهيئتهم نفسيّا في حال العودة إلى سوريا.

–تركيا انتهجت سياسة متكاملة مع كل فئات اللاجئين، فسياستها مسّت كل الجوانب و القطاعات وكانت موجهة نحو كل فئات اللاجئين: أطفال وفّرت لهم التعليم، الشباب أعطت لهم فرص العمل، و هناك من ساعدته في العودة التعليم العالي كذلك.

ومن منطلق تلك المتغيّرات، تظهر أنّ تركيا تمثّل شريان حياة بالنسبة للاجئين السوريين بالنّظر لحجم المساعدات والخدمات التي تقدّمها لهم، ما يعتبر ذلك حافزاً وعاملاً مساعداً و مشجّعاً ليزداد هؤلاء اللاجئين في تركيا. وفي هذه الحالة يجب على السلطات التركية الاستفادة من تجارب السنوات الماضية في كيفية التعامل معهم من جهة ، من جهة أخرى وجب عليها صياغة إستراتيجية تشاركية جديدة تقوم على التعاون و التنسيق مع دول الجوار خاصة منها المضيفة للاجئين كلبنان والأردن والعراق كي تستفيد هذه الأخيرة من الخبرة التركية في هذه المجال، ومن جهة أخرى يتم تخفيف العبء ولا يبقى على جهة واحدة فقط. هذه الإستراتيجية– في حال تنفيذها– ستصّب في مصلحة تركيا كونها ستخفّف من العدد الموجود عندها، و كذا تكون هي الموجّه و المتحكّم في هذه الخطة وتسير ضمن مسعى قيادة الإقليم.

المطلب الثاني: سيناريو تراجع أعداد اللاجئين السوريين في تركيا:

يتحقّق سيناريو تراجع العدد الكبير للاجئين السوريين في تركيا بوجود هذه المتغيّرات:

–بداية ظهور الاستياء و الرفض من طرف الأتراك للسوريين رغم أنهم كانوا أحد المشجّعين لقرار استضافتهم غير أن ذلك تغيّر لاحقا، خصوصاً وانّ المدة الزمنية قد طالت،و لا لوجود لبوادر انفراج الأزمة، ما يعني أن أنّ مرحلة استضافة الأتراك للاجئين لا زالت مستمرة، لكن سيكون ذلك على حساب الأتراك الذين يرفضون أن تقدّم حكومتهم مساعدات لهم من الضرائب التي يدفعونها.

–رفض الكثير من الأتراك إجراءات منح الجنسية للسوريين اثر استطلاعات للرأي قام بها مركز للأبحاث في تركيا ، وكانت نسبة الرافضين قد بلغت 84.5%[1] ،فرغم أن الوضع القانوني المؤقّت لهم يمنعهم من الحصول على الجنسية، إلاّ أنّه قد يحدث ذلك إذا ما قرّر مجلس الوزراء، علاوة على أنّ نسبة كبيرة منهم قد حصلت عليها.

[1]- Bayram Balci, Juliette Tolay**, op cit**,p18 .

-يرى الأتراك أن السوريين أصبحوا عبئا ثقيلاً على اقتصادهم، خصوصا و أنهم أصبحوا يُزاحمون في سوق العمل، ما ساهم في ازدياد معدّل البطالة بين الأتراك ، إضافة إلى أنهم سبب في ارتفاع أسعار الإيجار في المدن، ما أحدث تضييقاً اقتصاديا عليهم خاصة في المناطق التي تشهد تواجدا كبيرا للاجئين.

-تراجع الاقتصاد التركي في السنوات الأخيرة، إضافة إلى تحمّله الجزء الكبير من ميزانية الإنفاق و المساعدة للاجئين قد يجعله غير قادر على تحمّل المزيد من الأعباء بمفرده، ما يؤدّي إلى تراجع في مستوى وقيمة الاحتياجات.

-انتشار ظواهر اجتماعية لم تكن موجودة سابقاً مثل :تعدّد الزوجات و لجوء عديد الرجال الأتراك لإعادة الزواج من سوريات صغيرات في السن، انتشار ظاهرة التسوّل في كبرى المدن كاسطنبول **(İstanbul)** ، إضافة إلى ظواهر التحرّش الجنسي و اللفظي ، الاختطاف و ما شابه أدىّ إلى حدوث سخط شعبي كبير تجاه اللاجئين السوريين وما ساهم في زيادة ذلك هو تهويل لهذه القضايا واعتبار أنّ السوريين هم المتسبّبين في ظهور آفات اعتبرها دخيلة عن المجتمع التركي.

-أظهرت إحصائيات المديرية العامة لإدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية التركية انه ما مجموعه 362 21 سوري خرج بصيغة الفرد من تركيا إلى عديد دول العالم، وكانت ألمانيا ، هولندا، فرنسا، بلجيكا و فنلندا في مقدّمتهم[1] . ما يعني أنّ السوريين بحد ذاتهم لم تعد لديهم الرغبة في البقاء على أراضي تركيا، بل كانت مجّرد محطّة أولية لهم .

-يعتقد الأتراك أنّ وجود اللاجئين السوريين بعدد كبير على أرضهم قد يُؤثّر على نمط معيشتهم رغم تقاربها، إلاّأنهمّ يرفضون ذلك خصوصا وأن كثيرا من حالات الزواج حدثت بين الشعبين و هو ما سيؤثّر على التنوع الديموغرافي و اختلاط في الأنساب و هو ما لا يناسب الأتراك الذين يعتزون بأصلهم العثماني ويتفرّدون به.

-رفض الأتراك لتواجد السوريين في المدن و مزاحمتهم في المعيشة هناك، فمادامو مجرّد لاجئين و لهم أماكن للإيواء وجب عليهم البقاء فيها و عدم الخروج منها.

-أثناء عقد الاتفاق الأورو-تركي الخاص بمسألة اللاجئين السوريين، كان أحد الشروط التركية هو تقديم تسهيلات للمواطنين الأتراك من خلال إلغاء التأشيرة عنهم و دخولهم منطقة شنغن ، لكن أوروبا لم تنفّذ هذا الشرط لحدّ اليوم، و هذا ما قد يدفع بتركيا لإلغاء الاتفاق، وبالتالي السماح لهم من جديد بالإبحار والهروب إلىأوروبا.

---

[1]-احصائيات الهجرة و الحماية المؤقتة، **مرجع سابق**.

–استغلال المعارضة لهذا الملف و التعهد بإرجاع اللاجئين إلى سوريا في حال فوزها بالانتخابات البلدية في افريل المنصرم، وهو ما حدث فعلا، فالمحافظات التركية التي تعتبر حاضنة للاجئين كانت أغلبية نتائجها لصالح المعارضة[1]، ومن خلال خطابها، فهي تساعد على زيادة خوف المجتمع من السوريين ، ما أدىّ إلى اتّساع دائرة الرافضين لهم بين أوساط الأتراك.

–لم يبق ملف اللاجئين داخل تركيا يحظى بنفس الاهتمام مثل ما كان عليه الحال في السنوات الأولى ، وقد ظهرت عدة قضايا أخرى استحوذت على اهتمام الشعب التركي وحتى العالم الخارج ي، مثل قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية المملكة العربية السعودية باسطنبول **(İstanbul)**. هذه القضية التي استغلتها تركيا لخدمة مصالح أخرى مثل ما فعلت تماما بقضية اللاجئين السوريين مع الاتحاد الأوروبي و إعادة إحياء حلم الانضمام إلى الاتحادالأوروبي.

– عدم استفادة بعض اللاجئين غير المسجّلين من المساعدات التركية، شعور بعض اللاجئين بعدم الرضا عن الخدمات المقدّمة من طرف السلطاتالتركية، قد يدفعهم أيضا إلى اتخاذ قرار المغادرة و البحث عن وجهة أخرى قد تكون أفضل بالنسبة لهم.

–استمرار إنشاء تركيا للمناطق الآمنة على طول الحدود الجنوبية مع سوريا، كإجراء يمنع دخول المزيد منهم إليها.

–[2]مع بداية تزيد العدد، ونفاذ قدرة المخيّمات عن استيعاب المزيد من اللاجئين، أعلنت السلطات التركية عن المساح بدخول الحالات المستعجلة فقط مثل المستضعفين و المرضى و المتضرّرين ذوي الحاجة للرعاية الصحية الضرورية، اما الباقي فسيبقون في الانتظار على الحدود الى حين توفّر حلول لهم.

أظهرت هذه المتغيّرات أنّ مصير اللاجئين أصبح على المحك، وفي حال ما توفرّت هذه المتغيّرات أو تطوّرت سيتراجع وجود اللاجئين السوريين في تركيا الذي يعني بداية نهاية هذه الأزمة على أراضي هذا البلد و تبدأ من جديد في مكان آخر. ولذلك تراجع العدد سيسمح لتركيا بتحسين وضعية الموجودين بشكل أكبر و بالتالي تحافظ على مكانة "البلد السخي" مع اللاجئين مثلما وصفها به الأمين العام للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي (**Filippo Grandi**) [3] بمناسبة اليوم العالمي للاجئ المصادف لـ 20 جوان من

---

[1]–إسماعيل كايا ،"عواقب نتائج الانتخابات المحلّية على السوريين في تركيا"، متحصل عليه بتاريخ 2019/05/22 على 18:45 من :http://cutt.us/nj5c

[2]- زينب محمد محمد الحسن، **مرجع سابق**.

[3]–_____، المفوض السامي غراندي يدعو لتوفير المزيد من الدعم لجهود تركيا في استضافة اللاجئين، على الرابط: https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2018/2/5a88a11f4.html في 2019/06/21 على 21:30.

كل عام. وفي نفس الوقت يجب على تركيا الاستفادة من اليد العاملة التي تكونت خلال فترة اللجوء على أراضيها، سواء من رجال الأعمال او حتى من اللاجئين أنفسهم بمزيد من التحفيزات التنافسية ، خاصة وأن حكومة حزب العدالة و التنمية تركّز على البعد الاقتصادي كأحد أهم مرتكزات إستراتيجيتها الجديدة.

المطلب الثالث: سيناريو بقاء الوضع على حاله

تستمرّ أزمة اللاجئين السوريين في تركيا في ظلّ:

– بقاء الحال على حاله في سوريا بدون أي تطوّرات .

– السلطات التركية اعتادت على الوضع، و عرفت كيفية التحكّم فيه من خلال اكتسابها لخبرة في الأزمة مدّتها قاربت 8 سنوات.

–تكيّف السوريين مع وضعهم الجديد كلاجئين في سوريا، إضافة إلى اعتيادهم على الوضع المعيشي في البلدو اندماجهم مع نمط الحياة السائد.

–تراجع عدد كبيرمن المشاكل التي كان يعاني منها اللاجئون أهمها ما تعّلق بتوفير الاحتياجات اليومية، بعد اتخاذ قرار منحهم تراخيص العمل، عودة الأطفال و الطلبة إلى مقاعد الدراسة في المدارس و الجامعات، توفير السكن وغيره... ما يعني أنّالوضع بدأ يتحسّن تدريجيا.

–عدد اللاجئين السوريين المغادرين من تركيا إلى الدول الغربية الأخرى ليس بالعدد الكبير الذي قد يؤثّر على نقص عددهم في تركيا،إضافة إلى أنّ الدول المستقبلة لهم تضع شروطاً معيّنة لاستقبالهم ، وبأعداد محددة فقط، مثل ألمانيا التي تنتهج سياسة الانتقائية و استقطاب الكفاءات فقط، وتقديم كل التسهيلات لاستقبالهم و دمجهم و تشغيلهم عندها و ذلك من أجل سدّ العجز الديموغرافي الذي تعاني منه ، و الأمر نفسه ينطبق على الدول الغربية الأخرى أيضا.

–رغم وجود بعض المعارضة من طرف المجتمع التركي تجاه بقاءهم في تركيا ،إلاّ أنّ هناك نوع من القبول و الرّضا بوجودهم ، مع وعي بضرورة تحمّل العبء معهم و مشاركتهم أزمتهم من مبدأ الإنسانية، الأمر الذي أوجد تعايشاً سلمياً فيما بينهم، قد اعتاد كلا الطرفين على ذلك.

–تفطّن النظام السياسي التركي للحيلة المنتهجة من طرف المعارضة و استغلالها لهذه الورقة ضدّه ، ما جعل النظام السياسي التركي يتّخذ لإجراءات احترازية لذلك.

– بقاء تقديم المساعدات الدولية من قبل الهيئات الخاصة اللاجئين في تركيا لن يشكّل عبئا على تركيا و لن تمانع بذلك بقاءهم فيها.

فبتوفّر هذه المتغيّرات، سيبقى كلّ في مكانه و لن يغادر السوريونّ تركيا، وهو السيناريو الأقرب إلى الواقع.وهنا سيكون على تركيا الإبقاء على النهج المتبع معهم بشكل يحافظ على الاستقرار و النظام للطرفين كهدف أول و رئيسي.

خلاصة الفصل الثّاني :

وكنتيجة لذلك:

- ✓ فرضت تركيا على اللاجئين السوريين آليات قانونية تماشت مع قانونها الداخلي الخاص بالهجرة و اللجوء، الذي لا يمنح صفة اللاجئ لغير القادمين من أوروبا. ومنه يعتبر هؤلاء اللاجئين مجرّد ضيوف تُمنح لهم الإقامة المؤقتة فقط. أمّا من الجانب اللوجستي فلم تُقصّر السلطات في ذلك خاصة و أنها تلقّت دعمًا من قبل المنظمات الدولية المعنية، و كذا الإعانة المالية الأوروبية المقدّمة جرّاء عقد صفقة بين الطرفين.
- ✓ المساعدة التركية الممنوحة للاجئين السوريين مثلما عادت بالإيجاب و الفائدة على الطرفين السوري و التركي، عادت أيضا بالسلب و الضّرر عليهما.
- ✓ مستقبل اللاجئون السورين في تركيا مرهون بثلاثة سيناريوهات لا رابع لهم، و عديد المؤشّرات توحي بانّ بقاء الوضع على ما هو عيه هو السيناريو الأقرب للواقع.

الخـــــــــــــاتمـــة

بعد دراسة أبعاد السياسة التركية تجاه أزمة اللاجئين السوريين منذ عام 2011، من خلال الجوانب المفاهيمية والقانونية الخاصة باللاجئين بشكل عام، ثمّ مطابقة ذلك مع ما تقوم به تركيا مجسّدة في حزب العدالة و التنمية تجاه هؤلاء بصفتهم لاجئين على أراضيها وتأسيساً على ما تقدّم، توصّلت الدراسة في النهاية إلى مجموعة من النتائج هي :

- ✓ مفهوم اللاجئ شهد عديد التغييرات و التعديلات في مختلف الاتفاقيات الدولية و الإقليمية، فرغم مدلوله البسيط إلا أنه بقي يعاني من إشكالية ضبط تعريفي موحّد ، وهو ما جعل الأطر القانونية الخاصة به تختلف في كلّ مرة و تحاول تدارك النقائص و الهفوات في ما سبقها.
- ✓ أزمة اللاجئين لم تعد ظاهرة اجتماعية فحسب، بل تعدّت ذلك لتصبح تهديدا أمنيا ومسألة خطيرة تمّ أمننتها واعتبارها أحد القضايا المُهدّدة لاستقرار الدول و والإخلال بانسجامها الداخلي، فإلى جانب الرفض التركي الذي بدأ يظهر مؤخرا تجاه اللاجئين السوريين، إلا أنها ترى فيهم عاملا أثّر سلبًا على الاستقرار و النظام الداخلي، وهو ما يفسّر اتخاذها لإجراءات صارمة تقيّد حركتهم و تحدّد لهم مجموعة من القوانين والالتزامات الواجب إتباعها، ويتعرّض مخالفيها للعقوبة والجزاء.
- ✓ هروب اللاجئين من الحرب في سوريا يعني رغبتهم في الحصول على الأمن، الذي لا يجب أن يقتصر توفيره على القوة العسكرية، بقدر ما يجب أن يكون بالطرق الأخرى الناعمة و على عديد المستويات سياسيا، اقتصاديا،اجتماعيا،بيئيا، سواء كان ذلك في تركيا، أو حتى عند العودة إلى سوريا كضمان لهم.
- ✓ ككلّ الأزمات التي تحدث في العالم وتخلّف نتائجاً سلبية ،خلّفت الأزمة السورية أسوأ أزمة لاجئين عرفتها البشرية؛ نظرا للاستجابة الدولية المحتشمة مقارنة مع العدد الكبير لهم، فانتشر السوريونّ في كل دول العالم ليجتمع أكبر عدد منهم في تركيا نظرا للقرب الجغرافي، التسهيلات المقدّمة و عديد

العوامل الأخرى، وتكون بذلك أزمة سوريا سبب تشكّل أزمة اللاجئين في تركيا، وهو ما يؤكّد الفرضية الأولى.

- ✓ اختيار اللاجئين السوريين لتركيا في البداية كان اختياراً عشوائيا، فالمه م هو الحصول على الملاذ الآمن، ليعتبرها البعض ملجأه، بينما اتّخذها البعض الآخر ممرّا للوجهة الأوروبية عبر الحدود التركية– اليونانية والبلغارية.
- ✓ عندما قرّرت تركيا استقبال اللاجئين السوريين على أراضيها، وضعت لذلك إستراتيجية للتعامل معهم راعت فيها مختلفالفئات العمرية و الجنسية، وهو ما تجسّد من خلال توفير التعليم و الصحة و العمل و السكن.. لهم
- ✓ بعدد يعادل أو يفوق الثلاثة ملايين ونصف لاجئ، تأوي مخيّمات و مدن تركيا هذا العدد الكبير، لكن ذلك لم يُثن السلطات التركية من تأطيرهم و التحكّم فيهم بإجراءات قانونية و خدماتية أخرى،سواء من طرفها هي أو من خلال المساعدات الممنوحة من قبل الجهات الدولية الأخرى أيضا، وهو مؤشّر ايجابي على الاستجابة التركية مع الأزمة، وفي نفس الوقت دليل عل سعيها الثابت و المستمر في الوصول الر مرتبة القائد الإقليمي، وهو ما يُثبت الفرضية الثانية.
- ✓ الفرضية الثالثة أشارت إلى التزام تركيا على علاقاتها مع الحليف السوري رغم ما تعرفه الدولة من اضطراب أمني سبّب لتركيا أزمة خانقة من اللاجئين، غير أنّ الطرف التركي غلّب مصلحته في النهاية، فتغيّر المواقف تجاه النظام السوري من مرحلة النّصح و الحوار إلى مرحلة التهديد باستخدام القوة ضدّه وفتح الحدود لاستقبال المدنيين الهاربين من سوريا أكّد على أنّ تركيا لم تراع مسألة الحفاظ عليها كحليف في الشرق الأوسط بقدر ما استغلت أزمتها لدوافع تخدم مصلحتها الوطنية، التفسير الذي ينفي هذه الفرضية.
- ✓ المساعدات المقدّمة من قبل الجهات التركية والأموال التي تنفقها على اللاجئين السوريين منذ بداية دخولهم إليها لم يكن لها أي تأثير على خزينة الدولة رغم الركود الذي عرفه اقتصادها في السنوات الأخيرة ومع بقاء اللاجئين فيها طيلة هذه السنوات و عودة الآخرين إليها دليل على مستوى مساعداتها المقبول، وهو ما ينفي الفرضية الرابعة.

وكإجابة مباشرة عن الإشكالية، الدوافع الإستراتيجية للسياسة التركية تجاه أزمة اللاجئين السوريين منذ 2011م تتمثل في أن:

- ✓ اللاجئون فرصة تريد تركيا استغلالها كإثبات لعودتها القوية، وإعادة تعريف دورها في المنطقة من خلال المشاركة في حلّ القضايا الإقليمية و ترتيباتها الأمنية الجديدة نظرًا لارتباط استقرار الدول باستقرار الإقليم، التي هي جزء منه.

- ✓ من خلال قضية اللاجئين السوريين ، أعادت تركيا فتح ملف الانضمام للاتحاد الأوروبي بعدما تمّ غلقه لسنوات عديدة تحت ذرائع عديدة حاول من خلالها الاتحاد الأوروبي إبعادها عنه، لكنها عرفت كيف تستغل قضية اللاجئين في خدمة هذا الهدف، الأمر الذي يُثبت أن عدم مراقبتها لحدودها مع دول أوروبا و بالتحديد اليونان و بلغاريا في مرحلة دخول اللاجئين إليها كان أمرا مقصودا و مُدبّراً لأنها تعلم جيّدا حساسية وأهمية هذه القضية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وإلاّ لما سارع لاحتواء الموقف.
- ✓ الاتفاق الاوروبي مع تركيا أظهر رغبة الاتحاد الاوروبي في إخلاء مسؤوليته الدولية تجاه اللاجئين و تحميل تركيا مسؤولية ذلك مقابل تقديم الدعم المالي كأقصى درجة.
- ✓ موضوع اللاجئون السوريين أيضا كان ضمن الانتخابات البلدية التركية في شهر أفريل 2019، فالشارع التركي أصبح منقسما بين مؤيّد ومعارض لبقائهم.أحزاب المعارضة تتوعدّ بإعادتهم إلى المناطق الآمنة في سوريا، في حين أن حزب العدالة و التنمية الحاكم يُصرّ على بقاءهم و استمرار الدولة في تحمّل قرار استضافتهم. ومهما اختلف تفسير الطرفانو تبريرهما إلاّ أنهما يستغلان القضية ضمن برنامجهما الانتخابي لكسب المزيد من التأييد الشعبي و أصوات الناخبين.
- ✓ اللاجئون السوريون كانوا أحد روافد التطوير الاقتصادي ، بسبب الضخّ المالي السوري و الخارجي في تركيا، فالمساعدات الدولية المقدّمة، أيضا زيادة نسب الاستثمار من قبل رجال الأعمال السوريين و الأجانب، وحتى من قبل اللاجئين أنفسهم بعد حصولهم على تراخيص العمل ما شكّل بداية لمشاريعهم العملية ، وبهذه الطريقة هم أيضا مساهمون في الاقتصاد التركي.

إذاً، تركيا تستغل اللاجئين السوريين سياسيا و اقتصاديا من أجل تحقيق مصالح عديدة لم تكن قادرة على تحقيقها في وقت ما، لأنها لو لم ترى فيهم فرصة لتحقيق فائدة لما أبقت عليهم إلى غاية الآن خاصة في ظل ضغط الشارع الداخلي و المعارضة المنادية بضرورة طردهم و كانت اتخذت إجراءات بترحيلهم إلى دولة ثالثة أو على الأقل عدم السماح بدخول المزيد منهم – الذي لا يزال مستمرا لغاية الآن– كما أن السكوت عن النقد الموجه ضدّها و وتحمّل السخط الكبير الذي تعاني منه يُنبأ كذلك بأنها لا تزال تريد استغلال مسألة اللاجئين في أغراض أخرى ستتضح مع مرور الوقت، خاصة وأن الحكومة الحالية أصبحت تتعامل بهذه المسائل كورقة ضغط تماما مثل ما حصل مع قضية الصحفي جمال خاشقجي و وكيفية ابتزازها للأطراف المعنية بالمعلومات الخاصة بالقضية.

لكن هذا الاستغلال لا يعني كذلك عدم اعتباره موقفا مشرّفا، و عملاً إنسانياً قامت به تركيا تجاه اللاجئين السوريين و تحمّلت عبء استضافتهم ومشقّاتهم بذلك العدد الكبير، في الوقت الذي اكتفت بعض الدول بموقف محتشم تجاههم على رأسها الدول العربية .

أماّ إذا أرادت تركيا القضاء نهائيا على أزمة اللاجئين فذلك مرتبط أساساً بحل الأزمة السورية سياسياً و ليس عسكريا لانّ ذلك سيزيد من تأزم الوضع وإطالة أمده وهو ما يعني هروب المزيد من السوريين خارجها لتكون هي المقصد الأول لهم.

أزمة اللاجئين السوريين ربطت أمن و استقرار تركيا بنظيرتها سوريا، لأنّها المهدّد رقم واحد بما يجري فيها، وانّ أي تطوّر سلبي أو ايجابي يحدث في سوريا ينعكس بالضرورة على تركيا.

موضوع اللاجئين السوريين لن يتوقف هنا طالما أنّه لا وجود لأية بوادر لنهاية الحرب في سوريا، كما أن وجودهم لا يقتصر على تركيا ،بل هم منتشرون في عديد دول العالم لكن بشكل متفاوت، لذلك حبّذا لو تكون هناك متابعة لقضية اللاجئين السوريين في دول أخرى ودراسة لوضعياتهم و كيفية التعامل معهم، ومقارنة الدول ببعضها البعض لمعرفة هل مسألة اللاجئين فعلا أصبحت كقضية للابتزاز تحقق بها الدول مصالحها؟، أم أن ذلك يقتصر على تركيا فقط في سعيها لاستعادة مكانة الإرث العثماني القديم؟

قـــــــــــــائمة المـــــــــــراجع

أوّلا: اللغة العربية

أ/ المصادر:

القرآن الكريم.

ب/ الوثائق الرّسمية:

1. هيئة الأمم المتحدة، " اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب"، 1949م
2. هيئة الأمم المتحدة، "الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين" ،1951م.
3. منظمة الوحدة الإفريقية، "الاتفاقية الإفريقية لشؤون اللاجئين" ، 1969م.
4. هيئة الأمم المتحدة،" البروتوكول الإضافي الأول لحماية المدنيين وقت الحرب"،1977 م.

ج/ القواميس و المعاجم:

1. قاموس المعتمد، ط8، بيروت: دار صادر، 2014.

د/ الكتب:

1. المقداد (محمد)، **دراسات إقليمية في النظم السياسية و العلاقات الدولية و الإستراتيجية** ، الأردن:عالم الكتب الحديث للنّشر و التوزيع ،2016.
2. إلياس فراس(محمد)، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة** ، المملكة الأردنية الهاشمية: شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع،2016.
3. خضراوي(عقبة)، بسكري (منير) ، **الوثائق الدولية و الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان و حقوق اللاجئين**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

4. بشير خيري (غادة)، **الاتفاقيات الخاصة بحقوق اللاجئين وآليات حمايتهم** ، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2017.
5. داوود اوغلو (أحمد) ،**العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**، ط2، تر: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2011.
6. عبد الشهيد (سنان طالب) ، **حقوق و واجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني**، جامعة الكوفة، كلية القانون، د.س.ن.
7. محمد البهجي(إيناس) ، **الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي و الإنساني بين الدول** ، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية،2013.
8. نوفل (ميشال)،**عودة تركيا إلى الشّرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية** ، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2010.
9. نور الدين (محمد)، **الدور التركي تجاه المحيط العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016.

هـ/ الدوريات:

1. البياتي عارف محمد (خلف) ، الجبورني إبراهيم احمد الحسن(ناصر) ، "الدور التركي في الأزمة السورية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد4 ،2015.
2. الحاج (سعيد)، محدّدا ت السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا ":مركز أدراك للدراسات و الاستشارات،2016.
3. الحسن محمد محمد (زينب)،" المحد دات المفسّرة لتغيّر سياسات الدول إزاء أزمة اللاجئين السوريين، دراسة حالة تركيا و ألمانيا " ، المركز الديمقراطي العربي، 2016.
4. – الشيب (هادي)، ناصري (سميرة)،" مسالة اللاجئين بين الحل القانوني و الواقع السياسي: اللاجئين الفلسطينيين و السوريين نموذجا"، مجلة العلوم السياسية و القانون ، العدد1 ،2018.
5. بن سهلة (علي ثاني) ، عليوة كامل (أيمن)، "حقوق اللاجئ الإنساني و واجباته تجاه الدولة المضيفة"، مجلة جيل حقوق الإنسان ، العدد 27، فيفري2018.
6. بلمديوني(محمد)، "وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني " ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانون ،العدد17،جانفي2017.

7. فني(كنزة)،" اللاجئون السورين في تركيا : ما بين الالتزامات القانونية و التحدّيات القانونية "، مجلة العلوم السياسية والقانون ، ،العدد04، سبتمبر 2017.
8. عبد الله أيمن محمد (ياسمين) ، "السياسة الألمانية تجاه قضية اللاجئين:دراسة حالة اللاجئين السوريين2011- 2016" ، المركز الديمقراطي العربي، 2016.
9. ليتيم (فتيحة)، "تركيا و الدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "، مجلة المفكر، العدد5، مارس2010.
10. محمد محمد الحسن (زينب)، "المحددات المفسّرة لتغيّر سياسات الدول إزاء أزمة اللاجئين السوريين، دراسة حالة تركيا و ألمانيا"، المركز الديمقراطي العربي ،جويلية 2016.

و/ الدراسات غير المنشورة:

1. العدوان طايل يوسف (عبد الله) ، "الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط(2002-2013)"، رسالة ماجستير،(جامعة الشرق الأوسط، د.ب.ن،2013).
2. بوراس (زهيرة)، جغبلو (مروى) ، "تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي "، مذكرة ماستر ، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016).
3. دنّي (إيمان)، "البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023"،أطروحة دكتوراه ، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017).
4. سبع (عبد الكريم) ،" الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط 2002-2014"، مذكرة ماستر ، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016،).

ن/المكتبة الالكترونية:

I. الكتب:

1. العلكة (وسام الدين محمد) ، **الحماية الدولية للاجئين واليات تفعيلها: دراسة تطبيقية على اللاجئين السوريين في تركيا**، د م ن،2018. على الرابط: http://cutt.us/nfOT5(PDF) بتاريخ :2018/08/23.

2. ذياب سبيتان (سمير) ، **تركيا في عهد رجب طيّب أردوغان** ، الأردن: الجنادرية للنشر و التوزيع،2012.على الرابط (PDF) http://cutt.us/2F25i بتاريخ: 2018/28/23.

3. روبنس (فيليب) ، **تركيا والشرق الأوسط**، تر: ميخائيل نجم خوري، د.ب.ن، دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث،1993. على الرابط: (PDF) http://cutt.us/wqotA بتاريخ: 2018/08/25.

4. يوسف (عماد) ، **تركيا: إستراتيجية طموحة و سياسة مقيّدة: مقاربة جيوبوليتيكية**، الإمارات لعربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،2015 على الرابط: https://alyassinbooks90.blogspot.com/2018/03/blog-post.html (PDF) بتاريخ: 2018/09/10.

II. **التقارير:**

1. تقرير صادر عن منظمة العفو الدّولية ،"التصدي للأزمة العالمية للاجئين:من التملص عن المسؤولية إلى تقاسمها"، 2016،على الرابط:
https://www.amnesty.org/download/Documents/POL4049052016ARABIC.PDF

بتاريخ: 2019/02/20.

2. تقرير ورشة العمل حول تعزيز وصول اللاجئين السوريين إلى الجامعات :6-7 أكتوبر،2015،اسطنبول ، على الرابط: http://cutt.us/ABuSj بتاريخ : 2019/02/28.

III. **الملتقيات العلمية:**

1. المومني فواز (أيوب) ، الحوامدة محمد(فؤاد)، المؤتمر الدولي الثالث للاجئين في الشرق الأوسط ،المجتمع الدولي:الفرص و التحديات ،مركز دراسات اللاجئين و النازحين و الهجرة القسرية،جامعة اليرموك ،2018.

2. الهادي سالم الغويلي (نجوى)، " توفير الاحتياجات الضروريّة من لقمة العيش واللباس و المسكن "، مقال ضمن المؤتمر العلمي الدولي الأول: اللاجئون السوريون بين الواقع و المأمول، 13-2016/05/14،جامعة اديامان ، تركيا . على الرابط:
http://www.ressjournal.com/upload/tum_bildiri_kitabi.pdf بتاريخ: 2018/01/30.

3. مناع (العجلة) ، حق السوريين في اللجوء الإنساني التزام قانوني و واجب شرعي، المؤتمر العلمي الدولي الأول، اللاجئون السوريون بين الواقع و المأمول 13-2016/05/14 ، جامعة أديامان، تركيا.http://www.ressjournal.com/upload/tum_bildiri_kitabi.pdf بتاريخ: 2018/01/30.

4. الغويلي الهادي سالم (نجوى)، " توفير الاحتياجات الضروريةِ من لقمة العيش واللباس و المسكن "، مقال ضمن المؤتمر العلمي الدولي الأول: اللاجئون السوريون بين الواقع و المأمول، 13-2016/05/14 ج امعة اديامان ، تركيا .، http://www.ressjournal.com/upload/tum_bildiri_kitabi.pdf بتاريخ: 2018/01/30.

5. حسن علي أحمد (إسماعيل) ، " اللاجئون السوريون و معاناة الهجرة " ، مقال ضمن المؤتمر العلمي الدولي الأول: اللاجئون السوريون بين الواقع و المأمول، 13-2016/05/14 جامعة اديامان ، تركيا،.http://www.ressjournal.com/upload/tum_bildiri_kitabi.pdf بتاريخ 30 /2018/01.

IV. المواقع الالكترونية:

1. _____،"إحصائيات الهجرة، الحماية المؤقتة"، متحصل عليه من موقع وزارة الداخلية التركية: http://cutt.us/ez6eY في 2019/05/15 على 11:13.

2. أحمد خضور، "سوريا في قلب العالم: أهمية جيوسياسية و اقتصادية في المعادلة الدولية ""، متحصّل عليه من: http://katehon.com/ar/article/swry-fy-qlb-llm-hmy-jywsysy-wqtsdy-fy-lmdl-ldwly في 2019/05/07 على 18:00.

3. _____،"أرقام و معلومات "، متحصل عليه من الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين : https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27207.html في 2019/04/05 على 18:00

4. _____،" أزمة اللاجئين: لماذا تربح تركيا ة تخسر لبنان و الأردن؟ "، متحصل عليه من: http://cutt.us/K275d في 2018/07/25 على 15:03.

5. _____،"اللاجئ في القانون الدولي"،متحصل عليه من : http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3928 في 2019/02/18 على 23:30

6. إسماعيل كايا ، "عواقب نتائج الانتخابات المحلّية على السوريين في تركيا "، متحصل عليه بتاريخ 2019/05/22 على 18:45 من : http://cutt.us/nj5cf

7. _____،"اللاجئون و المهاجرون...أسئلة شائعة"، موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في : https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/3/56ee7ddb6.html 2018/02/27 على 13:30.

8. _____، "رقم قياسي للصادرات التركية في الربع الأول من عام 2019"، متحصل عليه في 2019/06/15 على 22:20 من: http://cutt.us/87DJs .

9. سونر جاغاياتي، مايا يالكن، "اللاجئون السوريون في تركيا" ،معهد واشنطن،2018 ، متحصل عليه من موقع: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrian-refugees-in-turkey في 2019/05/15 على 11:13.

10. عمر كادكوي، تيمور كايمز، "أزمة اللاجئين السوريين في تركيا ومراحل الاندماج الاقتصادي داخل المجتمع التركي "، متحصل عليه من الموقع : http://cutt.us/kZ0Uf في 2019/05/17 على 12:30 .

11. محمد الدجين، " قوانين الهجرة التركية و الوضع الحالي لازمة السوريين في تركيا : اللاجئون السوريون أم المواطنون الأتراك المستقبليون، اسطنبول دراسة مسحية " ، متحصل عليه من : http://cutt.us/pCmR7 في 2019/04/05 على 15:00.

12. _____، "مواقف اللاجئون السورين من العودة إلى سوريا، مركز كارنيغي للشرق الأوسط"، متحصل عليه من : https://carnegie-mec.org/2018/04/18/ar-pub-76072 في 2019/04/18 على 14:30.

13. _____، "الأشخاص عديمو الجنسية"، متحصل عليه من موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين https://www.unhcr.org/ar/4be7cc2741b.html في2019/05/08 على 10:20

14. _____،"التعداد السكاني في تركيا "2018، متحصّل عليه من: https://www.populationpyramid.net/ar/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7/2018/ في 2019/02/03 على 15:00.

15. _____، "سوريا بين الاحتواء و الخنق الاستراتيجي "،مركز باحث للدراسات ،متحصل عليه من الرابط: https://www.bahethcenter.net/uploaded/filespdf/dirasasyria.pdf في 2019/05/06 على 18:15.

16. _____،" المفوض السامي غراندي يدعو لتوفير المزيد من الدعم لجهود تركيا في استضافة اللاجئين"، على الرابط:
https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2018/2/5a88a11f4.html في 2019/06/21 على 21:30.

ثانيا: اللغة الأجنبية:

أ/ اللغة الفرنسية:

A/ Dictionnaires et Encyclopédies :

1. Larousse, Dictionnaire De Français,(n.p), Janvier 2009 .

B/ Livres :

2. Frank Duvell, **La Turquie : La Crise Des Refuguiés Syriens Et La Dynamique Changeant Des Migratins De Transit,** Centre De Migration ,Policy And Society ,Oxford University ,N.D.

.

C/ Périodiques :

1. Bayran Balci ,Juliette Tulay , "La Turquie Face Aux Refugiés Syriens :entre engagement humanitaire et instrumentalisation politique " ,cience po ,centre de recherche internationales, N225, Decembre, 2016.

ب/ اللغة الانجليزية:

A/ Dicionaries and Encyclopedia :

1. Oxford Learner's Pocket Dictionary ,Forth Edition,(n.d),(n.p),(n.e).

B/ Official Documents :

1-United Nations , ,Universal Declaration Of Human Rights.

C/ Books :

1. İçduygu (Ahmet) , Şimşek (Doğuş) ,**Syrian Refuguees In Turkey Towards Integration Policies** ,2016.
2. Mariwala (Arnav) ,**The Syrian Civil War : Regime of Bashar Al-Assad**,stanford mode United Nations Conference,2014.
3. FL Amarel (Ernesto) , Woldestadik (Mahlet), Armenta (Gabriel) , **Challenges to The Integration Of Syrian Refuguees**, Texas, A and M University , U S A.

D/ Periodicals :

1. Chen (Sage) , « Syrian Refuguees And Turkey's Refuguee Policies »,polit turgo :research and policy paper,number5 ,April 2018.
2. Hoffmann (Sophia) , Samuk (Sahizar), « Turkish Immigration Politics and Syrian Refuguees Crisis : working paper », German Institution For Iintersecurity Affairs , Berlin , March 2016.
3. Donelli (Federico) , « Syrian Refuguees in Turkey : A security Perspective » ,New England Journal of Public Policy , Article 07,University of Genoa, Italy,2018.
4. _____ ,"Syrian Refuguees In Turkey : Challenges And Apportunities For Long Term Integration" ,work shop summary , February 2016.

E/ Web Sites :

1. _____,"Turkey Response To Syria Crisis(As of August 2017)", obtained from: https://www.afad.gov.tr/en/4298/Homepage on may,15,2019 at 01 :01.

فهرس الأشـــــكال

الشكـــــــل	الصفحة
الشكل رقم 01: دائرة نسبية توضّح المحافظات التركية الأكثر احتواءاً على اللاجئين السوريين.	30
الشكل رقم 02: أعمدة بيانية توضّح توزّع اللاجئين السوريين المسجّلين ببياناتهم البيومترية حسب العمر و الجنس.	31
الشكل رقم 03: منحنى بياني يوضّح أعداد اللاجئين السوريين المشمولين ضمن نطلق الحماية المؤقتة من سنة 2011 إلى سنة 2019.	47
الشكل رقم 04: جدول يوضّح توزّع المخيّمات و عددها في المحافظات التركية.	52

فهرس الدراسة

العنـــــــوان	الصفحة
مقدّمـــــــة.	أ / ز
الفصل الأوّل :الجانب المفاهيمي و الوصفي لمتغيّرات الدراسة .	8-42
المبحث الأوّل: الضبط المفاهيمي و القانوني لمصطلح اللجوء.	9
المطلب الأوّل: تعريف اللجوء و المفاهيم المشابهة.	9
المطلب الثاني: اللجوء ضمن الاتفاقيات الدولية و الإقليمية.	12
المطلب الثالث: الوضع القانوني للاجئين ضمن الاتفاقيات الدولية و الإقليمية.	17
المبحث الثاني:توصيف لأزمة اللاجئين السوريين منذ 2011.	23
المطلب الأوّل: أسباب تشكّل أزمة اللاجئين السوريين.	23
المطلب الثاني : مراحل فرار اللاجئين السوريين إلى تركيا.	27
المطلب الثالث: مناطق توزّع اللاجئين السوريين إلى تركيا.	29
المبحث الثالث:السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية.	32
المطلب الأوّل: الرؤية الإستراتيجية لحزب العدالة و التنمية.	32
المطلب الثاني: البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية.	36

المطلب الثالث: محدّدات وأبعاد الموقف التركي تجاه الأزمة السورية.	39
خلاصة الفصل الأوّل.	42
الفصل الثاني: توجّهات السياسة التركية تجاه أزمة اللاجئين السوريين منذ 2011: الآليات و السيناريوهات.	43-69
المبحث الأوّل: آليات تعامل السياسة التركية مع أزمة اللاجئين السوريين منذ 2011.	44
المطلب الأوّل: الآليات القانونية.	44
المطلب الثاني: الآليات اللوجستية.	49
المطلب الثالث: الاتفاق التركي- الأوروبي.	55
المبحث الثاني:الانعكاسات المترتّبة عن آليات السياسة التركية تجاه أزمة اللاجئين السوريين منذ 2011.	58
المطلب الأوّل:انعكاسات آليات السياسة التركية على اللاجئين السوريين.	58
المطلب الثاني: نعكاسات الآليات السياسة التركية على الوضع الداخلي التركي.	60
المبحث الثالث:سيناريوهات حول مستقبل اللاجئين السوريين في تركيا.	63
المطلب الأوّل:سيناريو تزايد أعداد اللاجئين السوريين في تركيا.	63
المطلب الثاني:سيناريو تراجع أعداد اللاجئين السوريين في تركيا.	64
المطلب الثالث: سيناريو بقاء الوضع على حاله.	67
خلاصة الفصل الثاني.	69
الخـــاتمة.	70-72
قائمة المراجع.	73-81
فهرس الأشكال البيانية.	82
فهرس الموضوعات.	83

ملخّص الدراسة

ملخّص الدراسة:

يدور مضمون هذه الدراسة حول مقاصد السياسة التركية من وراء أزمة اللاجئين السوريين كواحدة من أخطر و أكبر نتائج الأحداث الدامية في سوريا منذ سنة .2011 فقضية اللاجئين كانت ولا زالت أحد أهم القضايا و أكثرها حدوثاً في العالم، طالما أنّ مسبّباتها لم ولن يتم القضاء عليها إذا ما تعلّق الأمر بالحرب على وجه التحديد إضافة إلى الانتهاكات الإنسانية الأخرى .ركّزت إشكالية الموضوع على الدوافع الإستراتيجية للسياسة التركية تجاه أزمة لاجئي سوريا .فتركيا اليوم أصبحت حديث الساعة، و شدّت أنظار العالم إليها بإيوائها لأكبر عدد لاجئين تعرفه منطقة الشرق الأوسط و العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . يحدث ذلك في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية الذي أثبت في عديد المرآت و تجاه عديد القضايا خُصوصيته في التعامل معها، خاصة و أنه يسعى لنهج مسعى جديد يختلف عمّا سلكته الحكومات السابقة، بشكل لا يخرج عن نطاق الأسلاف العثمانيين .وخلُصت الدّراسة في الأخير أن تركيا تحمّلت العبء الذي تهرّب منه العالم و رفضته الدول وهو ما كلّفها نقداً كبيراً تعرّضت له من طرف الجبهتين الداخلية و الخارجية، إلاّ أنّ ذلك لم يُخف نواياها باستغلالها للاجئين السوريين كورقة رابحة تحسم بها عديد الأمور و القضايا لصالحها مع القوى الكبرى في العالم ، في مقدّمتها الاتحاد الأوروبي وهدف الانضمام له.

Abstract of the study:

The present study focuses on the aims of Turkish politics behind the crisis of Syrian Refuguees as one from the danger and bigger results of the bloody events in Syria since 2011 .The issue of the refuguees has been and remains one of the most main issues in the world as long as its causes are not and will not be eliminated if it is speciafically related to wars in addition to other humanitarian violations. The problematic of the study shed the light on the strategic motivations of Turkish

Policy toward the refugees of Syria. Turkey today becomes hot topic, and has attracted the attention of the world by harboring the largest number of refugees has known the Middle East Area and the world since the end of the World War II. This happening during the AKP party government, which proved in many times and toward many issues its specificity in dealing with it, especially that it seeks a new approach differ from the previous governments, in a way that does not go beyond the scope of the Ottman ancestors. Finally, the study concluded that Turkey has borne the burden of the world that had rejected by the states, which cost them a large criticism by the internal and external front. But it did not conceal its exploitation to the Syrian Refuguees to achieve many goals with the major powers in the world, first of them European Union and goal of joining it.